الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلو م الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص: محاسبة

الموضـــوع:

أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية – آريس –

إعداد الطالب:
حـــامـــدي علـــي

إشراف الدكتور:
بن عيـــشـــي بشيـــر

لجنة المناقشة:

أ . د . مفتاح صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيســـــــــا
د . بن عيشي بشير	أستاذ محـــاضـــــر	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
د . عـــايشـي كمـــال	أستاذ محـــاضـــــر	جامعة باتنـــة	عضوا ممتحنـا
د . يحيـــاوي مفيدة	أستاذة محـاضـــــرة	جامعة بسكرة	عضوا ممتحنـا

السنة الجامعية: 2011/2010

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلو م الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص: محاسبة

الموضـــوع:

أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية – آريس –

إعداد الطالب:
حـــامـــدي علـــي

إشراف الدكتور:
بن عيـــشـــي بشيـــر

لجنة المناقشة:

أ . د . مفتاح صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيســـــــا
د . بن عيشي بشير	أستاذ محـــاضـــر	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
د . عـــايشـي كمـــال	أستاذ محـــاضـــر	جامعة باتنـــة	عضوا ممتحنـا
د . يحيـــاوي مفيدة	أستاذة محـــاضـــرة	جامعة بسكرة	عضوا ممتحنـا

السنة الجامعية: 2011/2010

قال الله تعالى:

{ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا }

صدق الله العظيم

(سورة طه، الآية 114)

الإهداء

إلى روح والدي العزيز رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه
إلى جدتي التي أمدتني بالحنان وأحسنت تربيتي، فجزاها الله خير الجزاء
إلى أمي الغالية التي ضحت من أجلي الكثير والتي تعجز الكلمات على وصف فضلها علي، فجزاها الله خير الجزاء كذلك
إلى زوجتي التي وقفت إلى جانبي وشجعتني على المضي إلى الأمام في دراستي
إلى أبنائي الأعزاء الذين شجعوني وساعدوني بدورهم كل واحد منهم بطريقته الخاصة
إلى كل الأهل وألأقارب، إلى كل الأصدقاء، والى كل من ساعدني لانجاز هذا العمل
إلى زملائي وزميلاتي في دفعة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة: إلياس، رامي، محمد، ناجي، نجيب، عبد العالي، فريد، فؤاد، سليم، هارون، يزيد، حميدة، حياة، وسعاد.
إلى كل من علمني حرفا، والى كل الأساتذة والموظفين في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بسكرة
إلى كل طالب علم يبتغي من ورائه الخروج من الظلام إلى النور وخدمة البشرية

إلى كل هؤلاء

أهدي هذا العمل المتواضع.

الباحث

علي حامدي

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ، الحمد و الشكر لله الذي يسر لي أمري ووفقني على انجاز هذا العمل المتواضع.
لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر إلى كل من كانت له بصمة على هذا العمل المتواضع.
وفي البداية أود أن أتقدم بالشكر و التقدير إلى الدكتور بن عيشي بشير لتشرفه بالإشراف على هذا البحث وتقديمه للإرشادات و النصائح المفيدة.
و أتقدم بعبارات الشكر و العرفان إلى كل من ساعدني وساندني ولو بكلمة نصح و إرشاد وتشجيع لانجاز هذا العمل.
ولا يجب أن أنسى توجيه الشكر الجزيل إلى جميع إطارات وعمال الوحدة الإنتاجية و التجارية بآريس التابعة لمؤسسة مطاحن الأوراس، وفي مقدمتهم مدير الوحدة السيد هديه مسعود ، الذين لم يبخلوا علي بالمعلومات وتقديم يد المساعدة بقدر المستطاع.

الباحث

علي حامدي

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.هذه الدراسة تتضمن جانبين، جانب نظري وجانب تطبيقي. في الأول تم تناول مفاهيم عامة تتعلق بصنع القرار وجودة المعلومات المحاسبية، إضافة إلى علاقة هذه الأخيرة بصنع القرار. أما في الثاني تم تقديم لمحة عن الوحدة محل الدراسة التطبيقية وعن نظامها للمعلومات المحاسبية، كما تم الاعتماد على استبيان صمم لخدمة أهداف الدراسة ووزع على جميع إطارات وعمال الوحدة.

بعد جمعها عولجت البيانات إحصائيا بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية باستخدام أسلوبين هما:

– الارتباط لدراسة العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

– الانحدار الخطي المتعدد لدراسة تأثير جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

ومن بين النتائج المتوصل إليها ما يلي:

– توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية؛

– يوجد تأثير للخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المعلومات المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية، صنع القرار.

Résumé

L'objet de cette étude est de savoir l'effet de la qualité des informations comptables à travers ses caractéristiques qualitatives sur la prise de décision dans les entreprises Algériennes.

L'étude comporte deux volets, un volet théorique et un autre pratique. Dans le premier nous avons évoqué les concepts généraux concernant la prise de décision et la qualité des informations comptables, ainsi que la relation entre les deux variables de l'étude. Tandis que dans le deuxième volet nous avons présenté sommairement l'unité où à eu lieu l'étude un pratique et son système d'informations comptables, et pour servir les objectifs de l'étude questionnaire a été conçu puis distribué à tous les cadres et travailleurs de l'unité en question.

Une fois les données collectées ont été traitées statistiquement par le biais du programme SPSS en utilisant les deux méthodes statistiques suivantes:

- La Corrélation pour étudier la relation entre la qualité des informations comptables et la prise de décision dans les entreprises Algériennes;
- La régression linéaire multiple pour étudier l'influence de la qualité des informations comptables sur la prise de décision dans les entreprises Algériennes.

L'étude a aboutit à un certain nombre de résultats à savoir:

- L'existence d'une corrélation statistiquement significative entre les caractéristiques qualitatives de la qualité des informations comptables et la prise de décision dans les entreprises;
- L'existence d'une influence de la qualité des informations comptables à travers ses caractéristiques qualitatives sur la prise de décision dans les entreprises.

Les mots clés: les informations comptables, la qualité des informations Comptables, la prise de décision.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العـــــــــنوان	الصفحة
الملخص بالعربية	I

الملخص بالفرنسية	II
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول	XV
قائمة الأشكال	XVIII
قائمة الملاحق	XX
المقدمة العامة	
إشكالية الدراسة	د
فرضيات الدراسة	د
أسباب اختيار الموضوع	ه
أهمية الدراسة	و
أهداف الدراسة	و
منهجية البحث	و
حدود الدراسة	ز
الدراسات السابقة	ز
أقسام الدراسة	م
الجانب النظري	
الفصل الأول: الإطار النظري لصنع القرار	
تمهيد	3
المبحث الأول: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية	4
المطلب الأول: مفاهيم حول القرار	4
1. تعريف القرار	4
2. عناصر القرار	6
3. تصنيف القرارات	7
4. شروط القرار الجيد وصفات صانعه	14
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول صنع القرار	15
1. تعريف عملية صنع القرار	16
2. تعريف عملية اتخاذ القرار	17
3. الفرق بين صنع القرار واتخاذ القرار	18
4. أهمية صنع القرار	19
5. مراحل صنع القرار	20

6. صفات عملية صنع القرار	26
7. ظروف صنع القرار	27
المطلب الثالث: صعوبات وأخطاء صنع القرار	28
1. صعوبات صنع القرار	29
2. أخطاء صنع القرار	30
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في صنع القرار	33
المطلب الأول: العوامل البيئية الداخلية	33
1. حجم المنظمة	33
2. العوامل التنظيمية	33
3. العلاقات السائدة بين أفراد المنظمة	33
4. أهداف المنظمة	34
5. الحقائق والمعلومات المتاحة	34
المطلب الثاني: العوامل البيئية الخارجية	34
1. العوامل الاقتصادية	34
2. العوامل السياسية والقانونية	35
3. العوامل الاجتماعية والثقافية	35
4. العوامل التكنولوجية	35
5. العوامل الدولية	35
6. المتعاملون مع المنظمة	35
المطلب الثالث: عوامل أخرى	36
1. صانع القرار	36
2. ظروف القرار	37
3. أهمية القرار	38
4. توقيت القرار	39
5. الموارد المالية والبشرية والتقنية المتاحة	39
6. التكلفة والعائد	39
المبحث الثالث: كيفية صنع القرار	40
المطلب الأول: نماذج صنع القرار	40
1. النماذج النظرية في صنع القرار	40
2. النماذج التطبيقية لصنع القرارات	42
المطلب الثاني: أساليب صنع القرار	43
1. الأساليب الكيفية	43

2. الأساليب الكمية	47
2-1- الأساليب الرياضية	47
2-2- الأساليب الإحصائية	50
2-3- الأساليب الكمية الاقتصادية الخاصة	50
المطلب الثالث: النمط القيادي المتبع في صنع القرار	52
1. النمط الفردي	52
2. النمط الجماعي (المشاركة في صنع القرار)	52
خلاصة الفصل الأول	58
الفصل الثاني: الأسس النظرية لأثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية	
تمهيد	60
المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبي كمنتج للمعلومات المحاسبية	61
المطلب الأول: مكونات، عناصر وفروع نظام المعلومات المحاسبية	61
1. تعريف المحاسبة وأنواعها	61
2. تعريف النظام، نظام المعلومات، ونظام المعلومات المحاسبية	65
3. مكونات نظام المعلومات المحاسبية	68
4. عناصر نظام المعلومات المحاسبية	69
5. النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبية	76
المطلب الثاني: مبادئ ومقومات النظام المحاسبي	77
1. مبادئ النظام المحاسبي	77
2. مقومات النظام المحاسبي	79
3. وظائف وأهداف نظام المعلومات المحاسبية	80
المطلب الثالث: تصميم نظام المعلومات المحاسبي	82
1. مرحلة تخطيط نظام المعلومات المحاسبي	82
2. مرحلة تحليل نظام المعلومات المحاسبي	82
3. مرحلة تصميم نظام المعلومات المحاسبي	82
المبحث الثاني: مفاهيم حول المعلومات المحاسبية	84
المطلب الأول: المعلومات المحاسبية، شروطها وأنواعها	84
1. تعريف المعلومات المحاسبية	84
2. شروط المعلومات المحاسبية	85

3. أنواع المعلومات المحاسبية	86
المطلب الثاني: مستخدمو المعلومات المحاسبية	91
1. مفهوم مستخدم المعلومات المحاسبية	91
2. الصفات الواجب توافرها في مستخدم المعلومات المحاسبية	92
3. أهم مستخدمو المعلومات المحاسبية	93
4. طرق تحديد احتياجات المستفيدين من المعلومات المحاسبية	95
المطلب الثالث: المعلومات المحاسبية وحاجة الإدارة إليها	97
المبحث الثالث: علاقة جودة المعلومات المحاسبية بصنع القرار	98
المطلب الأول: جودة المعلومات المحاسبية	98
1. مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية	98
2. معايير جودة المعلومات المحاسبية	103
3. قيود خصائص جودة المعلومات المحاسبية	104
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المعلومات المحاسبية ومحددات استخدام خصائصها النوعية	
1. العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية	106
2 . المشكلات والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	112
المطلب الثالث: نماذج عن أنواع القرارات وأثر جودة المعلومات المحاسبية عليها	113
1. دور المعلومات المحاسبية في صنع القرارات	113
2. أثر جودة المعلومات المحاسبية على القرارات الاستثمارية	114
2-1- تعريف الاستثمار	115
2-2- أنواع الاستثمار	116
2-3- مفهوم القرار الاستثماري	117
2-4- مبادئ القرار الاستثماري	117
2-5- أثر جودة المعلومات المحاسبية على القرارات الاستثمارية الرأسمالية	118
2-6- أثر جودة المعلومات المحاسبية على القرارات الاستثمارية المالية	123
خلاصة الفصل الثاني	130
الجانب التطبيقي	

الفصل الثالث: واقع اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة, الوحدة الإنتاجية التجارية -آريس-	
تمهيد	134
المبحث الأول: تقديم مؤسسة مطاحن الأوراس، الوحدة الإنتاجية التجارية آريس	135
المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مطاحن الأوراس، الوحدة الإنتاجية التجارية آريس	135
1. لمحة موجزة عن المؤسسة الفرعية مطاحن الأوراس	135
2. بطاقة فنية للتعريف بالوحدة الإنتاجية التجارية آريس	136
3. أسباب إنشاء الوحدة، أهدافها، ومشاكلها	138
المطلب الثاني: مصالح الوحدة ووظائفها	139
1 . مدير الوحدة	141
2. الأمانة	141
3. مصلحة المستخدمين	142
4. مصلحة المشتريات	142
5. مصلحة الإنتاج	143
6. مصلحة المخبر	146
7. مصلحة الصيانة	146
8. مصلحة التجارة	146
9. مصلحة المالية والمحاسبية	147
10. مصلحة الشؤون الاجتماعية	150
11. مصلحة الوقاية والأمن	150
المطلب الثالث: العنصر البشري للوحدة	150
1. تصنيف عمال الوحدة	150
2. توزيع عمال الوحدة على المصالح	156
المبحث الثاني: واقع نظام المعلومات المحاسبية للوحدة واستخدام معلوماتها في صنع القرار	158
المطلب الأول: عناصر نظام المعلومات المحاسبية للوحدة	158
1. المدخلات	158
2. العمليات التشغيلية	177
3. المخرجات	177

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لأهم العمليات التي تقوم بها الوحدة	178
1. أهم اليوميات المستعملة في إطار نظام المعلومات المحاسبي للوحدة	178
2. تسجيل العمليات المحاسبية في اليوميات المختلفة	180
المطلب الثالث: استخدام المعلومات المحاسبية الجيدة لصنع القــرار في الوحدة	192
1. العوامل المساعدة للحصول على معلومات محاسبية جيدة	192
2. نموذج عن صنع القرار في الوحدة باستخدام المعلومات المحاسبية الجيدة	193
المبحث الثالث: عرض وتحليل النتائج	203
المطلب الأول: إجراءات البحث وأدواته	203
1. منهج الدراسة	203
2. حدود الدراسة	204
3. عينة الدراسة	204
4. أداة الدراسة	204
5. درجة استجابة أفراد عينة الدراسة	206
6. ثبات أداة الدراسة	206
7. خصائص عينة الدراسة	208
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج	212
1. نتائج معالجة البيانات بواسطة البرنامج الإحصائي ح إ ع إ	213
2. اختبار الفرضية الأولى	217
3. اختبار الفرضية الثانية	222
المطلب الثالث: تفسير النتائج	226
1. تفسير نتائج الفرضية الأولى	226
2. تفسير نتائج الفرضية الثانية	227
خلاصة الفصل الثالث	229
الخاتمة العامة	230
قائمة المراجع	236
الملاحق	247

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
3-1	تصنيف عمال الوحدة حسب نوع علاقة العمل	151

2-3	تصنيف العمال الدائمين حسب الفئات	152
3-3	تصنيف العمال المتقاعدين حسب الفئات	153
4-3	تصنيف عمال الإدماج المهني حسب المؤهل العلمي	154
5-3	تصنيف عمال الوحدة حسب الجنس	154
6-3	تصنيف العمال الذكور حسب فئات العمال	155
7-3	تصنيف العاملات حسب فئات العمال	156
8-3	توزيع عمال الوحدة على المصالح	157
9-3	قياس درجة استجابة إفراد العينة	206
10-3	قيمة كرونباج ألفا المقياس الأول المتعلق بالمتغير المستقل المتمثل في جودة المعلومات المحاسبية بأبعاده (مكوناته) الأربعة	207
11-3	قيمة كرونباج ألفا لبنود المقياس الثاني المتعلق بالمتغير التابع المتمثل في صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	207
12-3	خصائص عينة الدراسة حسب الجنس	208
13-3	خصائص عينة الدراسة حسب السن	209
14-3	خصائص عينة الدراسة حسب منصب العمل	210
15-3	خصائص عينة الدراسة حسب الخبرة مهنية العامة	210
16-3	خصائص عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية في المنصب	211
17-3	خصائص عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	212
18-3	مصفوفة معاملات الارتباط	214
19-3	المتغيرات التي تم إدخالها	215
20-3	خلاصة النموذج	215
21-3	جدول تحليل التباين	216
22-3	قيم معاملات معادلة الانحدار	216
23-3	اتجاه ودرجات قوة معامل الارتباط	218
24-3	معامل الارتباط بين المتغير التابع وملائمة المعلومات المحاسبية	218
25-3	معامل الارتباط بين المتغير التابع وموثوقية المعلومات المحاسبية	219
26-3	معامل الارتباط بين المتغير التابع وثبات الطرق المحاسبية المطبقة التي تنبثق عنها المعلومات المحاسبية	220
27-3	معامل الارتباط بين المتغير التابع والقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية.	221

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مراحل عملية صنع القرار	26
2-1	درجة مشاركة الأفراد في عملية صنع القرار	55
1-3	الهيكل التنظيمي للوحدة محل الدراسة	140

قائمة الملاحق

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة

01	الاستبيان	248
02	حساب النتائج لدورة 2010	255
03	حساب النتائج لشهر ماي 2011	256
04	كشف الكميات المطحونة مقيمة بتكلفتها لشهر ماي 2011	257
05	كشف إنتاج (إدخالات) المنتجات لشهر ماي 2011	258
06	كشف الاخراجات من المنتجات لشهر ماي 2011	259
07	وضعية الحقوق على الزبائن في 2011/07/31	260
08	حالة التقارب لبنك الاستغلال لشهر جويلية 2011	261

المقدمة العامة

مقدمة عامة

تعرف المجتمعات الحديثة تطورات مستمرة وبوتيرة سريعة في جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها. وإذا ما ركزنا على المجال الاقتصادي فإنه ما يلفت الانتباه أكثر في المدة الأخيرة هو الانتقال إلى ما يسمى باقتصاد المعرفة. هذا الوضع الجديد أدى إلى ظهور مورد اقتصادي جديد في تصنيف علماء الاقتصاد يتمثل في المعلومات بمختلف أنواعها والتي أصبحت تتزايد أهميتها من يوم إلى آخر وذلك بسبب التطور الكبير الذي عرفه ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

في ظل العولمة وتزايد حدة المنافسة الاقتصادية، فإن المؤسسات الاقتصادية مطالبة بمسايرة هذه التحولات لضمان بقائها واستمرارها في النشاط. هذا الأمر يستلزم من مسيري هذه المؤسسات اتخاذ القرارات الرشيدة في كل مرة يتطلب الأمر ذلك، في إطار عملية صنع القرار باعتبارها أساس العملية التسييرية وذلك للوصول بالمؤسسة إلى الأفضل.

إذا كانت صناعة المنتجات تعتمد على استغلال مجموعة من الموارد الاقتصادية المعروفة، فإن صناعة القرار لا تخرج عن هذه القاعدة. فهي لا تنتج من فراغ بل تعتمد بدورها على استغلال الموارد ولعل أهمها هو المعلومات، حيث نجد أن عملية صنع القرار تتم من خلال مجموعة من الخطوات العملية بالاعتماد على جملة من المعلومات خاصة تلك التي تمتاز بالجودة العالية والتي أصبحت تستخدم في الواقع العملي بغية التوصل إلى ذلك القرار السليم والجيد. لهذا أصبح المسيرون في المؤسسات الاقتصادية يستغلون مختلف المعلومات المتاحة لهم من بينها المعلومات المحاسبية في عملية صنع قراراتهم سواء منها العادية أو الإستراتيجية.

لهذا ارتأينا تسليط الضوء على الأهمية الكبيرة التي أصبحت توليها المؤسسات الاقتصادية للمعلومات المحاسبية الجيدة الأمر الذي تطلب منا دراسة أثر جودة هذا النوع من المعلومات على صنع القرار، والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مطالبة بمسايرة التطورات الحاصلة في محيطها سواء على المستوى المحلي (الوطني) أو على المستوى العالمي. إن تلك التطورات تفرز تعقيدات كثيرة تفرض على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاهتمام بعملية صنع القرارات الاقتصادية لتكون أكثر رشدا وفائدة لحاضرها ومستقبلها لأجل ضمان الاستمرار.

وتم تقسيم هذا البحث إلى جانب نظري وآخر تطبيقي.

الجانب النظري يتضمن فصلان وهما:

الفصل الأول تضمن الإطار النظري لصنع القرار بتعريف كل من صنع القرار واتخاذ القرار مع إبراز الفرق بين المفهومين، ثم أهمية عملية صنع القرار، أنواع القرارات وشروط القرار الجيد، وأخيرا الصعوبات والعوامل المؤثرة في صنع القرار، نماذج صنع القرار والأساليب المستخدمة في ذلك.

الفصل الثاني تضمن الأسس النظرية لأثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار، وفي هذا الإطار تم التطرق إلى كل من نظام المعلومات، نظام المعلومات المحاسبية، والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها، كما تم التطرق أيضا إلى نموذجين من القرارات الاقتصادية وكيفية تأثير المعلومات المحاسبية الجيدة عليها.

أما الجانب التطبيقي فقد تم التطرق فيه إلى واقع أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في مؤسسة مطاحن الأوراس، الوحدة الإنتاجية التجارية آريس بالتعريف بهذه الأخيرة، وتسليط الضوء على نظامها للمعلومات المحاسبية واستخدام معلوماته في صنع القرار وأخيرا عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية من خلال اختبار فرضيات الدراسة وتفسير نتائج هذه العملية.

وفي الأخير تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات، وتقديم مجموعة من التوصيات مع استعراض آفاق البحث.

1. إشكالية الدراسة

كمساهمة منا لحل إشكالية أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نطرح في هذا البحث التساؤل التالي:

- **ما هو أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية؟**

إن هذا التساؤل الجوهري يقودنا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بصنع القرار؟
- كيف تتم عملية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية؟
- ما علاقة جودة المعلومات المحاسبية بصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية؟
- هل تؤثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية؟

للإجابة على هذا التساؤل الجوهري والأسئلة الفرعية التي تم طرحها، سوف نقوم بدراسة تحليلية تتناول كل من جودة المعلومة المحاسبية وصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، وكذا العلاقة الموجودة بين جودة المعلومة المحاسبية وصنع القرار، وصولا إلى آليات صنع القرار ودور المعلومات المحاسبية فيه، مستدلين بمؤسسة مطاحن الأوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية – آريس– كنموذج حي عن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

2. فرضيات الدراسة

يقوم البحث على مجموعة من الفرضيات التي قمنا بصياغتها وسنحاول الإجابة عنها والتأكد من صحتها ضمن هذه الدراسة:

الفرضية الأولى

لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى عمال المؤسسة محل الدراسة.

تتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات العديمة (الصفرية) التالية:

1. لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى عمال المؤسسة محل الدراسة.
2. لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين موثوقية المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى عمال المؤسسة محل الدراسة.
3. لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ثبات الطرق المحاسبية المطبقة للحصول على المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى عمال المؤسسة محل الدراسة.

4. لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى عمال المؤسسة محل الدراسة.

الفرضية الثانية

لا يوجد تأثير لجودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى عمال المؤسسة محل الدراسة.

3. أسباب اختيار الموضوع

وقع اختيارنا على هذا الموضوع لعدة أسباب نستطيع إيجازها فيما يلي:

- قلة الكتابات والأعمال الأكاديمية التي تسلط الضوء على جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- محاولة البحث عن علاقة جودة المعلومات المحاسبية بصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- محاولة تسليط الضوء أكثر على اهتمام الباحثين بجودة المعلومة المحاسبية في صنع

القرار في المؤسسات الاقتصادية.

- الرغبة في معالجة موضوع يشمل في آن واحد جانب جودة المعلومات (مفهومها، معاييرها...الخ)، وجانب صنع القرار (مفهومه، آليات صنعه...الخ).

وبصفة عامة يمكن القول أن مبررات اختيار الموضوع تتمثل في كل من المبررات الذاتية والتي تتمثل في الرغبة الشخصية والاهتمام بهذا الموضوع والتوسع فيه، ثم المبررات الموضوعية التي يمكن تلخيصها في الأهمية البالغة لجودة المعلومات المحاسبية في صنع القرار بأي مؤسسة اقتصادية مهما كانت طبيعة نشاطها.

4. أهمية الدراسة

في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي يشهدها العالم وظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة وإضافة إلى اشتداد المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، أصبح من الضروري على هذه الأخيرة بما فيها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاهتمام بترشيد قراراتها الاقتصادية لضمان الاستمرار.

إن هذا الأمر يستوجب على صناع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاهتمام بالمعلومات المحاسبية واستخدامها في صنع قرارات اقتصادية تكون قائمة على أسس علمية وتتم في ظل ظروف قريبة من حالة التأكد التام مما يرشحها بأن تكون ذات فعالية أكثر.

وللوصول إلى هذه الغاية يجب عدم الاكتفاء باستخدام معلومات محاسبية من أي نوع كانت بل يجب أن ينصب الاهتمام نحو استخدام تلك المعلومات المحاسبية التي تمتاز بالجودة المطلوبة من خلال توفرها على الخصائص النوعية المتعارف عليها.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعا بالغ الأهمية في حياة المؤسسات الاقتصادية نظرا لما للقرارات المتوصل إليها من انعكاسات على مستقبل هذه المؤسسات. ولكي تتم القرارات بالصورة المنشودة وتكون لها انعكاسات ايجابية لابد أن تتم على أسس صحيحة من بينها توفر معلومات محاسبية جيدة.

5. أهداف الدراسة

يمكن تحديد أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على معايير جودة المعلومات المحاسبية.
- التعرف على كيفية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية.
- توضيح أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية.
- إبراز المشاكل التي تواجه عملية صنع القرار في ظل غياب جودة المعلومات المحاسبية.

6. منهجية البحث

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، وكذا اختبار فرضياتها المتبناة، يعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالمصادر ذات العلاقة بموضوع الدراسة أي المصادر ذات العلاقة بجودة المعلومات وبصنع القرار بصورة عامة، والعلاقة بينهما بصورة خاصة، كما يعتمد البحث على المنهج التحليلي من خلال الدراسة التطبيقية بمؤسسة مطاحن الأوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية – آريس – باستعمال أداة الاستبيان.

7. حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة في جانبها النظري على تحديد المفاهيم المتعلقة بكل من صنع القرار، المعلومات، المعلومات المحاسبية، جودة هذه الأخيرة، مع التركيز على علاقة جودة المعلومات المحاسبية بصنع القرار. أما بالنسبة للجانب التطبيقي فإن الدراسة الميدانية تنحصر في إحدى الوحدات الاقتصادية الجزائرية متمثلة في الوحدة الإنتاجية والتجارية الكائنة بمدينة آريس وهي تابعة لمؤسسة مطاحن الأوراس بباتنة، وذلك في الفترة الممتدة من شهر سبتمبر من عام ألفان وعشرة إلى غاية شهر ماي من عام ألفان وإحدى عشر، مع التطرق إلى واقع الوحدة ثم واقع جودة المعلومات المحاسبية في هذه الأخيرة وأثرها على صنع القرار.

8.الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على المراجع المتاحة وجدنا مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع دراستنا الحالية نستعرضها بايجاز كما يلي:

دراسة عبد الرحمن المخادمة (2004)، أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على اتخاذ القرارات الاستثمارية، دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية. هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أراء عينة من الشركات الصناعية الأردنية حول أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل الأنظمة المحاسبية المحوسبة، وذلك من

خلال الإطلاع ومراجعة نظم المعلومات المحاسبية، وبيان أنواع القرارات الاستثمارية، والربط بينهما في ظل أنظمة المحاسبة المحوسبة.

تم اختبار خصائص المعلومات المحاسبية والمتمثلة في: التوقيت الملائم، القدرة على التنبؤ، التغذية العكسية، صدق التعبير، الحيادية، التثبت من المعلومة، المقارنة، البرمجيات المستخدمة في الشركات.

جمعت البيانات من خلال عينة ملائمة تكونت من (143) فردا لمعرفة تأثير العوامل السابقة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الصناعية الأردنية.

وقد أشارت النتائج إلى أنّ جميع العوامل السابقة تؤثر في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية باستثناء خاصية الحيادية وخاصية المقارنة, إذ وجد أن جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تتوافر بشكل كبير في معلومات النظام المحاسبي المحوسب، وأن البرمجيات المستخدمة في الأنظمة المحاسبية المحوسبة تؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية. إن السرعة التي وفرتها برمجيات الحاسوب أسهمت في جعل البيانات المحاسبية بيانات ذات طبيعة ملائمة لمتخذي القرارات بشكل عام ولمتخذي القرارات الاستثمارية بشكل خاص، وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات من شأنها تعزيز استخدام الأنظمة المحاسبية المحوسبة بشكل يؤدي إلى زيادة كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية ونوعيتها.

دراسة محمد كمال (1999-2000)، أثر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على قرارات المستثمرين في سوق الأسهم السعودي، دراسة ميدانية، تتمثل طبيعة مشكلة البحث في محاولة معرفة أثر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية التي يعتمد عليها المحللون الماليون والمستثمرون عند اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم. حيث أنها تلعب دورا هامًا في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

لذلك فقد هدفت الدراسة إلى مناقشة أثر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على قرار الاستثمار في الأسهم في سوق الأسهم السعودي، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- أثر المعلومات المحاسبية على قرار الاستثمار في الأسهم.
- أثر المعلومات غير المحاسبية على قرار الاستثمار في الأسهم.
- مدى كفاية المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية المتاحة للمحللين الماليين والمستثمرين في سوق الأسهم السعودي عند اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم.
- بيان الاختلاف بين آراء المحللين الماليين والمستثمرين حول أهمية المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية عند اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم.

وتحقيقًا للهدف العام من البحث فقد تم إجراء دراسة ميدانية على عينة عشوائية بسيطة للمحللين الماليين والمستثمرين. وقد تم تجميع البيانات الخاصة بهذه الدراسة باستخدام قوائم الاستبيان، وتم اختبار هذه البيانات بعد إدخالها في الحاسب الآلي باستخدام بعض الأساليب الإحصائية مثل الإحصاءات الوصفية (التكرارات- النسب) والوسط المرجح واختبار

مربع كاي ($كا^2$) لجودة التوفيق واختبار مدى صحة أو خطأ الفروض التالية:

- هناك علاقة بين المعلومات المحاسبية واتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم.
- هناك علاقة بين المعلومات غير المحاسبية واتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم.
- إن المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية المتاحة للمحللين الماليين والمستثمرين في سوق الأسهم السعودي غير كافية لاتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم.
- يوجد اختلاف بين آراء المحللين الماليين والمستثمرين حول أهمية المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية عند اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم.

ولقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية صحة فروض البحث. كما أوضحت النتائج أهمية المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية للمحللين الماليين والمستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثمار، وان تلك المعلومات غير كافية في سوق الأسهم السعودي.

دراسة علي المجهلي (2008 / 2009)، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة الإطار الفكري والمفاهيمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وتوضيح أثرها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- من خلال نتائج التحليل والدلالات الإحصائية لأراء فئات أفراد العينة تظهر موافقة أغلبية المستجوبين بدرجة عالية وتأييدهم حول توفير التقارير المالية التي تنشرها الشركات التجارية في اليمن معلومات محاسبية ملائمة وتؤثر في اتخاذ القرارات.
- تأييد أراء المستجوبين من فئة عينة الدراسة بالموافقة على توفير التقارير المالية التي تصدرها الشركات التجارية في اليمن معلومات محاسبية موثوق منها وتؤثر في عملية اتخاذ القرارات.
- وافق أفراد العينة بدرجة معقولة ومرتفعة على أن التقارير المالية التي تصدرها الشركات التجارية في اليمن تتضمن معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج السنوات الماضية أو مع نتائج الشركات المماثلة، وأن قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة تؤدي إلى كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرارات.
- أظهرت نتائج الاختبار الإحصائية للدراسة أن التقارير المالية ما زالت تشكل المصدر الأساسي لمتخذ القرار، وحول أهمية وملائمة هذه التقارير المالية لاتخاذ القرارات فقد احتلت قائمة المركز المالي المرتبة الأولى ثم قائمة الدخل.. وهكذا، وحيث يحتل تقرير مجلس الإدارة المرتبة الأخيرة.

دراسة إبراهيم خليل (2005)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية – دراسة نظرية تطبيقية، التي هدفت إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بغرض إعادة الثقة فيها.

2- صياغة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والاستفادة منها في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ومحاولة وضع مجموعة من المعايير لتحقيق هذه الجودة.

3- محاولة التعرف علي انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية والتي تم تحقيقها في ظل حوكمة الشركات علي سوق الأوراق المالية من خلال زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في هذه المعلومات.

ومن بين النتائج التي خلصت هذه الدراسة ما يلي:

1- بالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الجوانب المحاسبية لحوكمة الشركات من ناحية، أو التي تناولت حوكمة الشركات وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي من ناحية أخرى، إلا أنها لم تتناول بشكل مباشر أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية.

2- بالرغم من قدم وتعدد الدراسات التي تناولت جودة المعلومات المحاسبية إلا أنها اقتصرت على بعد واحد لهذه الجودة وهو خصائص المعلومات المحاسبية، دون الاهتمام بما يحمله مصطلح الجودة من مرونة وتطور، والذي ظهر بشكل واضح بعد تطبيق حوكمة الشركات.

3- هناك معايير متعددة – اقترحها الباحث– للحكم على جودة المعلومات المحاسبية ، وقد ثبت صحتها – نظريا وعمليا من خلال إثبات صحة الفرض الثاني– في ظل تطبيق حوكمة الشركات وهي:

أ- المعايير القانونية.

ب- المعايير الرقابية.

ج- المعايير المهنية.

د- المعايير الفنية.

وإن توفر هذه المعايير يؤدي إلي تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية للوصول إلي المفهوم الشامل لهذه الجودة.

4- أثبتت الدراسة التطبيقية صحة كل من الفرضين الأول والثالث، وبالتالي وجود ارتباط معنوي بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبي ، كما أن هناك ارتباط معنوي بين تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وبين تنشيط حركة سوق الأوراق المالية للوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات، ممثلاً ذلك زيادة حركة تداول الأوراق المالية وارتفاع أسعار أسهم هذه الوحدات.

دراسة علي الشامي (2008) اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية, رسالة ماجستير, كلية العلوم المالية والإدارية, جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا, 2008.

هدفت الدراسة إلى قياس اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن. من خلال قياس اثر الخصائص الأساسية ومكوناتها كخصائص للمعلومات المحاسبية, وخاصية الإفادة وخاصية الملائمة وخاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن. ومن خلال قياس اثر الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية ومكوناتها كخاصية الاتساق (الثبات) وخاصية القابلية للمقارنة على جودة التقارير المالية العاملة في الجمهورية اليمنية.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد قام الباحث بتصميم استبانة استهدف من خلالها المديرين الداخلين والمحاسبين, حيث تم توزيع (70) استبانة على عينة الدراسة وتم استرجاع (63) أي بنسبة (90%) وقد خضعت جميعها للتحليل.

وكانت أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن هناك تأثيرا عاليا للخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية حيث بلغت نسبة التأثير (83%).

كما أظهرت النتائج أن الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية تؤثر على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن وبنسبة تأثير عالية بلغت (85%).

دراسة جربوع (2007)، مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين، ومدى قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية المنشورة في عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

وقد تبين من نتائج الدراسة أن إدارة الشركات المساهمة العامة في فلسطين يعتمدون على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات الإدارية، كما أن شركات المساهمة تستخدم كادرًا متخصصًا من المحاسبين لديهم معرفة جيدة بالقواعد والمعايير المحاسبية، والقدرة على إعداد القوائم المالية التي تحتوي على معلومات محاسبية تتميز بالدقة والموثوقية.

دراسة شبير (2006)، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة العامة في فلسطين.

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، اعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري

للدراسة .أما الإطار العملي فقد اعتمد على إعداد استبانة تم تصميمها لهذا الغرض، وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة واختبار فرضيات الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

– للمعلومات المحاسبية دور هام وحيوي عند اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة.

– هناك اعتماد كبير على القوائم المالية في الحصول منها على معلومات محاسبية تستخدم في اتخاذ القرارات الإدارية.

– تتوافر الخصائص والمتطلبات الأساسية في المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية.

– تلتزم الشركات المساهمة العامة بنشر معلومات تفصيلية توضيحية مرفقة مع القوائم المالية لتعزيز الحصول على معلومات محاسبية أكثر وضوحًا لاستخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية.

من خلال الدراسات السابقة المطلع عليها يتضح أن هناك الكثير منها اهتم بدراسة دور أو أهمية المعلومات المحاسبية في إطار عملية صنع القرارات ولم تركز كثيرا على دراسة جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على هذه العملية في المؤسسات الاقتصادية لاسيما الجزائرية منها، لذا نحاول في هذا البحث دراسة هذه المجالات مجتمعة (مفهوم المعلومات المحاسبية، جودة المعلومات المخاسبية، صنع القرار، والعلاقة الموجودة بين المفهومين الأخيرين).

9. أقسام الدراسة

نقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلان يتعلقان بالجانب النظري وفصل يتعلق بالدراسة التطبيقية، فنخصص الفصل الأول لمفاهيم عامة حول صنع القرار، أما الفصل الثاني فيتمحور حول الأسس النظرية لأثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار، في حين يتم تخصيص الفصل الثالث لدراسة حالة عبر التعريف بمؤسسة مطاحن الأوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية –آريس– واستعراض واقع جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على صنع القرار في هذه المؤسسة، وفيما يلي خطة الدراسة:

المقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري لصنع القرار

المبحث الأول: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: مفاهيم حول القرار

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول صنع القرار

المطلب الثالث: صعوبات وأخطاء صنع القرار

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في صنع القرار

المطلب الأول: العوامل البيئية الداخلية

المطلب الثاني: العوامل البيئية الخارجية

المطلب الثالث: عوامل أخرى

المبحث الثالث: كيفية صنع القرار

المطلب الأول:نماذج صنع القرار

المطلب الثاني: أساليب صنع القرار

المطلب الثالث: النمط القيادي المتبع في صنع القرار

الفصل الثاني: الأسس النظرية لجودة المعلومات المحاسبية وأثرها على صنع القرار

المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبية كمنتج للمعلومات المحاسبية

المطلب الأول: مكونات، عناصر وفروع نظام المعلومات المحاسبية

المطلب الثاني: مبادئ ومقومات النظام المحاسبي

المطلب الثالث: تصميم نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الثاني: مفاهيم حول المعلومات المحاسبية

المطلب الأول: المعلومات المحاسبية، شروطها وأنواعها

المطلب الثاني: مستخدمو المعلومات المحاسبية

المطلب الثالث: المعلومات المحاسبية وحاجة الإدارة إليها

المبحث الثالث: علاقة جودة المعلومات بصنع القرار

المطلب الأول: جودة المعلومات المحاسبية

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية ومحددات استخدام خصائصها النوعية

المطلب الثالث: نماذج عن أنواع القرارات وأثر جودة المعلومات المحاسبية عليها

الفصل الثالث: واقع أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية –آريس–

المبحث الأول: تقديم مؤسسة مطاحن الأوراس، الوحدة الإنتاجية التجارية آريس

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مطاحن الأوراس، الوحدة الانتاجية التجارية آريس

المطلب الثاني: مصالح الوحدة ووظائفها

المطلب الثالث: العنصر البشريللوحدة

المبحث الثاني: واقع نظام المعلومات المحاسبية للوحدة واستخدام معلوماته في صنع القرار

المطلب الأول: عناصر نظام المعلومات المحاسبية للوحدة

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لأهم العمليات التي تقوم بها الوحدة

المطلب الثالث: استخدام المعلومات المحاسبية الجيدة لصنع القرار في الوحدة

المبحث الثالث: عرض وتحليل النتائج

المطلب الأول: اجراءات البحث وأدواته

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

المطلب الثالث: تفسير النتائج

الخاتمة

الجانب النظري

الفصل الأول

الإطار النظري لصنع القرار

تمهيد

إن المسير هو الذي ينسق عوامل الإنتاج في المؤسسة الاقتصادية ويحاول توجيهها بكيفية أحسن لكي تؤدي دورها على أحسن وجه ويعود ذلك بالفائدة على المؤسسة. ومهمة التسيير تقتضي صنع القرارات بشأن كل المشكلات أو المواقف التي تواجه المسير والتي تهم حاضر ومستقبل المؤسسة التي يشرف على تسييرها. ويؤكد المديرون أن

صنع القرارات هو عملهم الأساسي واليومي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتقد الكثير من العلماء المختصين في علم الإدارة أنه هو أساس الإدارة وقلبها النابض ويتوقف عليه مصير المؤسسة، فإذا كانت القرارات صائبة وفعالة فإنها تؤثر بالإيجاب على المؤسسة ويضمن لها الاستمرار والبقاء، أما إذا كانت القرارات غير فعالة وفاشلة فإنها تؤثر بالسلب على المؤسسة ويمكن أن يعرضها ذلك لصعوبات قد تؤدي بها إلى الزوال.

ونظرا لمكانتها في مختلف المنظمات خاصة منها المؤسسات الاقتصادية، نحاول تسليط الضوء على عملية صنع القرارات من مختلف جوانبها من خلال إبراز أهميتها وعلاقتها بوظائف التسيير ومراحلها التي تقود إلى اتخاذ القرار ثم وضعه حيز التنفيذ ومتابعة ذلك للخروج في النهاية بتقييم موضوعي للقرار المعني انطلاقا من الواقع الميداني، مما يساعد على اتخاذ الإجراءات المناسبة عند الضرورة.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، الأول سنتناول فيه عملية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، الثاني سنتطرق فيه إلى العوامل المؤثرة في صنع القرار، وفي الثالث نستعرض كيفية صنع القرار.

المبحث لأول: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية

نستعرض ضمن هذا المبحث مفاهيم حول القرار باعتباره نتاج عملية صنع القرار بتوضيح عناصره وتصنيفاته المختلفة وكذا شروط القرار الجيد وصفات صانعه، ثم مفاهيم عامة حول عملية صنع القرار في حد ذاتها مع توضيح الفرق بين مفهومي صنع القرار واتخاذ القرار.

المطلب الأول: مفاهيم حول القرار

بعد أن تناولنا في المطلب السابق مفاهيم حول عملية صنع القرار، نحاول في هذا المطلب أن نستعرض مفاهيم تتعلق بالقرار باعتباره نتاج عملية صنع القرار من خلال تعريفه وتناول مختلف عناصره وتصنيفاته، بالإضافة إلى شروط القرار الجيد والصفات الواجب توافرها في صانعه.

1. تعريف القرار:

بالاطلاع على كثير من الأبحاث التي تناولت موضوع القرار نجد أن هناك تعاريف عديدة للقرار وفيما يلي عرض لبعض منها:

عرف القرار بأنه "تصرف أو مجموعة من التصرفات يتم اختيارها من عدد من البدائل الممكنة بقصد تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف."[1]

وعرف كذلك بأنه "مسلك معين أو محدد من بين مجموعة من البدائل لمواجهة أو تفادي احتمالات المستقبل."[2]

كما عرفته راشدة عزيرو كما يلي: "القرار هو تحديد ما يجب عمله تجاه مشكلة أو تجاه موقف معين."[3]

وعرف كذلك بأنه " بديل من بين البدائل المتاحة."[4]

ويرى الباحث أنه يمكن تعريف القرار كما يلي:

التعريف الأول: القرار هو ذلك البديل المفضل بعقلانية من طرف صانع القرار من بين بديلين ممكنين أو أكثر لأجل تحقيق هدف معين أو أكثر.

كما يمكن تعريفه أيضا كما يلي:

التعريف الثاني: القرار هو التعبير عن الإرادة للقيام بتصرف ما (فعل شيء أو عدم فعل شيء) من جانب صانع القرار، بعد مفاضلة واعية بين عدة بدائل ممكنة مطروحة لأجل تحقيق هدف معين أو أكثر.

وقد يتمثل القرار في رفض لكل البدائل المطروحة وعدم القيام بأي عمل أو تصرف تجاه القضية المطروحة, والقرار المتخذ في هذه الحالة يدعى بـــ: "اللاقرار". يجد صانع القرار نفسه أمام هذه الحالة عندما يتبين له من النتائج المتوصل إليها بعد دراسة وتحليل وتقييم البدائل المطروحة بأن العمل بأحدها لا يخدم مصلحة المنظمة، وعندما يتيقن من عدم إمكانية طرح بدائل أخرى. ويشترط في هذه الحالة ألا يكون هذا اللاقرار مضرا بمصلحة المنظمة أو عند الضرورة تكون أضراره اقل من الأضرار التي تلحق بها في حالة اختيار احد البدائل التي كانت مطروحة.

ويعتبر رفض كل البدائل التي كانت مطروحة والتي خضعت للتقييم بمثابة بديل إضافي يفرض نفسه على صانع القرار.

---

[1] منصور البدوي, دراسات في الأساليب الكمية واتخاذ القرار, الدار الجامعية للطباعة والنشر, الإسكندرية, مصر, 1987, ص44.

[2] خالد سليمان المومني، محمد علي القضاة, فاعلية عملية اتخاذ القرار لدى مديرات رياض الأطفال في إقليم شمال الأردن, مجلة العلوم الإنسانية, العدد 36, الأردن, 2008، ص03.

[3] راشدة عزيرو، المشاركة في عملية صنع القرار وسبل تفعيلها، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14و15 أفريل 2009، ص02.

[4] J.-E. Russo, P.-J.-H. Schoemaker, Les chausse-trappes de la prise de décision, Editions Organisation, Paris, France, 1994, p20.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك من الباحثين من عرفوا القرار بأنه اختيار البديل الأحسن من بين عدة بدائل ممكنة. لكن الملاحظ أن هذا التعريف ينطبق على مفهوم اتخاذ القرار كما وضح في المطلب الثاني ولهذا فان تعريف القرار بهذه الصيغة يقود إلى خلط بين مفهومي القرار واتخاذ القرار, لأن القرار ما هو إلا نتاج عملية الاختيار المشار إليها أي أنه نتاج عملية (مرحلة) اتخاذ القرار.

2. عناصر القرار

هناك ستة أجزاء أو عناصر للقرار نوضحها على النحو التالي:[1]

2-1- بيئة القرار: ويشير هذا العنصر إلى المؤثرات البيئية الداخلية والخارجية والمؤثرات الأخرى التي تؤثر على صانع القرار عندما يريد صنع قرار ما.

2-2- متخذو القرار: وهم أولائك الأفراد أو الجماعات التي تقوم فعلا بمختلف مراحل وخطوات صنع القرار.

2-3- أهداف القرار: وهى الأهداف التي يسعى القرار لتحقيقها.

2-4- وجود بديلين ملائمين على الأقل: يجب أن يتضمن موقف القرار الاختيار بين بديلين ملائمين على الأقل، ويمثل البديل الملائم ذلك البديل الذي يعتبر ملائما وعمليا من ناحية التنفيذ وأيضا مساهمته في حل مشكلة قائمة.

2-5- ترتيب البدائل: يكون الترتيب تنازليا حيث نبدأ بالأكثر أهمية فالأقل إلى غاية آخر بديل.

2-6- الاختيار بين البدائل: إن هذا الاختيار يؤكد حقيقة أنه تم التوصل إلى القرار.

ويرى الباحث أنه يمكن إضافة العنصرين التاليين:

2-7- مضمون (محتوى) القرار: بعد الاختيار بين البدائل المتاحة يتم صياغة القرار في شكل نص معين يتضمن ما ورد في البديل الذي وقع عليه الاختيار ويكتب في وثيقة معينة (إذا كان القرار كتابيا) أو يتم الاكتفاء بتمريره شفويا (إذا كان القرار شفويا).

2-8- نوع القرار: من خلال الاطلاع على مضمون القرار ومعرفة الجهة التي قامت بصنعه يمكن تحديد نوعه ومن ثم تصنيفه.

3. تصنيف القرارات:

تصنف القرارات وفقا لمعايير عديدة نوردها فيما يلي:

3-1- القرارات حسب أهميتها: حسب هذا المعيار تصنف القرارات إلى ثلاثة أنواع هي:

3-1-1- القرارات الإستراتيجية: " يقصد بها القرارات التي تتعامل مع عملية التخطيط طويلة الأجل ولهذا السبب يطلق عليها أحيانا بالقرارات التخطيطية ... ومن أمثلة القرارات الإستراتيجية تحديد برنامج العمل المستقبلي للمنظمة, وإعداد الخطط المستقبلية والسياسات التي تحدد هيكل الأموال المعدة للاستثمارات وغيرها."[2]

---

[1] المشكلات واتخاذ القرارات، وثيقة انترنت متوفرة على الموقع www.manhal.net ، تاريخ الاطلاع 2011/01/11.

[2] سليمان سفيان، مجيد الشرع, مرجع سابق، ص 4.

وبما أن لهذا النوع من القرارات أهمية كبيرة ولها تأثير على حاضر ومستقبل المنظمة فإنها من اختصاص الإدارة العليا

3-1-2- القرارات التكتيكية: هي تلك القرارات التي لها علاقة مباشرة بسير أعمال ومهام المؤسسة، وهي عادة ما تعرف بالقرارات الوظيفية، باعتبارها يتم اتخاذها في مستوى الإدارة الوسطى، بغية الوصول بالأنشطة الوظيفية المختلفة في المؤسسة، كالإنتاج والتسويق والأفراد وغيرها إلى الأداء الأمثل، ويتميز هذا النوع من القرارات أنه يتخذ لفترة زمنية قصيرة عادة ما تكون سنة.[1]

ومن بين خصائصها نورد ما يلي:[2]

تتعلق بالأنشطة التخطيطية والرقابة قصيرة الأجل؛

تنطوي على درجة مقبولة من التأكد، وفي بعض حالات المخاطرة، ونادرا ما تكون في حالة عدم التأكد؛

أنها قليلة التكرار والبعض منها غير مبرمجة؛

تختص بوظيفة أو مجموعة من وظائف المؤسسة؛

تختص برسم البرامج والميزانيات التقديرية، وبرامج استخدام الموارد وأنشطة البحوث؛

يحتاج هذا النوع إلى معلومات وبيانات متميزة يمكن أن تقسم إلى ما يلي:

أ) معلومات وصفية تاريخية: مثل المعلومات المحاسبية المتمثلة في تاريخ دخول المواد الأولية وغيرها.

ب) معلومات عن الأداء الحالي للمؤسسة: والتي تحصل عليها من وظيفة الرقابة.

ج) معلومات تنبؤية قصيرة الأجل: والتي تحصل عليها من وظيفة التخطيط.

3-1-3- القرارات التنفيذية: هي قرارات من اختصاص الإدارة المباشرة أو التنفيذية. وغالبا ما تعالج المسائل المتعلقة بالعمليات اليومية في المؤسسة.

ومن أهم خصائصها والمعلومات التي تحتاجها نذكر ما يلي:[3]

- تختص بعملية التأكد من أن الخطط والبرامج نفذت بكفاءة وفعالية؛
- تنطوي على درجة عالية من التأكد، ونادرا ما تكون في حالة المخاطرة؛
- تركز على العمليات الإنتاجية والبيعية والتنموية؛
- تعتمد على المعلومات الخاصة بالبيئة الداخلية؛
- تحتاج للمعلومات الخاصة بالطلب؛
- تحتاج للمعلومات الخاصة بالمخزون وأسعار المواد الأولية.

3-2- قرارات حسب الوظائف الأساسية بالمنظمة:

---

[1] نادرة أيوب، مرجع سابق، ص45.

[2] سعيد محمد المصري، التنظيم والإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص262.

[3] سعيد محمد المصري، مرجع سابق، ص ص262-263.

3-2-1- قرارات متعلقة بالوظائف الإدارية: هي قرارات تخص: التخطيط, التنظيم, الاتصال, التوجيه, الرقابة, وغيرها.

3-2-2- قرارات متعلقة بالإنتاج: هي قرارات تهتم بتحديد: طرق الإنتاج, كمية الإنتاج, الوسائل المستخدمة في الإنتاج, نوع المنتجات وغيرها.

3-2-3- قرارات متعلقة بالوظائف الأخرى: ويتعلق الأمر بما يلي:

أ) قرارات متعلقة بتسيير الموارد البشرية: هي قرارات تتعلق بشؤون المستخدمين (العمال) بدءا بمصادر الحصول على اليد العاملة وطرق الاختيار والتعيين تبعا لاحتياجات المنظمة ثم تسيير المسار المهني للعمال ومعالجة انشغالاتهم والنزاعات الفردية والجماعية التي قد تنشا معهم.

ب) قرارات متعلقة بالتمويل: هي قرارات تهتم بتحديد احتياجات المنظمة لرؤوس الأموال, وبتحديد مصادر التمويل المناسب لكل عملية من عمليات الاستغلال أو الاستثمار المراد القيام بها. وقد تكون هذه المصادر داخلية أو خارجية أو المزج بين النوعين معا.

ج) قرارات متعلقة بالتموين والتسويق: بالنسبة للتموين فإنها تلك القرارات التي تهتم بتحديد أنواع وكميات المواد و/أو السلع المراد شرائها إلى جانب تحديد الموردين الذين سيتم التعامل معهم على أساس مجموعة من المعايير لاسيما منها الأسعار والتسهيلات الممنوحة وغيرها. أما بالنسبة للتسويق فيتعلق الأمر بالقرارات التي تهتم بتحديد الأسواق , الإشهار, الأسعار، الخ.

3-3- قرارات حسب أسلوب صناعتها[1]

3-3-1- قرارات وصفية: هي القرارات التي تعتمد على الأساليب الكيفية القائمة على الحكم الشخصي لصانعها وتجربته مع استعانته بآراء الآخرين وبالحقائق المتعلقة بالمشكلة القائمة.

3-3-2- قرارات كمية: هي القرارات التي تستخدم فيها الأساليب الكمية التي تعتمد أساسا على الطريقة العلمية في المفاضلة بين البدائل المطروحة والمتمثلة في بحوث العمليات وغيرها.

3-4- القرارات حسب إمكانية برمجتها /أو حسب تكرارها[2]

3-4-1- قرارات مبرمجة: هي قرارات متكررة حيث أنها في العموم تعالج المسائل اليومية البسيطة ولا تتطلب جهدا كبيرا وبحثا طويلا، وتعتمد على الخبرات الشخصية لصانع القرار والأخذ بعين الاعتبار للأحداث (المشاكل) التي وقعت في الماضي وكيفية التعامل معها ومعالجتها. إن القواعد التي تحكم صنع هذا النوع من القرارات تكون واضحة، والمعلومات المستند إليها تكون كافية ومتصفة بمختلف الخصائص النوعية التي تجعلها قابلة لتحقيق الغاية المنشودة منها. ومثالها الموافقة على طلب تسبيق على الأجر أو رفضه، الموافقة على تحويل مبلغ من حساب البنك إلى حساب الصندوق وغيرها.

---

[1] وداد عزيزي، حنان بوفروم، فعالية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14و15 أفريل 2009، ص05.

[2] وداد عزيزي، حنان بوفروم، المرجع السابق، ص04.

3-4-2- قرارات غير مبرمجة: هي قرارات تحصل بشكل غير متكرر وتعالج المسائل المعقدة المتعلقة بإستراتيجية المنظمة التي تتطلب جهدا كبيرا وتحليلا طويلا. تظهر الحاجة إلى هذا النوع من القرارات عندما تواجه المنظمة مشكلة ما لأول مرة ولا توجد إجراءات معروفة مسبقا لحلها أي لا توجد خبرات بشأن كيفية حلها والتعامل معها. إن هذا النوع من القرارات يحتاج إلى الإبداع لهذا سميت بالقرارات الإبداعية، ومثالها طرح منتج جديد إلى السوق، استبدال منتج بمنتج آخر، إنشاء فرع جديد وغيرها.

3-5- قرارات حسب مدة تنفيذها

3-5-1- قرارات فورية: هي تلك القرارات ذات التنفيذ الفوري ولا يكون الزمن عنصرا أساسيا فيها.

3-5-2- قرارات مستمرة: هي تلك القرارات التي يتطلب تنفيذها مدة زمنية معينة.

3-6- القرارات حسب الطرف المعني بها

3-6-1- قرارات شخصية: هي تلك القرارات التي تخص شخص معين، وقد يكون هذا الأخير الرئيس الإداري نفسه أو غيره. ويمكن أن نكون أمام إحدى الحالتين التاليتين:

- حالة كون الشخص المعني بالقرار هو صانع القرار نفسه.
- حالة كون الشخص المعني بالقرار هو شخص آخر غير صانع القرار.

في كلتا الحالتين نجد أن القرار الشخصي يؤثر مباشرة على المعني به مع إمكانية تأثيره كذلك على المنظمة من عدمها، لكن ما يميز بين الحالتين هو أن القرار في الأولى قد لا يكون باسم المنظمة ولا يدخل ضمن عملها، ومثال ذلك قرار أحد الرؤساء الإداريين الاستقالة، فهو قرار شخصي يؤثر على المعني مباشرة لكنه قد يؤثر أيضا على المنظمة، ومثال عن الثانية قرار الرئيس الإداري تحويل عامل من مصلحة إلى أخرى.

3-6-2- قرارات تنظيمية: هي تلك القرارات التي تخص المنظمة ككل وتتعلق بعملها ومستقبلها، أو أنها موجهة لمديرية أو مصلحة أو ورشة تابعة لها، ويمكن القول أنها موجهة لعدد غير محدد من الأشخاص. ومثال ذلك اللوائح التنظيمية.

3-7- القرارات حسب إلزامية تنفيذها

3-7-1- قرارات ملزمة: هي تلك القرارات التي تتضمن صيغة الإلزام ويجب تنفيذها من طرف الجهة أو الجهات المعنية بها. ومثال ذلك الأوامر التنفيذية كأمر زيادة الإنتاج أو تخفيضه.

3-7-2- قرارات غير ملزمة: هي تلك القرارات التي لا يتطلب الأمر تنفيذها، ومثال ذلك النشرات الإعلامية.

3-8- القرارات حسب النمط القيادي

3-8-1- قرارات انفرادية: هي القرارات التي ينفرد بصنعها صانع القرار دون أن يشاركه في ذلك أي احد ممن هم معنيون بالقرار أو ممن معه في المنظمة بصفة عامة.

3-8-2- قرارات استشارية: هي القرارات التي يتم صنعها عن طريق قيام الرئيس الإداري بإشراك جماعة من الأشخاص في العملية. هذه الجماعة قد تتمثل في مجموعة من الرؤساء الإداريين في المستويات الإدارية الدنيا أو مجموعة من المستشارين أو ممن هم معنيون بالقرار. إن إشراك الجماعة قد يكون في مختلف مراحل صنع القرار أو

في البعض منها، حيث يتم استشارة الجماعة التي ينحصر دورها في إبداء الآراء وتقديم الاقتراحات، لكن القرار النهائي يكون من اختصاص الرئيس الإداري المعني الذي هو غير مجبر على الأخذ بآراء واقتراحات الجماعة.

3-9- القرارات حسب تركيبة الجهة صانعة القرار

3-9-1- قرارات فردية: هي القرارات التي يتولى عملية صنعها الرئيس الإداري المعني بمفرده، وذلك تبعا للصلاحيات المخولة له.

3-9-2- قرارات جماعية: هي القرارات التي تتولى عملية صنعها جماعة من الأشخاص باعتبارها مخولة بذلك وفقا للقوانين والتنظيمات وغيرها، أي أن الجماعة هي التي تصنع القرار إذا كان ذلك يدخل ضمن اختصاصاتها وصلاحياتها، ومثال ذلك القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة في شركات المساهمة أو القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للشركاء أو الجمعية العامة للمساهمين.

3-10- القرارات حسب التكوين

3-10-1- قرارات بسيطة: هذه البساطة قد تخص نوع المسائل التي تعالجها، أو كيفية التوصل إليها باعتبارها لا تتطلب جهد فكري كبير، أو كيفية تنفيذها حيث لا يتطلب ذلك إجراءات معقدة، أو تخص عنصرين من هذه العناصر أو جميعها في نفس الوقت.

3-10-2- قرارات مركبة: تتصف بالتركيب إما من حيث نوع المسائل التي تعالجها (مسائل مركبة)، أو من حيث كيفية التوصل إليها التي تتطلب جهد كبير وتحليل طويل، أو من حيث كيفية تنفيذها التي تتطلب إجراءات معقدة ووقت طويل، أو من حيث بعض أو كل هذه العناصر في نفس الوقت.

3-11- القرارات حسب درجة شموليتها

3-11-1- قرارات شاملة: هي تلك القرارات التي تكون آثارها ونتائجها شاملة لكل أو معظم أجزاء المنظمة. ومثال ذلك قرار توقيف نشاط المنظمة خلال شهر معين وبالتالي توحيد العطلة السنوية لجميع عمال المنظمة.

3-11-2- قرارات جزئية: هي تلك القرارات التي تكون آثارها ونتائجها محدودة بحيث تمتد فقط إلى أحد أجزاء المنظمة أو بعضها، كأن تخص موظف معين أو مصلحة معينة أو قسم معين أو فرع معين أو مستوى معين ضمن الهيكل التنظيمي للمنظمة. ومثال ذلك قرار إرسال مجموعة من محاسبي المنظمة لمتابعة دورة تكوينية بخصوص النظام المحاسبي والمالي الجديد.

3-12- القرارات من حيث عدد الأهداف

3-12-1- قرارات ذات هدف واحد: هي تلك القرارات التي يترتب عنها تحقيق هدف واحد فقط.

3-12-2- قرارات ذات أهداف متعددة: هي تلك القرارات التي يترتب عنها تحقيق هدفين أو أكثر في نفس الوقت.

إلى جانب التصنيفات السابقة توجد تصنيفات تبعا لمعايير أخرى، وعلى سبيل المثال وليس الحصر تصنيف القرارات حسب معيار ظروف صنعها الذي بموجبه تقسم إلى ثلاثة أنواع وهي قرارات في حالة التأكد التام، قرارات في حالة المخاطرة، وقرارات في حالة عدم التأكد.

4. شروط القرار الجيد وصفات صانعه

القرار الجيد هو القرار الراشد والفعال والمناسب كذلك تبعا للظروف التي صنع في ظلها، ولهذا القرار شروط معينة، كما أن صانعه يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الصفات. وفيما يلي تلك الشروط والصفات:[1]

4-1- شروط القرار الجيد: لكي يحقق القرار هدفه أو أهدافه لابد أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط أو المواصفات أهمها:

- أن يكون اتخاذه في الوقت المناسب؛
- أن يكون قرار مبرهن على صحته؛
- أن يحمل القرار طابعا إرشاديا أو أمريا محددا؛
- أن يكون معنونا إلى جهة تنفيذية محددة؛
- أن يكون غير متناقض في مضمونه؛
- أن يكون ذو صلاحية تنفيذية.

4-2- صفات صانع القرار: من أهم الصفات التي يجب أن يتمتع بها صانع القرار ما يلي:

- أن يتمتع بنظرة شمولية؛
- أن يكون ذا خبرة جيدة بموضوع القرار؛
- أن يكون ملما الماما جيدا بتقنيات وأساليب صنع القرارات؛
- أن يكون موضوعيا وواقعيا؛
- أن يتحلى بالجرأة في المواقف التي تنطوي على المخاطرة؛
- أن يكون سريع البديهة في المواقف التي تتطلب السرعة في صنع القرار؛
- أن يكون مترويا في المواقف التي تتطلب تحليلا معمقا.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول صنع القرار

نتطرق ضمن هذا المطلب إلى كل من صنع القرار واتخاذ القرار مع إبراز الفرق بين المفهومين، كما تستعرض كذلك مختلف مراحل صنع القرار وأهمية هذه العملية وصفاتها وظروفها.

1. تعريف عملية صنع القرار

يعرف صنع القرار بأنه "عملية ديناميكية تتضمن في مراحلها المختلفة تفاعلات متعددة تبدأ من مرحلة التصميم، وتنتهي بمرحلة اتخاذ القرار وفي جميع هذه المراحل تحتوي على اختيار حذر ودقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعات البدائل."[2]

---

[1] شمس الدين عبد الله شمس الدين، مدخل في نظرية تحليل المشكلات واتخاذ القرارات الإدارية، مركز تطوير الإدارة والإنتاجية، وزارة الصناعة، سوريا، 2005، ص34، وثيقة متوفرة على موقع www.ssic2008.com تاريخ الاطلاع 2010/09/18.

[2] إبراهيم درويش، الادارة العامة في النظرية والممارسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1978، ص135.

ويرى أحمد ماهر أن صنع القرار "يشير إلى ذلك النظام المتكامل من الأنشطة, أو تلك العمليات الخاصة بتحديد المشكلة والبدائل و التقييم واختيار البديل الأنسب, أي أن ذلك النظام المتبع أو الخطوات التي يمر بها القائد الإداري ما هي إلا صناعة يقوم بها الفرد للقرار."[1]

كما يعرف بأنه "عبارة عن تحليل وتقييم لكافة المتغيرات التي تخضع بمجملها للتدقيق والتمحيص للوصول إلى حل أو نتيجة ووضع هذا الحل في مجال التطبيق العلمي وحيز التنفيذ".[2]

ويرى طارق عبد الرؤوف عامر من جهته أن "عملية صنع القرار تعني جميع الخطوات التي يتطلبها ظهور القرار إلى حيز الوجود وتتضمن خطوات التعرف على المشكلة وتحديدها, وتحليل المشكلة وتقييمها, ووضع معايير للقياس, وجمع المعلومات والبيانات, واقتراح الحلول المناسبة, وتقييم كل حل على حده للتوصل إلى أفضل الحلول."[3]

وبالنسبة لطارق عبد الرؤوف عامر دائما فإن عملية صنع القرار " تعبر عن مجموعة من الخطوات العملية المتتابعة التي يستخدمها متخذ القرار بهدف الوصول إلى أفضل قرار."[4]

ومن خلال التعاريف السابقة لصنع القرار يرى الباحث أنه يمكن تعريفه كما يلي:

صنع القرار هو تلك العملية الإدارية التي تتضمن مجموعة من الأنشطة المتسلسلة تسلسلا منطقيا, التي يقوم بها صانع القرار, بدءا بتحديد المشكلة المطروحة وصولا إلى اختيار الخيار المناسب وجعله محل تنفيذ مع ما يتطلبه ذلك من متابعة وتقييم ورد فعل، وذلك قصد تحقيق الهدف المنشود.

2. تعريف عملية اتخاذ القرار

تعرف عملية اتخاذ القرار كما يلي: "هي اختيار بديل معين من بين مجموعة بدائل."[5]

اتخاذ القرار "هو عملية اختيار بديل واحد من بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة, وفي ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية و الموارد المتاحة للمؤسسة."[6]

وتعرف عملية اتخاذ القرار كذلك كما يلي: "تتضمن عملية اتخاذ القرار اختيارا بين بديلين أو أكثر, أي بين عدة طرق ممكنة تقود إلى هدف معين."[7]

وتعرف كذلك بأنها "اختيار بديل من عدة بدائل متوفرة لتحقيق هدف, حل مشكل, انتهاز فرصة."[8]

---

[1] أحمد ماهر، اتخاذ القرار ما بين العلم والابتكار، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص22.

[2] ظاهر كلالده, الاتجاهات الحديثة للقيادة الإدارية, دار زهران, عمان, الأردن, 1997, ص254.

[3] طارق عبد الرؤوف عامر، نظريات صنع القرار ومهاراته في الإدارة التعليمية وطرق مواجهة مشكلاته (تصور مقترح)، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي14و15 أفريل 2009، ص04.

[4] طارق عبد الرؤوف عامر، المرجع السابق، ص04.

[5] محمد فريد الصحن وآخرون, مبادئ الإدارة, الدار الجامعية, الإسكندرية, مصر, 1999, ص 224.

[6] عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف, تنظيم وإدارة أعمال, الدار الجامعية, الإسكندرية, مصر, 1993, ص 138.

[7] محمد رفيق الطيب، مدخل للتسيير (أساسيات, وظائف, تقنيات) الجزء الثاني, ديوان المطبوعات الجامعية, بن عكنون, الجزائر, 1995, ص38.

[8] Jean François Dhenin, Brigitte Fournie, 50 Thèmes d'initiation à l'économie d'entreprise, Editions Bréal, Paris, France, 1998, p175.

ومن خلال التعاريف السابقة لعملية اتخاذ القرار يرى الباحث أنه يمكن تعريف هذه الأخيرة كما يلي:

عملية اتخاذ القرار هي اختيار البديل المناسب من بين بديلين ممكنين أو أكثر، وفقا لاعتبارات ومعايير محددة، وذلك بعد سلسلة من الأنشطة الممهدة والمساعدة على ذلك.

3. الفرق بين صنع القرار واتخاذ القرار

بالنسبة للفرق بين مفهومي صنع القرار واتخاذ القرار يمكن أن نقسم الباحثين في الموضوع إلى ثلاثة فرق.

فريق أول لم يميز بين المفهومين حيث لا نجد أثرا لمفهوم صنع القرار في كتابات بعض الباحثين المحسوبين على هذا الفريق، وتم الاكتفاء فيها بذكر في كل مرة المفهوم الثاني مع التأكيد بأن مراحل أو خطوات اتخاذ القرار تبدأ من تحديد المشكلة أو الهدف، وتنتهي باختيار البديل المناسب وبإصدار القرار الذي استقر عليه الرأي وتنفيذه، مرورا بتحليل المشكلة وتحديد البدائل وتقييمها. لكن الملاحظ أن هذه المراحل أو الخطوات أصبحت تحسب على أنها مراحل أو خطوات صنع القرار. من هنا نستنتج أن عدم استعمال هؤلاء الباحثين لمفهوم صنع القرار مرده كون هذا الأخير مفهوما جديدا لم يكن متداولا في السابق أو أنه ضمنيا اعتبروه مرادفا لاتخاذ القرار. أما أولئك الذين استعملوا هذا المفهوم فبالنسبة إليهم فان هذا الأخير جاء كمرادف لاتخاذ القرار وبالتالي لا يوجد أي فرق بين المفهومين في نظرهم.

وفريق ثان استعمل مفهوم صنع القرار إلى جانب مفهوم اتخاذ القرار وأقر بوجود فرق بين المفهومين، لكن مع التأكيد أنه ليس بفرق كبير. وفي هذا الاتجاه يرى الباحثان كريمة مخطاري وعبد القادر مخطاري "أنه في الواقع لا يوجد فرق كبير بين اتخاذ القرار وصنع القرار، بل هي عملية واحدة ولكن كيفية المزج والتركيب والتحليل للمعطيات توحي بإمكانية صنع القرار أكثر من اتخاذه، فعملية الصنع للقرار تمهيد لاتخاذ القرار أي عبارة عن مرحلة التهيئة والتحضير فقط، ..."[1]

أما الفريق الثالث من جهته قد ميز بين المفهومين حيث اعتبر بأن عملية صنع القرار تتضمن عدة مراحل مع اعتبار عملية اتخاذ القرار كمرحلة حاسمة من بين هذه المراحل أي أن اتخاذ القرار ما هو إلا مرحلة من مراحل صنع القرار. ويرى منير نوري وآخرون أنه "يعد اتخاذ القرار من أهم مراحل القرار، وليس مرادفا لصنع القرار، فمرحلة اتخاذ القرار هي خلاصة ما يتوصل إليه صانعوا القرار من معلومات وأفكار حول المشكلة القائمة، ومن ثم فان اتخاذ القرار يعتبر أحد مراحل صنع القرار، بل هو نتاج عملية صنع القرار ذاتها."[2]

وكتب كذلك الأخضر عزي وحسن بوبعاية في هذا الصدد أن "صنع القرار هو سلسلة الاستجابات الفردية أو الجماعية التي تنتهي باختيار البديل الأنسب في مواجهة موقف معين، وبديهيا فان مفهوم صنع القرار لا يعني اتخاذ القرار – فحسب – وإنما هو عملية معقدة للغاية تتداخل فيها عوامل متعددة نفسية،سياسية، اقتصادية واجتماعية،

---

[1] كريمة مخطاري، عبد القادر مخطاري، رضا العميل والمشاركة في صنع القرار التسويقي، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14و15 أفريل 2009، ص05.

[2] منير نوري وآخرون، الاتصالات الإدارية وأهميتها في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية–التوصيات والمتطلبات، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي14و15 أفريل 2009، ص07.

وتتضمن عناصر عديدة ومن خلال ما يراه طومسون وتودين فان مفهوم صنع القرار ليس مقتصرا على الاختيار النهائي؛ بل انه يشير إلى تلك الأنشطة التي تؤدي إلى ذلك الاختيار."[1]

4. أهمية صنع القرار

إن عملية صنع القرار تعتبر جوهر العملية الإدارية حيث نجد أن هذه العملية هي من المهام الأساسية للرئيس الإداري، وتشكل القرارات بمختلف أنوعها, الصادرة عن هذا الأخير أهمية بالغة سواء بالنسبة له أو للمنظمة ككل.

فبالنسبة للرئيس الإداري (صانع القرار) فإنها تؤثر تأثيرا كبيرا على وضعه الوظيفي وهي مقياس نجاحه من عدمه. فكلما كانت قراراته سليمة وراشدة ومحققة للأهداف التي كانت وراء صنعها كلما دل ذلك على نجاحه في أداء مهامه.

أما بالنسبة للمنظمة فإن عملية صنع القرار تؤثر على عملها ومستقبلها, حيث ترتبط حياة المنظمة بسلامة وفعالية القرارات التي تم صنعها. فقد تحقق لها الاستمرار والتوسع والنمو أكثر فأكثر في حالة كونها قرارات ايجابية, وقد تدخلها دائرة الصعوبات والإختلالات مع إمكانية أن تقودها إلى الفناء في حالة كونها قرارات سلبية. وكذلك لا يمكن الاستغناء عن صنع القرارات في الحياة اليومية للمنظمة وقد تؤول هذه الأخيرة إلى الفشل والتراجع في حالة التوقف عن صنع القرارات. وهو ما أكدته الدكتورة نادرة أيوب عندما تناولت هذا الموضوع مشيرة إلى أن هذه العملية تستمد أهميتها بالنسبة للعملية الإدارية من كونها تمثل نقطة البدء بالنسبة لجميع النشاطات والفعاليات اليومية في حياة المؤسسات, ولان التوقف عن صنع القرارات يؤدي إلى شلل العمل والنشاط وتراجع المؤسسة.[2]

5. مراحل صنع القرار

من خلال تعاريفها المختلفة يتبين أن عملية صنع القرار تمر بعدة مراحل متتالية. في كل مرحلة من هذه المراحل ينجز فيها صانع القرار (فردا أو جماعة) جملة من النشاطات إلى غاية ظهور القرار إلى الوجود ووضعه حيز التنفيذ والتقييم. وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

5-1- مرحلة اكتشاف (إدراك) المشكلة: في حالة ظهور قضية أو مشكلة ما إلى الوجود على مستوى المنظمة وإدراكها, يتعين على المسير الإقرار بوجودها وأن تكون له الإرادة لمعالجة الوضع, ويبدأ التفكير في الإجراءات الواجب القيام بها فيما بعد. وفي غياب ذلك فان كل شيء يتوقف عند هذا الحد, ولا يمكن المرور إلى المراحل الموالية.

ومن الأحسن اكتشاف المشكلة في الوقت المناسب حتى يتسنى حلها في الوقت المناسب إن أمكن وذلك تفاديا لتعقيدات تترتب عن التأخر في معالجتها.

وتنقسم المشكلات الإدارية إلى أنواع يمكن تلخيصها كما يلي:

5-1-1- مشكلات متوقعة: تنقسم بدورها إلى نوعين هما:

5-1-1-1- مشكلات روتينية: تتمثل في تلك القضايا العادية المتكررة يوميا في حياة المنظمة.ومن أمثلة ذلك قبول طلبيه من زبون ما أو رفضها.

---

[1] الأخضر عزي، حسن بوبعاية، صنع واتخاذ القرار في ضوء علم اجتماع الإدارة، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي14و15 أفريل 2009، ص01.

[2] نادرة أيوب, نظرية القرارات الإدارية ، دار زهران، الأردن، 1996, ص 04.

5-1-1-2- مشكلات ذات بعد استراتيجي وحيوي: تتمثل في تلك المشكلات التي تتعلق بقضايا ذات أهمية أكثر بالنسبة لحياة المنظمة ومستقبلها مقارنة بسابقاتها، وهي لا تتكرر يوميا إلا أن حدوثها يكون متوقعا وعملية طرحها ومعالجتها تكون مبرمجة بشكل دوري، ومثال ذلك تلك المسائل الهامة التي تطرح وتعالج بمناسبة انعقاد الجمعية العامة العادية للشركاء.

5-1-2- مشكلات غير متوقعة: كما يدل اسمها، هي تلك المشكلات الإدارية التي تطفو إلى السطح بشكل مفاجيء ويمكن أن تكون ذات طابع عادي أو ذات طابع استراتيجي وحيوي.

5-2- مرحلة تحديد وتحليل المشكلة: بعد اكتشاف المشكلة ووجود رغبة جدية للتكفل بالموضوع يتم القفز بالعملية إلى مرحلتها الثانية التي يتم فيها التشخيص الدقيق للمشكلة وذلك بجمع الحقائق الكافية بشأنها التي تسمح بالتحديد والتحليل الجيدين لها، ولتحديد المشكلة بشكل صحيح يجب التركيز على تحديد كل من طبيعتها وأسبابها بشكل دقيق وكامل.

إن التوصل إلى تلك الحقائق يتطلب الإجابة عن مجموعة من الأسئلة حددت كما يلي:[1]

ما نوع المشكلة ؟

كيف نشأت؟

ما هي النقاط الهامة والجوهرية فيها ؟

متى وأين وقعت ؟

ما هو الوقت الملائم لحل المشكلة ؟

ما هي المشاكل المترتبة عن عدم حلها في الوقت المناسب ؟

ما هي المعلومات اللازمة وما هو مصدرها ؟

5-3- مرحلة جمع البيانات: بعد التشخيص الدقيق للمشكلة يأتي الدور على جمع البيانات التي لها علاقة بالمشكلة من المصادر المختلفة المتاحة. ويستحسن جمع أكبر قدر ممكن من البيانات وأن تتوفر في هذه الأخيرة مختلف المعايير التي تؤكد جودتها من دقة وملائمة وغيرها. فكلما تحققت الوفرة والجودة في البيانات المحصل عليها، كلما سمح ذلك لصناع القرار بالابتعاد عن حالتي عدم التأكد والمخاطرة ومن ثم الاقتراب أكثر فأكثر من حالة التأكد، مما يمكنهم من الوصول إلى القرار الراشد وكذا معرفة نتائجه.

5-4- مرحلة تحديد البدائل: إن التوصل إلى القرار الراشد والفعال لا يأتي بطريقة عشوائية أو ارتجالية بل يتم من خلال تفكير عميق ومدروس الذي يتطلب طرح مختلف البدائل (الحلول) الممكنة تبعا للإمكانيات المتاحة وقدرتها على التوصل إلى التخلص من الإشكال المطروح ويقصد بالبديل ذلك الحل الممكن المتاح لصانع القرار إضافة إلى حل ممكن آخر أو أكثر.

إن عدد البدائل ونوعها تتحكمان فيهما عدة عوامل منها:

- عوامل شخصية متعلقة بصانع القرار؛
- إمكانيات المنظمة؛

---

[1] محمد أحمد المصري, الإدارة الحديثة, اتصالات, معلومات, قرارات, الدار الجامعية, الإسكندرية, مصر, 2000, ص296.

- الوقت المتاح للخروج بالقرار النهائي إلى حيز التنفيذ حسب ما القضية إذا كانت تتطلب معالجة سريعة أو هناك متسع من الوقت أمام صانع القرار يسمح له بالتفكير والاستشارة أكثر لإيجاد بدائل كثيرة؛
- أسلوب العمل المتبع في عملية طرح البدائل.

5-5- مرحلة تقييم البدائل: في هذه المرحلة تتم دراسة البدائل المختلفة المطروحة من كل الجوانب بتحديد الايجابيات والسلبيات المتوقعة مستقبلا عن كل بديل.

ومن أهم النقاط التي يتم التركيز عليها عند تقييم كل بديل ما يلي:[1]

1- إمكانية تنفيذ البديل ومدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذه؛

2- تكاليف تنفيذ البديل ومدى الكفاية التي يحققها من حيث السرعة والإتقان؛

3- آثار تنفيذ البديل على داخل المنظمة وخارجها والمجتمع ككل؛

4- الآثار الاجتماعية والنفسية للبديل, أي مدى انعكاساته على أفراد التنظيم ومدى قوة واهتزاز العلاقات التي يمسها خاصة إذا كان البديل يهم مصالح الجمهور؛

5- مناسبة الظروف لتبني هذا البديل؛

6- استجابة المرؤوس للبديل؛

7- الزمن الذي يستغرقه تنفيذ البديل.

إن تقييم كل البدائل تقييما جيدا يقود إلى نجاح الموازنة النفعية بينها وهذا الأمر مرتبط بمدى جودة المعلومات المتوفرة لدى صانع القرار فكلما كانت هذه المعلومات جيدة ومتوفرة بالقدر الكافي ومستجيبة لحاجات صانع القرار في هذا المقام، كلما سمحت لهذا الأخير بالتوصل إلى تقييم منطقي وعقلاني لمختلف البدائل المطروحة.

5-6- مرحلة اختيار البديل المناسب والواقعي: إن تقييم البدائل يمهد الطريق لصانع القرار لإجراء الموازنة بين مختلف البدائل الممكنة المقترحة ثم يفصل في الأمر باختياره للبديل الذي يراه مناسبا لحل الإشكال المطروح وتعتبر هذه العملية مهمة ومعقدة للغاية لأنه يجب اخذ في الحسبان اعتبارات عديدة متداخلة ومتكاملة ومتناقضة أحيانا. هذه الاعتبارات لها علاقة بتلك التي يركز عليها تقييم البدائل ومن أهمها:

- مقارنة المخاطر المتوقعة من البديل بالمكاسب المتوقعة منه؛
- الجهد والوقت الذي يتطلبه البديل؛
- الإمكانيات المتاحة المادية منها والبشرية والمالية لتنفيذ البديل.

5-7- مرحلة إصدار القرار: بعد معرفة البديل المختار يتم تحويله إلى صيغة قرار يعلن عنه في الإطار التنظيمي المحدد. مع اختيار الوقت المناسب للقيام بذلك حيث يتم تحديد صلب القرار أي التصرف المطلوب القيام به بكل تفاصيله إن وجدت هذا من جهة، وتحديد من يتعين عليه تنفيذ القرار من جهة أخرى مع إمكانية إضافة عناصر أخرى مثل تحديد توقيت التنفيذ, أجال التنفيذ وغيرها.

---

[1] إبراهيم عبد العزيز شيحا, أصول الإدارة العامة, منشاة المعارف, الإسكندرية, مصر, 1993, ص 253.

5-8- مرحلة تنفيذ القرار: يعني تطبيق القرار المتخذ على أرض الواقع من طرف الجهة أو الجهات المعنية بذلك. ويكون هذا التطبيق إما دفعة واحدة أو مستمرا لفترة زمنية معينة حسب طبيعة القرار.

5-9- مرحلة متابعة تنفيذ القرار: إن هذه المتابعة تتمثل في تقييم النتائج المترتبة عن تنفيذ القرار حيث انه بعد الشروع في تنفيذ القرار المتخذ تبدأ النتائج المترتبة عنه في الظهور إما دفعة واحدة أو تدريجيا, نتائج قد تكون في شكل أثار مباشرة أو أثار غير مباشرة للقرار. هذه النتائج تكون محل تقويم للوقوف على مدى فعالية ونجاح القرار في تحقيق الهدف الذي اتخذ من اجله.

إن عملية التقويم هذه قد تقود صانع القرار إلى ما يلي:

- الرضا التام عن القرار المتخذ ومن ثم نهاية مسار معالجة القضية التي كانت مطروحة بمعطياتها الأصلية
- عدم الرضا عن القرار المتخذ لسبب أو أكثر، مما يستدعي الخروج بقرار آخر الذي قد يتمثل فيما يلي:

* الإيقاف المؤقت لتنفيذ القرار المعني على أن تتم العودة إلى تنفيذه لاحقا بعد زوال العائق أو الظرف الذي كان وراء الإيقاف المؤقت أو انقضاء المدة المقدرة لهذا الإيقاف؛
* تعديل وإتمام القرار المعني؛
* إلغاء القرار المعني نهائيا وتعويضه أو عدم تعويضه بقرار آخر.

ويرى الباحث أنه يمكن تصنيف مراحل صنع القرار على نحو تكون فيه مختصرة في ثلاث مراحل أساسية وهي كما يلي:

- المرحلة السابقة لاتخاذ القرار؛
- مرحلة اتخاذ القرار؛
- المرحلة اللاحقة لاتخاذ القرار.

إن كل مرحلة من هذه المراحل تضم نشاطين أو مجموعة من الأنشطة المتسلسلة الرئيسية والفرعية.

الشكل رقم:(1-1) مراحل عملية صنع القرار.

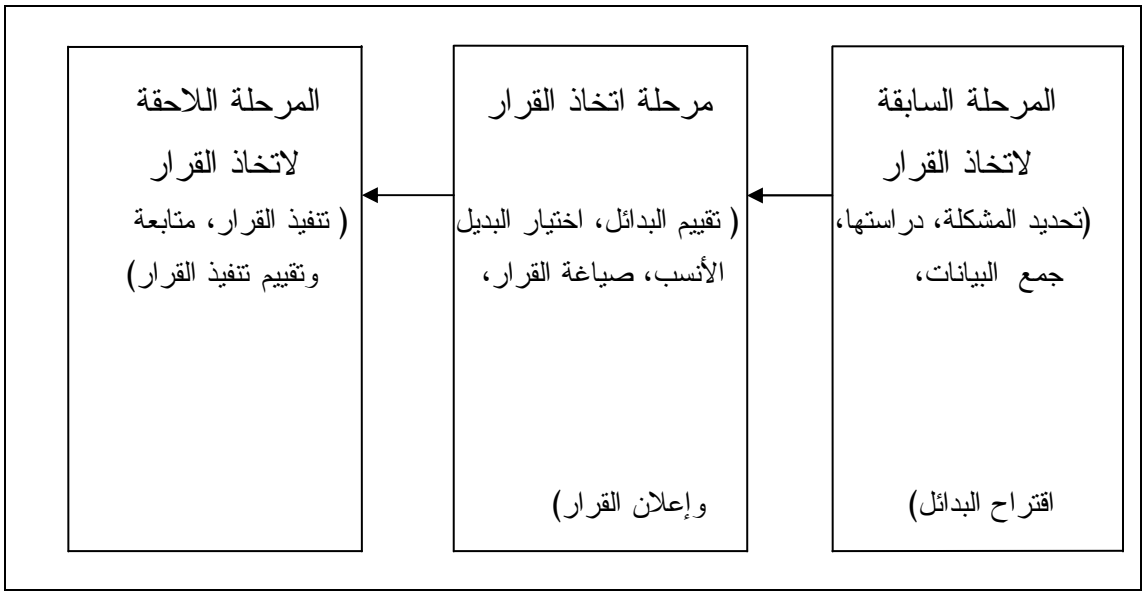

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تعريف عملية صنع القرار والنشاطات التي تتضمنها.

6. صفات عملية صنع القرار

تتصف عملية صنع القرار بمجموعة من الصفات أهمها ما يلي:[1]

6-1- عملية لها امتداد في الماضي وفي المستقبل: امتدادها في الماضي يستند إلى كونها تعتمد على معطيات من الماضي وعلى تجارب لها علاقة بأحداث وقعت في الماضي. أما امتدادها في المستقبل يستند إلى كون نتائج القرار الناتج عنها لها تأثير على المستقبل.

6-2- عملية جماعية: مهما كان النمط القيادي المتبع في إطار عملية صنع القرار فان صانع القرار لا يستطيع انجاز جميع مراحل هذه العملية بمفرده بل يضطر في جميع الحالات إلى الاستنجاد بأفراد الجماعة لمساعدته بطريقة أو بأخرى لأجل انجاز هذه المهمة ولو في مرحلة من مراحلها.

6-3- عملية تتصف بالنشاط: إن عملية صنع القرار عبارة عن مجموعة من الأنشطة المتعاقبة والمترابطة وتتطلب تعبئة الموارد البشرية، المادية والمالية.

6-4- عملية مستمرة: باعتبار أن عملية صنع القرار جوهر العمل الإداري وترتبط بمختلف الوظائف في المنظمة فانه تقريبا لا يمر يوم من أيام العمل بدون صنع قرار أو أكثر في مستوى معين من مستويات المسؤولية. إن من بين القرارات التي يتم صنعها ما يتعلق بحياة المنظمة واستمرارها في الوجود، وبالنظر إلى الأهمية القصوى لهذا الأمر فانه يتطلب صنع القرارات بصفة مستمرة.

6-5- عملية مقيدة: معناه أنه في أغلب الأحيان يجد صانع القرار نفسه مطالب بصنع قرارات في ظل محيط يتميز بعدم التأكد والمخاطرة وكثيرا ما يكون تحت وطأة عدم توفر المعلومات بالقدر الكافي و/أو عدم توفرها في الوقت المناسب إلى غير ذلك من القيود.

6-6- عملية معقدة: إن عملية صنع القرار تمر بعدة مراحل وكل مرحلة تتضمن عدة خطوات يجب القيام بها من طرف صانع القرار ومن يشاركه في هذه العملية. إن هذه المراحل والخطوات الكثيرة لا تتم بسهولة بل تتطلب الكثير من الجهد والتحليل والوقت والإمكانيات.

6-7- عملية هامة وحساسة: ينتظر من عملية صنع القرار التوصل إلى قرار يحقق الهدف المنشود (حل المشكلة المطروحة)، لهذا تعد نتائج هذا القرار ذات حساسية بالنسبة لمستقبل المنظمة لأنها يمكن أن تكون ايجابية أو سلبية.

6-8- عملية تتأثر بعدة عوامل: إن عملية صنع القرار تتأثر بعوامل داخلية وعوامل خارجية وعوامل أخرى وكل نوع يتفرع إلى عوامل عديدة نتناولها لاحقا.

7. ظروف صنع القرار

إن صنع القرار يتم في ظل ظروف مختلفة تؤثر فيها طبيعة المسائل المطروحة وحجم ونوع المعلومات المتوفرة لدى صانع القرار.ويميز الباحثون بين ثلاث حالات وهي حالة التأكد التام، حالة المخاطرة، وحالة عدم التأكد. وتطرق الدكتوران سليمان سفيان ومجيد الشرع إلى هذه الحالات بشيء من الإيجاز وذلك كما يلي:[1]

---

[1] نواف كنعان, اتخاذ القرارات الإدارية (بين النظرية والتطبيق), دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 1998, ص87، بتصرف من الباحث.

7-1- حالة التأكد التام: تكون لدى صانع القرار في هذه الحالة معلومات كافية وأكيدة تسمح له بمعرفة نتائج قراره.

7-2-حالة المخاطرة: تتميز هذه المرحلة بتوفر معلومات جزئية بالنسبة لما يمكن أن يحدث للقرار المتخذ، أي إنها معلومات غير كافية لكنها تسمح لمتخذي القرار بمعرفة المستقبل على وجه الاحتمال، وتلعب قدرة متخذي القرار على تقدير الاحتمالات دورا أساسيا في فعالية القرارات المتخذة ويمكن الاستعانة بتقنية بسيطة وهي المعروفة بـــ " شجرة القرار " لاختيار أفضل البدائل.

7-3- حالة عدم التأكد: إن عملية اتخاذ القرار مع عدم توفر أي معلومات أمر غير مقبول إداريا ومن الأفضل هنا اجتناب مثل هذه الحالات لأن القضية تصبح قضية مقامرة غير مؤتمنة العواقب، يمكن مع ذلك الاستعانة بتقنيات الإحصاء التحليلي وغيره لتحسين عملية اتخاذ القرارات في هذه الحالة. وقد يفترض متخذ القرار أن المستقبل سيسير على نفس وتيرة الماضي وقد يتم رسم مشاهد مستقبلية في ظل افتراضات معينة أخرى ثم يتصرف متخذ القرار وكأنه في حالة المخاطرة فيقوم بتقدير احتمالات المقابلة لتحقيق كل مشهد من هذه المشاهد ومن ثم يقوم بأخذ القرار وفقا لذلك.

المطلب الثالث: صعوبات وأخطاء صنع القرار

تعترض صانع القرار عدة صعوبات وعند اجتهاده للتوصل إلى القرار المناسب يصيب أحيانا ويخطئ أحيانا أخرى.

1. صعوبات صنع القرار

إن عملية صنع القرار ليست بالأمر الهين في جميع الحالات، فكثيرا ما تتصف بالصعوبة والتعقيد، أي أنه كثيرا ما تواجه صانع القرار صعوبات وعوائق عندما يقدم على صنع قرار ما والتي تتمثل فيما يلي:

- صعوبة إدراك المشكلة وتحديدها وتحديد الأهداف،حيث تظهر هذه الصعوبة أكثر في حالة في عدم القدرة على تمييز المشاكل (إذا كانت هناك مشكلتين أو أكثر في نفس الوقت)، أو في حالة عدم القدرة على التمييز بين الأسباب الرئيسية والأسباب الفرعية من جهة، أو عدم القدرة على التمييز بين الأسباب والأعراض لمشكلة ما من جهة أخرى، أو في حالة عدم القدرة على تحديد الأهداف المراد تحقيقها بدقة، مما يؤدي إلى عدم معالجة المشكلة المعنية بفعالية.
- صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة من حيث الكم والنوع وفي الوقت المناسب أمر يجعل من صنع القرار عملية صعبة مع إمكانية جعل القرار المتوصل إليه غير فعال.
- صعوبة تحديد البدائل وتقييمها بمعنى أنه أحيانا يصطدم صانع القرار بصعوبة في إيجاد بدائل كثيرة، وفي حالة توصله إلى عدد معين من البدائل تواجهه صعوبة إيجاد المعايير الكفيلة لتقييمها بموضوعية للتوصل إلى تحديد مزايا وعيوب كل بديل على حده.
- صعوبة الاختيار بين البدائل عندما لا يستطيع صانع القرار المفاضلة بين بديلين أو أكثر نظرا للتساوي في المزايا وفي العيوب أو عدم القدرة على معرفة أو التنبؤ بالنتائج المتوقعة عن كل بديل.

---

[1] سليمان سفيان، مجيد الشرع، المحاسبة الإدارية (اتخاذ قرارات ورقابة)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص ص43-44.

– صعوبة تنفيذ القرار وتقييمه، فعند الوصول إلى مرحلة التنفيذ يمكن أن تواجه صانع القرار صعوبات تحول دون تنفيذ القرار المعني كليا أو جزئيا. وقد تكون هذه الصعوبات متوقعة أو غير متوقعة، ويمكن لصانع القرار أن يتغلب عليها أو يعجز عن ذلك.

– عدم توفر الوقت الكافي أي ضيق الوقت المتاح لصانع القرار الذي يكون أحيانا مطالب بالحسم في الأمر في أسرع وقت، لأن المشكلة المطروحة تتطلب المعالجة فورا أو في مدة زمنية محدودة جدا.

نقص الإمكانيات المادية والمالية والبشرية كما و/أو نوعا يصعب من مهمة صانع القرار ويحرمه من الاستفادة من بعض الإمكانيات اللازمة لصنع قرارات معينة. في ظل هذا الوضع هناك احتمالين هما:

- العجز عن التوصل إلى أي قرار؛
- التوصل إلى قرار مبتور من بعض شروط ومواصفات القرار الجيد والفعال.

2. أخطاء صنع القرار

مهما كان النمط القيادي المتبع في المنظمة فانه في جميع الحالات يصنع القرار من طرف العنصر البشري الذي هو معرض للخطأ في أي وقت. ومن بين الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها صانع القرار ما يلي:

– التشخيص الخاطئ للمشكلة المطروحة وهذا يقود إلى قرار ولو أنه صحيح لكنه يخص مشكلة أخرى غير تلك التي نريد حلها؛

– عدم تحديد الأهداف بدقة ووضوح؛

– عدم تحديد كل النتائج المتوقعة لكل بديل وسوء تقييم المزايا والعيوب المتوقعة للبدائل المختلفة؛

– تأثر صانع القرار بتركيبته النفسية في صناعة القرار دون دراسة موضوعية لنتائج هذا القرار؛

– عدم اعتراف صانع القرار بالضغوط التي تفرضها العوامل البيئية الخارجية أو عدم إعطائها الأهمية اللازمة مما يؤدي إلى عدم إيجاد التوازن بين ما يتطلبه القرار وما يفرضه المحيط من ضغوط؛

– التوصل إلى قرار في وقت غير ملائم؛

– عدم اختيار الأسلوب الملائم لصنع القرار كاختيار أسلوب الحدس الشخصي بدلا من أحد الأساليب الكمية؛

– الانفراد بصنع القرار في موقف كان يستحسن فيه الأخذ بمبدأ المشاركة الأمر الذي قد يقود إلى قرار لا يؤدي أصلا إلى حل المشكلة المطروحة، أو لا يؤدي إلى حلها بالشكل المرغوب كأن يكون الحل جزئيا، أو الأسوأ من كل ذلك أن يؤدي إلى تفاقم المشكلة؛

– عدم التقدير الصحيح للأمور، فمن جهة يمكن أن تكون المشكلة المطروحة بسيطة إلا أنه يتم تضخيمها وتصور على أنها معقدة جدا وبالتالي يصعب حلها، أو أن هذا الأخير يتطلب وقت أطول وإمكانيات أكثر، ومن جهة أخرى يمكن الاستهانة بالموقف وعدم أخذ الأمور بالجدية المطلوبة مما يؤدي إلى صنع قرار يترتب عنه حلا سطحيا للمشكلة، الشيء الذي يجعل احتمال بقائها قائما ولو جزئيا أو اختفائها لمدة معينة ثم معاودة الظهور مرة أخرى، وهذا يعني عدم تحقيق الهدف المحدد أو الأهداف المحددة؛

– اعتماد صانع القرار على خبراته الشخصية (الفردية) المكتسبة سابقا في موقف غير ملائم نظرا لعدم تشابه المشكلات، فاستغلال هذه الخبرات في صنع قرار بشأن مشكلة مطروحة عليه في الحاضر يعتبر نهجا مقبولا مبدئيا

بل أكثر من ذلك فهو مطلوبا ومستحسنا، لكن الخطأ الممكن الوقوع فيه يتمثل في عدم تماشي تلك الخبرات الفردية مع المشكلة موضوع القرار نظرا لكونها تختلف في بعض جوانبها عن المشكلة أو المشكلات المعالجة في السابق؛

– التردد في صنع القرار يعتبر خطأ يقع فيه الكثير من صناع القرار خاصة منهم أولئك الذين يتميزون بقلة الخبرة هذا من جهة، ومن جهة ثانية أولئك الذين يعتقدون بأن القرار يجب أن يكون مثاليا وفي جميع الحالات، ومن جهة ثالثة أولئك الذين يتواجدون في المستويات الوسطى والدنيا من مستويات المسؤولية في المنظمات لأنهم يعانون من هاجسين، الأول يتمثل في التخوف من عدم نجاح القرارات التي هم بصدد صنعها بالدرجة المرغوب فيها، والثاني يتمثل في التخوف من عدم نيل قراراتهم رضا رؤسائهم الإداريين المباشرين أو رؤسائهم الإداريين في مستويات أعلى من ذلك. ويمكن أن يكون التردد سببه أيضا ظهور معطيات ومعلومات أو بدائل أخرى لم تؤخذ بعين الاعتبار في المراحل السابقة لمرحلة اتخاذ القرار؛

– عدم وضع خطة عمل جيدة لتنفيذ القرار ومتابعة ذلك.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في صنع القرار

العوامل المؤثرة في صنع القرار تتمثل في تلك العوامل التي تجعل صانع القرار يميل إلى اختيار بديل معين دون آخر أو إصدار قرار بصيغة معينة دون أخرى وأن يكون القرار في نهاية الآمر فعالا أو قليل الفعالية أو عديم الفعالية. وتنقسم هذه العوامل إلى: العوامل البيئية الداخلية والعوامل البيئية الخارجية وعوامل أخرى نتناولها على النحو التالي:

المطلب الأول: العوامل البيئية الداخلية

توجد عوامل بيئية داخل المنظمة لها تأثير في عملية صنع القرار، إلا أن درجة التأثير تختلف من منظمة إلى أخرى وذلك تبعا لأهمية تلك العوامل التي تتمثل فيما يلي:

1. حجم المنظمة: إن كبر حجم المنظمة يؤدي إلى تعدد وتزايد العمليات والأنشطة التي تقوم بها وهذا الوضع ينعكس على عملية صنع القرار حيث إن صانع القرار يجد نفسه مطالبا بصنع قرارات أكثر نظرا لتزايد المواقف التي تستدعي ذلك أو صنع قرارات أكثر تعقيدا.

2. العوامل التنظيمية: هي تلك العوامل التي لها علاقة بالهيكل التنظيمي للمنظمة، بخلاف حجم المنظمة ودرجة انتشارها الجغرافي، حيث يتعلق الأمر بالعلاقات الموجودة بين الأقسام والمصالح والفروع وغيرها والأسلوب الإداري المعمول به في المنظمة (أسلوب المركزية الإدارية أو أسلوب اللامركزية الإدارية).

3. العلاقات السائدة بين أفراد المنظمة: إن طبيعة هذه العلاقات تؤثر تأثيرا كبيرا على صنع القرار حيث كلما كانت هذه العلاقات حسنة ومدعمة بوجود الثقة وروح التعاون بين أفراد المنظمة كلما انعكس ذلك بالإيجاب على عملية صنع القرار والعكس صحيح.

4. أهداف المنظمة: كما جاء في الكثير من تعار يف عملية صنع القرار فان الغاية من هذه الأخيرة في النهاية هي تحقيق هدف معين أو عدة أهداف تصب كلها في اتجاه تحقيق أهداف (مصالح) المنظمة بصفة عامة، لهذا نجد أن الشغل الشاغل لصانع القرار هو التوصل إلى قرارات تخدم إلى حد كبير مصالح المنظمة وتحقق أهدافها الإستراتيجية والتكتيكية[1] أو تقلل من الأضرار التي يمكن أن تلحق بها.

5. الحقائق والمعلومات المتاحة: بمناسبة أية عملية صنع القرار نكون بحاجة ماسة إلى حقائق ومعلومات بالقدر الكافي وبالخصائص النوعية المطلوبة .إن صانع القرار يمكن أن يجد نفسه أمام إحدى الحالتين: إما أنه عندما يقدم على دراسة الجوانب المتعلقة بالمشكلة موضوع القرار ويغص في مختلف مراحل صنع القرار يجد الأمور كما توقعها بناء على الحقائق والمعلومات المتوفرة لديه ويكون القرار فعالا؛ أو يصطدم بنقص المعلومات المتاحة مما يؤدي إلى عدم ضمان فعالية القرار.

المطلب الثاني: العوامل البيئية الخارجية

يقصد بها تلك العوامل التي توجد في محيط المنظمة والتي تؤثر بشكل أو بآخر في عملية صنع القرارات ومن أهمها: العوامل الاقتصادية, العوامل السياسية, العوامل القانونية, العوامل الاجتماعية والعوامل التكنولوجية.

---

[1] العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات في المنظمة، وثيقة انترنت متوفرة على الموقع www.kenanaonline.com تاريخ الاطلاع 2011/05/07.

1. العوامل الاقتصادية: هناك عوامل كثيرة ذات طابع اقتصادي تؤثر على صنع القرار في المنظمة ومن ذلك الأسعار السائدة في السوق (أسعار التجهيزات, أسعار المواد الأولية , أسعار المنتجات المباعة من قبل المنظمة) , معدلات الفوائد المطبقة من قبل البنوك (إذا كان القرار يتعلق بمصادر التمويل أو مبلغ الأموال المقترضة الخ...), مستويات العرض والطلب وغيرها من العوامل الأخرى.

2. العوامل السياسية والقانونية: تتمثل أساسا في نظام الحكم السائد وسياسات الحكومة إضافة إلى القوانين والتنظيمات السارية المفعول حيث يجب ألا تتعارض قرارات المنظمة معها بل يجب أن تكون منسجمة معها.

3. العوامل الاجتماعية والثقافية: إن المنظمة تمارس نشاطها في المجتمع وبالتالي فإنها تؤثر وتتأثر بمحيطها الاجتماعي والثقافي وتحاول أن تساهم في خدمة هذا المجتمع بطريقة أو بأخرى. ولهذا نجد أن قراراتها تتأثر بالعادات والتقاليد وبالثقافة السائدة في المجتمع ويتعين على صانع القرار أخذها بعين الاعتبار عندما يقدم على أي قرار.

4. العوامل التكنولوجية: إن القرارات التي تصنع على مستوى المنظمة تتأثر بهذه العوامل، فمن جهة نجد أنها تسمح للرئيس الإداري استخدام وسائل تقنية متطورة في عملية صنع القرارات كالحاسوب وغيرها مما يتيح إمكانية تحسين القرارات، ومن جهة أخرى فان المنظمة تجد نفسها مطالبة بصنع قرارات تساير التطور التكنولوجي في جميع المجالات بصفة عامة وفي مجال نشاطها بصفة خاصة.

5. العوامل الدولية: يقصد بهذه العوامل، على وجه الخصوص، العلاقات بين الدول التي تؤثر على صنع القرارات في المنظمة لاسيما منها القرارات المتعلقة بمجالات الاستثمار , المبادلات التجارية , التكوين وغيرها. كلما كانت العلاقات بين الدول حسنة وتوجد اتفاقيات التعاون بينها كلما شجع ذلك المنظمات في هذه الدول على صنع قرارات تتعلق بالتعامل فيما بينها وفي حالة العكس تجد المنظمات نفسها مقيدة ولا تقدم على صنع قرارات في هذا الاتجاه.

6. المتعاملون مع المنظمة: يقصد بهم الزبائن، الموردون، المنافسون، المؤسسات المالية والإدارات.

6-1- بالنسبة للزبائن أو المستهلكين بصفة عامة: إن عدد وتركيبة هؤلاء، رغباتهم الحالية والمتوقعة، أماكن تواجدهم ومدى قدرتهم واستعدادهم للسداد، تؤثر على قرارات المنظمة المتعلقة باختيار الزبائن الذين تتعامل معهم والمتعلقة كذلك بالإنتاج من حيث التنويع، الكمية والنوعية، البيع، الأسعار المطبقة وغيرها.

6-2- بالنسبة للموردين: إن عددهم، أماكن تواجدهم، أسعار وشروط البيع المطبقة من طرفهم وقدرتهم واستعدادهم لتوفير السلع والمواد بالكمية والنوعية المطلوبتين وفي الأوقات المرغوبة، هي من أهم العناصر التي تؤثر على قرارات المنظمة فيما يتعلق بتموينها بالسلع والمواد اللازمة لنشاطها واختيار الموردين الذين تتعامل معهم.

6-3- بالنسبة للمنافسين: إن عددهم ومكانتهم في السوق، نوع (شكل) السوق وغيرها، تعد من بين أهم العناصر المؤثرة على قرارات المنظمة المتعلقة بالإنتاج , البيع وشروطه, أسعار البيع إلى غير ذلك من العناصر التي تضمن للمنظمة الصمود أمام منافسيها والبقاء ولما لا التغلب عليهم.

6-4- بالنسبة للمؤسسات المالية: إن عددها ومكان تواجدها والشروط التي تطبقها لمنح القروض وتقديم الخدمات المختلفة، تشكل منطلق قرارات المنظمة المتعلقة بالتعامل مع هذه المؤسسات.

4-6- بالنسبة للإدارات العمومية: إن الإدارات العمومية تقدم خدمات ومساعدات للمنظمة كما تسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات أي انه بصفة عامة نجد أن المنظمة تتعامل مع هذه الإدارات مما يجعلها تقوم بصنع قرارات تتأثر بنوع وشروط وانعكاسات هذا التعامل.

المطلب الثالث: عوامل أخرى

بالإضافة إلى العوامل السابقة توجد عوامل أخرى ذات أهمية وتؤثر في عملية صنع القرار. وأهم هذه العوامل ما يلي:

1. صانع القرار: باعتبار صانع القرار فردا أو مجموعة من الأفراد فان الصفات الشخصية والميزات النفسية والمؤهلات والأغراض والميول وغيرها التي يتميز بها صانع القرار، لها تأثير كبير على عملية صنع القرار لأنها يمكن أن تترك أثرا ايجابيا أو سلبيا على هذه العملية. ويمكن تصنيف مختلف هذه العناصر كما يلي:

1-1- العوامل الشخصية: بدورها يمكن تقسيمها كما يلي:

1-1-1- القيم والمعتقدات: عندما تطرح عدة بدائل أمام صانع القرار فانه منطقيا، ينتظر منه أن يختار البديل الذي لا يتعارض مع قيمه ومعتقداته.

1-1-2- الميول والطموحات: تتدخل هذه العوامل لتؤثر على صانع القرار فتجعله يميل إلى ذلك القرار الذي يتوافق مع ميوله ويخدم طموحاته.

1-1-3- العواطف: يمكن أن يكون لها تأثير على صانع القرار فتجعله يميل إلى قرار دون آخر ويتجلى ذلك خاصة في القرارات التي لها علاقة بالأفراد.

1-1-4- العوامل الشخصية الأخرى: إن المؤهلات العلمية والخبرات المكتسبة والمهارات التي يتمتع بها صانع القرار تؤثر بدورها على قراراته لأنه يستخدم هذه المكونات الشخصية خلال عملية صنعها.

1-2-العوامل النفسية:[1] تؤثر العوامل النفسية على اتخاذ القرار ومدى صحته، فإزالة التوتر النفسي والاضطراب والحيرة والتردد لها تأثير كبير في إنجاز العمل وتحقيق الأهداف والطموحات والآمال التي يسعى إليها الفرد .

2. ظروف القرار: يتأثر القرار بالظروف التي يصنع في ظلها والتي تتمثل في ظروف التأكد، ظروف المخاطرة، وظروف عدم التأكد. هذه الظروف تتحدد تبعا لمدى توفر المعلومات بشكل كافي ودقيق، فالقرار يكون سهلا وملائما وذا نتائج أكيدة وبعيدا عن التردد كلما تم الابتعاد عن حالة عدم التأكد والاقتراب أكثر فأكثر من حالة التأكد التام.

3. أهمية القرار: كلما زادت أهمية القرار كلما زاد تأثير هذا الوضع على عملية صنعه، حيث أن القرار الأكثر أهمية يتطلب على سبيل المثال توخي الحيطة والحذر أكثر من جانب صانع القرار وتوفر معلومات أكثر وذات درجة عالية من الدقة وغيرها من المعايير المتعلقة بجودتها. ويؤكد الكثير من الكتاب والباحثين في موضوع القرار بأنه لقياس الأهمية النسبية لأي قرار يتم الاعتماد على العوامل التالية:

---

[1] اتخاذ القرارات الإدارية: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار، وثيقة انترنت متوفرة على الموقع www.manhal.net تاريخ الاطلاع 2011/05/10.

أ) عدد الأفراد المتعلقين والمتأثرين بالقرار ودرجة هذا التأثير: إذ كلما زاد عددهم وزادت درجة التأثر، زادت أهمية القرار؛

ب) تكلفة القرار والعائد المنتظر منه: إذ تزداد أهمية القرار كلما كانت التكاليف المترتبة عنه مرتفعة و/أو كان العائد المتوقع منه مرتفعا؛

ج) الوقت اللازم لصنعه: إذ تزداد أهمية القرار كلما تطلبت عملية صنعه وقتا طويلا نسبيا لكي ينضج أكثر ويكون فعالا.

د) المدة الزمنية المتاحة لصنع القرار: تعتبر المدة الزمنية المتاحة لصنع القرار كعامل من العوامل المؤثرة على هذه العملية.

إذا كانت هذه المدة طويلة نسبيا وكافية فإن ذلك سيسمح لصانع القرار بما يلي:

* تحديد المشكلة ودراستها بدقة؛
* جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والتأكد من جودتها؛
* تتاح له إمكانية استشارة أكبر عدد ممكن من المستشارين والمساعدين وغيرهم؛
* التوصل إلى اكتشاف بدائل أكثر وتقييمها والموازنة بينها بعيدا عن التسرع.

إن هذه العوامل مجتمعة تدعم حظوظ التوصل إلى قرار راشد وفعال.

أما إذا كانت المدة الزمنية المتاحة قصيرة نسبيا وغير كافية، فإن ذلك سيشكل ضغطا على صانع القرار ويؤثر بالسلب على القرار المتوصل إليه نظرا لكون هذا الوضع يدفع بصانع القرار إلى التسرع والارتجال مما يقلل من حظوظ التوصل إلى القرار الفعال.

4. توقيت القرار: يستحسن اختيار الوقت المناسب لإصدار القرار المناسب لتحقيق أفضل النتائج، فإذا جاء القرار متأخرا، فإنه لا يساعد في حل المشكلة بل العكس يمكن أن يزيد من تفاقمها, وكذلك إصداره مبكرا يجعله متجمدا مما يفقده الفعالية. إن اختيار الوقت الملائم يعتمد على قدرة صانع القرار على استقراء الحوادث والتنبؤ بالمستقبل والأخذ بعين الاعتبار المؤثرات الداخلية والخارجية والقرارات الأخرى المتخذة داخل المنظمة.

5. الموارد المالية والبشرية والتقنية المتاحة: يتم اختيار البديل الأفضل بعيدا عن ضغط الموارد المتاحة للمنظمة إذا كانت هذه الموارد متوفرة بالمستوى المطلوب، أما إذا كان العكس، فإن البديل الذي سيقع عليه الاختيار لا يكون ذلك البديل الأفضل بل مجرد بديل يتماشى مع تلك الإمكانيات المتواضعة التي توجد بحوزة المنظمة، وهذه الوضعية الأخيرة يمكن أن تقود إلى قرار غير فعال وبالتالي لا يحقق جميع الأهداف المحددة.

6. التكلفة والعائد: عند اختيار أي بديل من بين البدائل المطروحة يتم اخذ بعين الاعتبار عنصري التكلفة والعائد ثم مقارنتهما. من الناحية المنطقية فان الكفة تميل إلى البديل الذي تتحقق من خلاله أحسن نتيجة (أكبر فرق موجب بين

العائد والتكلفة)، لكن في الواقع توجد عدة اعتبارات تتدخل للفصل في هذه النقطة لاسيما أهداف المنظمة والموارد المتاحة لهذه الأخيرة خاصة منها الموارد المالية.

المبحث الثالث: كيفية صنع القرار

إن عملية صنع القرار تتم بإتباع نماذج معينة وباستخدام أساليب مختلفة قد تكون كيفية اذا تعلق الأمر بمشكلات وظواهر غير القابلة للقياس الكمي، أو تكون كمية، كما يمكن أن تتم في ظل النمط الفردي أو النمط الجماعي.

المطلب الأول: نماذج صنع القرار

قسم الباحثون نماذج صنع القرار إلى قسمين رئيسيين هما النماذج النظرية والنماذج التطبيقية.

1. النماذج النظرية في صنع القرار: من أهم النماذج المقترحة من طرف بعض الكتاب والتي صنفت ضمن هذا القسم ما يلي:[1]

1-1- نموذج سيمون SIMON: توصل سيمون في دراسته فيما يخص هذه النقطة إلى نموذجين لصنع القرارات هما يتمثلان في كل من النموذج الراشد ونموذج الرضا نستعرضهما فيما يلي:

[1] حسين حريم، السلوك التنظيمي (سلوك الأفراد في المنظمة)، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 1997، ص ص302-304.

1-1-1- النموذج الراشد: وفقا لهذا النموذج يقوم صانع القرار بمجموعة من الخطوات المتتالية، تتمثل في كل من التعريف بالمشكلة، ثم وضع حلول بديلة وتقييمها، ثم اختيار الحل الأنسب، وأخيرا التنفيذ والمتابعة. ويعتمد هذا النموذج على افتراض أن صانع القرار، من جهة، يحاول تحقيق الأمثل والأفضل عند اتخاذ قرار ما، ومن جهة أخرى، لديه معرفة وعلم بجميع البدائل الممكنة، معرفة كاملة عن نتيجة كل بديل، وقدرة لمقارنة النتائج وتقرير ما هو الأفضل. وقد أكد سيمون أن الرشد الكامل مناقض ومخالف للواقع، مما جعله يقترح بدلا منه الرشد المحدود، لأن صانع القرار يواجه قيودا ومحددات كثيرة في عملية صنع القرارات منها، قيود شخصية وأخرى بيئية تقلل من درجة الرشد في عملية صنع القرارات، لذا طور نموذجا بديلا.

1-1-2- نموذج الرضا (نموذج الرجل الإداري): يتميز هذا النموذج بثلاث خصائص تتمثل في معالجة محدودة للمعلومات، استخدام الحكم على أساس التجربة العلمية وليس المعرفة العلمية، ثم الرضا، وحسب هذا النموذج فان صانع القرار يصل إلى قرار معقول مرضي وليس مثالي، ويتوقف بحثه عن البدائل عند توصله إلى بديل معقول، يقتنع أنه مناسب على الرغم من احتمال وجود بدائل أفضل. ويرى سيمون أن النموذج الثاني هو السائد في صنع القرارات الإدارية في مختلف المنظمات للأسباب التالية:

- صعوبة حصر البدائل الممكنة، ومعرفة جميع النتائج بالنسبة لكل بديل؛
- الوقت والجهد والذكاء الذي تتطلبه عملية صنع القرارات المثلى بطريقة رشيدة؛
- وجود عوامل غير رشيدة مثل قيم ومشاعر صانع القرار.

1-2-نموذج لندبلوم LINDBLOM: اقترح لندبلوم بدوره نموذجين لصنع القرارات يتمثلان فيما يلي:

1-2-1- النموذج الراشد الشامل- الجذري: بموجب هذا النموذج ينظر إلى المشكلة بطريقة عقلانية رشيدة، ويتم دراسة جميع البدائل الممكنة دراسة جذرية شاملة لجميع جوانبها وأبعادها، ثم يتم اختيار البديل الأمثل.

1-2-2- نموذج المنهج الجزئي المتزايد: بموجب هذا النموذج ينظر صانع القرار للمشكلة نظرة جزئية بتركيز اهتمامه على جوانبها الهامة فقط، وعندما يتخذ قرارا ما فإنه لا يتفحصه من أساسه، وإنما يولي عنايته للتغيرات التي تحصل عليه، ويرى لندبلوم أن هذا النموذج هو الأكثر شيوعا في إطار عملية صنع القرارات.

1-3- نموذج الفحص المختلط لإتزيوني ETZIONI: بعد الانتقادات الموجهة لنموذج لندبلوم طور إتزيوني نموذجا بديلا أكد من خلاله أن عملية صنع القرار في الواقع هي مزيج من النموذجين الشامل الجذري والجزئي المتزايد، يتم فيها أولا فحص عام وجذري للمشكلة، ثم الاهتمام بعد ذلك بالجوانب الهامة الملفتة للانتباه.

1-4- نماذج لوثانز(LUTHANS): من جهته صنف لوثانز نماذج صنع القرار إلى أربعة نماذج هي:[1]

1-4-1- النموذج الاقتصادي المنطقي: هو مأخوذ من النموذج الاقتصادي التقليدي، ويناظر النموذج الراشد عند سيمون، وينظر هذا النموذج إلى صانع القرار على أنه عقلاني وراشد بصورة كاملة، وفي جميع الجوانب.

1-4-2- النموذج الاجتماعي: وفقا لهذا النموذج فان المؤثرات الاجتماعية لها تأثير كبير على سلوك صانع القرار حيث يمكنها أن تقود هذا الأخير إلى صنع قرارات غير رشيدة.

1-4-3- نموذج الرضا- الرشد المحدد: هو النموذج الذي توصل إليه سيمون بعدما طور النموذج الراشد، وقد تم تناوله سابقا.

---

[1] سميرة يبالة، مرجع سابق، ص139.

1-4-4- نموذج الخبرة والتجربة: بموجب هذا النموذج يعتمد صانع القرار على الاستكشاف والحكم والاجتهاد استنادا للتجربة والخبرة العلمية وليس الأساليب الكيفية، إلا أن هذا النموذج لا يؤدي، في جميع الحالات، إلى قرارات رشيدة، بل يمكن أن يؤدي، في ظل ظروف معينة، إلى قرارات خاطئة.

2. النماذج التطبيقية لصنع القرارات

من بين النماذج التطبيقية في صنع القرار نتناول ما يلي[2]:

2-1- نماذج اتخاذ القرار في حالة عدم التأكد: هناك عدة نماذج يمكن استخدامها لصنع القرارات في حالة عدم التأكد، نتناول منها ما يلي:

2-1-1- النموذج المتشائم لوالد WALD: بموجب هذا النموذج فإن صانع القرار يتصف بالتشاؤم من حالات الطبيعة وعدم الاستقرار الاقتصادي، ويلجأ إلى اختيار البديل الذي يحقق الخسارة الدنيا من الخسائر القصوى، أو العائد الأعلى من بين العوائد الدنيا، فمثلا فإنه من أجل تجنب الخسارة المحتملة يلجأ إلى تحديد العائد الأدنى بالنسبة لكل بديل من البدائل المطروحة وتسجيله في جدول خاص يسمى"**مصفوفة القرار**"، ثم بعد ذلك يتم اختيار العائد الأعلى من تلك العوائد الدنيا، ويكون البديل الذي يحقق هذا العائد هو القرار الواجب تطبيقه.

2-1-2- النموذج المتفائل: يكون صانع القرار في هذا النموذج متفائلا، ويفترض حدوث أفضل الحالات والظروف، ثم يسعى للحصول على أعلى عائد ممكن عن طريق تحديد العائد الأعلى بالنسبة لكل بديل من البدائل المطروحة وتسجيل ذلك في "**مصفوفة القرار**"، ثم يختار البديل الذي تحقق العائد الأعلى من بين تلك العوائد ويكون هو القرار الواجب تطبيقه.

2-2- نماذج صنع القرار في حالة المخاطرة: يستعمل هذا النموذج عندما يصنع القرار أكثر من مرة، وعندما تتشابه الظروف المؤثرة فـيه، وتتوافر لدى صانع القرار معلومات وخبرات سابقة تساعده في الوصول إلى القرار الصحيح، وبموجب هذا النموذج فان الخطوات المتبعة تتمثل في تحديد الاحتمالات المتعلقة بحدوث كل بديل، ثم حساب القيم المتوقعة لجميع البدائل المتاحة وتسجيلها في جدول خاص (مصفوفة القرار)، وأخيرا يتم اختيار العائد المتوقع الأعلى، ويكون البديل الذي يحقق هذا العائد هو القرار الواجب تطبيقه.

المطلب الثاني: أساليب صنع القرار

هناك مجموعة من الأساليب التي تستخدم في مجال صنع القرارات الإدارية بمختلف أنواعها. وتنقسم هذه الأساليب إلى نوعين رئيسيين هما الأساليب الكيفية (الوصفية) والأساليب الكمية مع الإشارة إلى عدم وجود إجماع من طرف الكتاب بشأن أساليبهما الفرعية، ونستعرض النوعين من أساليب صنع القرار كالآتي:

1. الأساليب الكيفية

الأساليب الكيفية هي تلك الأساليب التي تستخدم في دراسة المشكلات والظواهر بصفة عامة من جوانبها الكيفية غير القابلة للقياس الكمي، ويندرج ضمن هذا النوع أسلوب الحدس الشخصي، الأسلوب الوصفي، أسلوب القائمة، أسلوب الشجرة، أسلوب علامة الخبير، وأسلوب الصندوق الأسود.[1]

1-1- أسلوب الحدس الشخصي: هو أسلوب يعتمد على جملة من المواصفات التي يجب أن تتوفر في صانع القرار المتمثلة أساسا في الخبرات والمؤهلات العلمية التي يكون قد اكتسبها هذا الأخير إضافة إلى كل من الجانب النفسي والمعلومات المتوفرة لديه وكيفية تقديره للمشكلة.

ورغم أن لأسلوب الحدس الشخصي عيوب، خاصة منها خلوه من الأساس العلمي، مما يجعله يقود إلى قرارات يمكن أن تترتب عنها نتائج غير تلك المرجوة، نظرا لكون المشكلات تعتبر أحيانا معقدة و/أو عدم توفر المواصفات الجيدة المشار إليها في صانع القرار، إلا أنه كثيرا ما يستخدمه هذا الأخير عندما يتعلق الأمر بمشكلات تمتاز بتعدد وتداخل العوامل المؤثرة عليها مع عدم إمكانية تحديد هذه الأخيرة وعدم إمكانية قياس شدة تأثيرها، أو عندما يتعلق الأمر بالمشكلات الإدارية اليومية والبسيطة والمتكررة التي يتطلب الموقف الحسم فيها في أسرع وقت.

1-2- الأسلوب الوصفي: كما يدل اسمه هو ذلك الأسلوب الذي يعتمد على وصف المشكلة المعنية من مختلف جوانبها (عناصرها، أسبابها، الخ...) وذلك باستخدام كافة الوسائل الممكنة و المعمول بها كالنصوص اللغوية، الجداول الإحصائية، الجداول التصنيفية وغيرها.

1-3- أسلوب القائمة: كما يدل اسمه هو أسلوب مبني على وضع قائمة تضم الأعمال التي يتعين على صانع القرار القيام بها قبل الإقدام على اتخاذ قرار ما.

ومن أهم الطرق المستخدمة ضمن هذا الأسلوب نذكر على سبيل المثال لا الحصر طريقة قائمة المفاضلة التي بموجبها يحدد صانع القرار البدائل المقترحة لحل المشكلة المطروحة وكذلك المتغيرات والعوامل المؤثرة الايجابية المتعلقة بكل بديل من تلك البدائل ويضعها في قائمة وبعدها يقوم بالمفاضلة لاختيار البديل الأفضل. هذه المفاضلة تتم من خلال قيام صانع القرار بفحص ودراسة عناصر القائمة وشطب العوامل الايجابية المؤثرة على الحل بالنسبة لكل بديل ويختار البديل الذي تم تشطيب جميع عوامله.

1-4-أسلوب الشجرة: بموجب هذا الأسلوب يتم رسم شكل بياني يطلق عليه "الشجرة"، وهذه الأخيرة تمثل مجموعة من العناصر، قد تكون مجموعة من المشاكل وفي هذه الحالة تسمى شجرة المشاكل، أو مجموعة من الأهداف وفي هذه الحالة تسمى شجرة الأهداف، أو مجموعة من الموارد وفي هذه الحالة تسمى شجرة الموارد. يتم التوصل إلى بناء هذه الشجرة من خلال تحديد المشكلة الرئيسية أو الهدف الرئيسي (جذع الشجرة)، ثم بعد ذلك تجزئة العنصر المعني إلى عناصر جزئية على مستويات مختلفة من التدرج النازل (الفروع) مراعيا في ذلك العلاقات السببية ونتائجها مستخدما أشكال هندسية كالدوائر تعبر عن العناصر من جهة، وخطوط وأسهم تعبر عن العلاقات بين العناصر من جهة أخرى.

---

[1] أساليب وطرق وتقنيات تحليل المشاكل واتخاذ القرار، وثيقة انترنت متوفرة على الموقع www.ssic2008.com ، تاريخ الاطلاع 2010/12/29.

1-5- أسلوب علامة الخبير: عرفه أحد الكتاب كما يلي: "علامة الخبير أسلوب من أساليب تحليل المشكلات واتخاذ القرارات ويتكون من مجموعة من المفاهيم و الأسس وطرق التحليل يستند بشكل أساسي إلى خبرة وحدس الخبير بالاستقصاء."[1]

بعد تعريفه لهذا الأسلوب أورد نفس الكاتب ضمن نفس البحث مراحل وطرق استقصاء الخبراء على النحو التالي:

أ) مراحل استقصاء الخبراء هي:

- اختيار الخبراء وتشكيل مجموعات البحث؛
- وضع الأسئلة وتنظيم طرحها وتلقي الإجابة عليها؛
- وضع قواعد تحديد العلامات؛
- العمل مع الخبراء؛
- تحليل ومعالجة علامات الخبراء.

ب) طرق استقصاء الخبراء فهي:

- طريقة المقابلة الشخصية؛
- طريقة البطاقة؛
- طريقة دلفي؛
- طريقة العاصفة الذهنية؛
- طريقة المناقشة الجماعية.

1-6-أسلوب الصندوق الأسود: بموجب هذا الأسلوب يعتبر الموضوع محل البحث (المشكلة المطروحة) نظاما مفتوحا وليس للباحث (صانع القرار) أية معلومات مسبقة عن هذا النظام سواء من حيث تركيبته وخصائصه وسلوكه، إلا أنه يمكنه التأثير على سلوكه بإحداث تغيرات معينة على مدخلاته وملاحظة التغيرات التي تحدث على مخرجاته.

1-7-الخبرة: يمر المدير بعديد من التجارب أثناء أدائه لمهامه الإدارية يخرج منها بنتائج ودروس مستفادة من النجاح والفشل "تنير له الطريق نحو العمل في المستقبل, وهذه الدروس المستفادة من التجارب الماضية غالبا ما تكسب المدير مزيدا من الخبرة التى تساعده في الوصول إلى القرار المطلوب ويرجع جذور هذا الأسلوب إلى "المدرسة التجريبية" التي يعتبر "ارنست ديل" من روادها الأوائل ويقوم فكر هذه المدرسة على تفهم الإدارة من خلال دراسة وتحليل المواقف والحالات السابقة, أي بعض المواقف التي واجهها المديرون في الماضي والقرارات التي اتخذت لمواجهتها.

وفي مجال اتخاذ القرارات يرى أنصار هذه المدرسة, انه يمكن لمتخذي القرارات الاستفادة من خبرات المديرين الآخرين من داخل وخارج المنظمة, ويرى أنصار هذه المدرسة انه إذا ظهر موقف ما أمام احد المديرين وواجهه بأسلوب معين ونجح, فلماذا يجهد تفكيره إذا ظهر هذا الموقف مرة ثانية مادام من الممكن مواجهته بالأسلوب ذاته.

---

[1] أساليب وطرق وتقنيات تحليل المشاكل واتخاذ القرار، مرجع سابق.

ولا تقتصر الخبرة المعنية في هذا الأسلوب على خبرة المدير متخذ القرار, بل يمكن الاستفادة بخبرات المديرين الآخرين من زملائه أو المديرين السابقين له.

1-8- إجراء التجارب: لقد بدأ تطبيق أسلوب إجراء التجارب في مجالات البحث العلمي ثم انتقل تطبيقه إلى الإدارة للاستفادة منه في مجالات اتخاذ القرارات, وذلك بان يتولى متخذ القرار نفسه إجراء التجارب, حيث يتوصل من خلال هذه التجارب إلى اختيار البديل الأفضل.

ومن مزايا هذا الأسلوب انه يساعد المدير متخذ القرار على اختيار احد البدائل المتاحة لحل المشكلات, وذلك من خلال إجراءات التجارب على هذا البديل وإجراء التغيرات أو التعديلات عليه, بناء على الثغرات والأخطاء التي تكشف عنها التجارب.

ومن عيوبه أنه أسلوب مكلف، ويتطلب الكثير من الجهد والوقت.

2. الأساليب الكمية

تعرف الأساليب الكمية بأنها "مجموعة من الأدوات أو الطرق التي تستخدم من قبل متخذ القرار لمعالجة مشكلة معينة أو لترشيد القرار الإداري بخصوص حالة معينة والمفروض توفر القدر الكافي من البيانات المتعلقة بالمشكلة."[1]

إن تعقد المشكلات الإدارية، بسبب كبر حجم المنظمات، وتعقد المحيط وغيرها من العوامل، جعل من اللجوء إلى استخدام الأساليب الكمية لحلها ضرورة ملحة، لأنها صنفت كأساليب منطقية وعلمية وتؤدي إلى زيادة فعالية القرارات الإدارية من خلال التقليل من احتمالات الخطأ.

ومن خصائص الأساليب الكمية أنها طريقة لحل المشكلات الإدارية باعتبارها من الوسائل العلمية المساعدة في صنع القرارات بأكثر دقة وفعالية. وأهم هذه الأساليب هي: الأساليب الرياضية، الأساليب الإحصائية والأساليب الكمية الخاصة.

2-1- الأساليب الرياضية: هي تلك الأساليب التي تعتمد على النمذجة الرياضية في عملية دراسة المشكلة موضوع البحث وعلى الحل الرياضي لها، ومن أهم الأساليب الرياضية المستعملة في هذا المجال: نجد بحوث العمليات، نظرية الاحتمالات، أسلوب التماثل و نظريات المباريات.

2-1-1- أسلوب بحوث العمليات

2-1-1-1- تعريف بحوث العمليات

عرفها الأستاذ الدكتور جمال الدين لعويسات كما يلي: "يمكن أن نعرف موضوع بحوث العمليات بأنه يعني استخدام الطريقة العلمية في المفاضلة بين البدائل التي يمكن اتخاذها تجاه مشكلة معينة من خلال المقاييس الرياضية وذلك من أجل الوصول إلى الوسائل المثلى التي تتناسب مع الأهداف المطلوبة."[2]

---

[1] طالب سمية، بوجمعة فاطمة الزهراء،الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة، يومي 27 و28 جانفي 2009، ص02.

[2] جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2005، ص77.

2-1-1-2- أدوات بحوث العمليات: تعتمد بحوث العمليات على مجموعة من الأدوات أهمها:[1]

أ) البرمجة الخطية: هي أسلوب رياضي يهدف إلى تقرير الوضع الأمثل لاستخدامات موارد المنظمة المحدودة بحيث يتم ذلك بأقصى ربح ممكن أو أقل تكلفة ممكنة.

ولأجل استخدام بحوث العمليات في صنع القرارات لابد من توافر جملة من الخصائص في المشكلة الإدارية محل البحث وهي:

- وجود هدف محدد أو معايير هدفيه؛
- محدودية الموارد مع إمكانية استخدامها بطرق متعددة؛
- وجود مقاييس كمية لعناصر المشكلة؛
- إمكانية تحليل العلاقات النسبية بين العناصر والمتغيرات.

إن الميدان العملي أثبت أن استخدام البرمجة الخطية يصلح لحل بعض المشكلات الإدارية في منظمات الأعمال دون أخرى، نظرا لوجود مجالات يصعب استخدام هذا الأسلوب فيها مما أدى إلى ظهور:

- ✓ البرمجة الرباعية وهي أسلوب يستخدم في حل المشكلات التي لا يمكن وضع العلاقة بين العناصر أو المتغيرات في أشكال نسبية.
- ✓ البرمجة الديناميكية وهي أسلوب يستخدم في حل المشكلات التي تتميز بالتغير السريع والمستمر.

وهناك من أضاف الأنواع التالية:[2]

- ✓ البرمجة غير الخطية: هي أسلوب يستخدم عندما تكون العلاقات بين متغيرات النموذج الرياضي غير خطية.
- ✓ البرمجة البارومترية: سميت كذلك لأن قيود وشروط النموذج الرياضي تحتوي على بارومترات (مثقلات) لمتغيرات المشكلة.
- ✓ البرمجة المتوسطة: هي أسلوب يعتمد على حساب واستخدام متوسط مجموعة من المعطيات الإحصائية القائمة على عدد من المشاهدات عن سلوك المتغير خلال مدة زمنية معينة والتي يتم جمعها عن متغيرات مسألة ما في حالة عدم توفر معلومات أكيدة عن هذه المتغيرات.
- ✓ البرمجة الاحتمالية: سميت كذلك لأن تحقيق النتائج من الحل مرتبط باحتمال معين.

ب) نظرية الاحتمالات: تقوم نظرية الاحتمالات على الاعتقاد السائد لدى صانع القرار والمدعم بالتجربة بان أحداثا يمكن التنبؤ بحدوثها من خلال توفر معطيات معينة. وفي حالة حدوث اختلاف في التقدير الاحتمالي فان هذا الاختلاف يكون في حدود يمكن التنبؤ بها ويستغل الاحتمال المتوقع كمعلومة يمكن الاعتماد عليها بدلا من الخوض في المجهول، مما يجعل احتمال الخطأ أو الانحراف محدودا.

ويتم اللجوء إلى أسلوب الاحتمالات استجابة للرغبة الموجودة لدى صناع القرارات في التقليل من درجة عدم التأكد التي تميز ظروف صنع بعض القرارات.

ج) أسلوب التماثل: عرف الأستاذ الدكتور جمال الدين لعويسات هذا الأسلوب بأنه "محاولة بناء نموذج MODEL مناظر للواقع الفعلي للمشكلة موضوع البحث. وإخضاع هذا النموذج للتثبيت والتغيير في بعض أجزائه لمشاهدة النتائج المختلفة عند كل تغيير واختيار النتيجة التي تحقق أقصى فائدة لمتخذ القرار."

---

[1] جمال الدين لعويسات، المرجع السابق، ص84-89.

[2] أساليب وطرق وتقنيات تحليل المشاكل واتخاذ القرار، مرجع سابق.

لأجل إخضاع النموذج المناظر للتجربة والتحليل واختبار المؤثرات يستعان بالحاسوب لإظهار نتائج التجربة واستغلال تلك النتائج لحل المشكلة الفعلية المعنية.

د) نظريات المباريات: يرى الأستاذ الدكتور جمال الدين لعويسات بأن أسلوب المباريات يعتبر صورة مشتقة من صور أسلوب التماثل أو التناظر وهو مفيد في المشكلات التي تتعلق بالمنافسين والمنافسة. ويقوم هذا الأسلوب على مجموعة من الافتراضات تتمثل في أن الإنسان يهدف إلى تحقيق أقصي عائد أو أدنى خسارة وأنه يتصرف بمنطق وعقلانية وأن الطرف المنافس يبحث كذلك من جهته إلى تحقيق نفس الغاية (تحقيق أقصى عائد أو أدنى خسارة) ويتصرف بنفس المنطق والعقلانية.

2-2- الأساليب الإحصائية

الأساليب الإحصائية هي تلك الأساليب التي تستعمل لتوصيف وتحليل الظواهر والمشكلات المتميزة بالسلوك العشوائي من جوانبها الكمية ومن أهم هذه الأساليب نذكر ما يلي:

- ✓ أساليب جمع وترتيب وتنظيم وعرض وحفظ المعطيات الإحصائية؛
- ✓ أساليب حساب مقاييس النزعة المركزية والتشتت والأرقام القياسية وغيرها؛
- ✓ أساليب وطرق حساب الاحتمالات واختبار الفروض وغيرها؛
- ✓ أساليب تحليل الارتباط والانحدار وتوفيق المنحنيات والتنبؤ وغيرها.

تستعمل الأساليب الإحصائية في مختلف المجالات من بينها المجال الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يسمى بالإحصاء الاقتصادي ثم ظهر بعد ذلك علم القياس الاقتصادي.

2-3- الأساليب الكمية الاقتصادية الخاصة

إضافة إلى الأساليب الكمية السابقة توجد أساليب كمية خاصة تهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية أهمها:

2-3-1- الموازين الاقتصادية: من خلال تسميتها فإنها تستخدم في تحليل الظواهر الاقتصادية، وهي تنقسم إلى نوعين هما:

أ) الموازين الإحصائية: هي عبارة عن جداول تستخدم في موازنة الموارد سواء كانت سلعية أو نقدية.

ب) الموازين الرياضية – الاقتصادية: هي موازين تقوم على فكرة الترابط الموجود بين فروع الإنتاج المختلفة حيث يتم ربط الفروع المعنية مع بعضها البعض بصيغة رياضية تقبل إجراء الحساب الكمي عليها للتنبؤ مثلا بحجم الإنتاج وتوزيعه حسب الفروع وغيرها.

2-3-2- الأساليب المعيارية: هي أساليب تستخدم في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات الإدارية – الاقتصادية أهمها:

أ) أسلوب تحليل نقطة التعادل: هو أسلوب يعتمد على العلاقة الموجودة بين كمية الإنتاج والعائدات المحققة من بيعها ومستوى الأعباء والربح المتوقع. ونقطة التعادل تمثل المستوى الذي يكون عنده إجمالي الإيرادات يساوي إجمالي الأعباء (جميع الأعباء الثابتة والأعباء المتغيرة المناسبة لمستوى نقطة التعادل) وعنده تكون النتيجة معدومة (لا ربح ولا خسارة). فإذا ارتفع مستوى النشاط فوق هذه النقطة يزيد إجمالي الإيرادات على إجمالي الأعباء ويتحقق الربح

والعكس بالعكس. يستعمل هذا الأسلوب في صنع القرارات المتعلقة بتخطيط الإنتاج أو إلغاء بعض المنتجات أو إضافة البعض الآخر.

ب) أسلوب التحليل الحدي: بموجب هذا الأسلوب يكون الاهتمام منصبا على الطريقة التي يمكن من خلالها الإجابة على السؤال التالي: هل سيكون صنع قرار ما مفيدا للمنظمة ويسمح لها بتعظيم أرباحها؟ أي أن هذا الأسلوب يهدف إلى معرفة أثر قرار إضافة وحدة واحدة من أحد عناصر الإنتاج مع بقاء العناصر الأخرى دون تغيير على النتيجة المحققة من طرف المنظمة.

المطلب الثالث: النمط القيادي المتبع في صنع القرار

هناك مدخلين رئيسيين يمكن من خلالهما ترشيد القرار الإداري فلكل مدخل من هذين المدخلين حالات يمكن تطبيقها حتى يكون أكثر فعالية ورشد.

1. النمط الفردي

ويعني النمط الفردي أن عملية صنع القرار يتولاها فرد واحد وهو الرئيس الإداري (المدير، المسير...) دون المشاركة للجماعة في ذلك، سواء بمناقشة المعلومات أو تقديم الاقتراحات والآراء أو بتقويمهما إلى غير ذلك من الخطوات التي تنطوي عليها العملية.

ويكون هذا النمط في الحالات التالية:

- عندما يتطلب الأمر التوصل إلى حل سريع للمشكلة المطروحة؛
- عندما تكون خبرة الأفراد الذين سيشاركون في صنع القرار محدودة؛
- عند وجود تعارض بين وجهات النظر والمصالح.

2. النمط الجماعي (المشاركة في صنع القرار)

هذا النمط استحسنه الكثير نظرا لما له من مزايا خاصة منها من تضافر جهود أعضاء الجماعة والاستفادة من خبراتهم ومعلوماتهم وآرائهم لرفع نسبة احتمال التوصل إلى قرارات أكثر رشدا وفعالية.

2-1- تعريف المشاركة في صنع القرار: هي أخذ الرئيس الإداري بالآراء والتوصيات والاقتراحات (الفردية والجماعية) التي يبديها المرؤوسون والتي تيسر له اتخاذ القرارات الصائبة وتضمن له في الوقت ذاته حسن تنفيذها.[1]

2-2- طرق المشاركة في صنع القرار

ساهم الباحثون في مجال علم الإدارة من خلال دراساتهم وتجاربهم في إيجاد عدة طرق تستعمل عند اعتماد مدخل المشاركة في عملية صنع القرار، منها الطرق الثلاث التالية:

أ- طريقة العصف الذهني (طريقة الفكر الإبتكاري): طريقة العصف الذهني هي أسلوب تحفيز التفكير والإبداع لأجل حل المشكلات المطروحة.

ومن أهم القواعد الأساسية لطريقة العصف الذهني ما يلي:

---

[1] المشاركة في صنع القرار، وثيقة انترنت متوفرة على موقع www.almizanmag.com ، تاريخ الاطلاع 2010/10/18.

- الترحيب بكل الأفكار والآراء المقدمة من طرف أعضاء الجماعة؛
- عدم نقد الأفكار والآراء المقدمة من طرف أعضاء الجماعة؛
- إثراء أفكار وآراء الآخرين.

ب- طريقة دلفـــي: أطلق هذا الاسم على هذه الطريقة نسبة إلى معبد دلفي اليوناني، وهي طريقة تتميز بمشاركة جماعة من المديرين أو من لديهم سلطة القرار في دراسة المشكلة بتقديم الآراء واقتراح البدائل الممكنة ثم تقييم هذه الأخيرة للوصول إلى اختيار البديل المناسب لأجل حل المشكلة المطروحة.

ج- طريقة الجماعة الاسمية: هذه الطريقة عبارة عن مزيج بين الطريقتين السابقتين، وتتميز بتنظيم اجتماعات عن بعد تشارك فيها جماعة من الأشخاص مكلفة بصنع القرار حيث أن تبادل الآراء بين أعضاء الجماعة يتم على الورق أو عبر الرسائل الالكترونية. كل عضو يسلم أو يرسل آرائه واقتراحاته لقائد الجماعة أو الرئيس الإداري المعني الذي يستخلص منها البديل المناسب.

2-3- شروط نجاح المشاركة في صنع القرار

يتوقف نجاح المشاركة وفاعليتها على توافر متطلبات وشروط معينة، يتعلق بعضها بالعاملين أنفسهم والبعض الآخر له صلة بالبيئة، و من هذه العوامل نجد:[1]

- توافر الوقت اللازم للسماح بالمشاركة؛
- الفوائد المتوقعة من المشاركة تفوق التكلفة؛
- الموضوع الذي سيشارك فيه العاملون له صلة بمصالحهم؛
- يمتلك المرؤوسون القدرات المناسبة لمعالجة الموضوع؛
- مقدرة متبادلة على الاتصال؛
- عدم شعور أي طرف بالتهديد؛
- أن يكون الموضوع ضمن سلطات و مسؤوليات الجماعة.

2-4- ضرورة الأخذ بمبدأ المشاركة في صنع القرار

يؤكد العديد من الكتاب والباحثين قي علم الإدارة على أهمية المشاركة في عملية صنع القرارات لما لها من نتائج وآثار ايجابية وهي العوامل التي أقنعت القائمين على إدارة المنظمات باللجوء إلى العمل بمبدأ المشاركة في صنع القرارات بإشراك مساعديهم ومستشاريهم مع فتح المجال إلى أطراف أخرى، كأولئك الذين يمسهم القرار، كلما أمكن ذلك. ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

- محدودية القدرات الذاتية للفرد الواحد؛
- كبر حجم المنظمات؛
- الاستفادة من مزايا هذا الأسلوب في صنع القرارات.

---

[1] بيالة سميرة، المدير وعملية اتخاذ القرار في إطار إدارة المؤسسة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص124.

إن درجة المشاركة في صنع القرارات تزيد كلما قلت درجة السلطة التي يمارسها الرئيس الإداري في إطار عملية صنع القرار وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(1-2): درجة مشاركة الأفراد في عملية صنع القرار

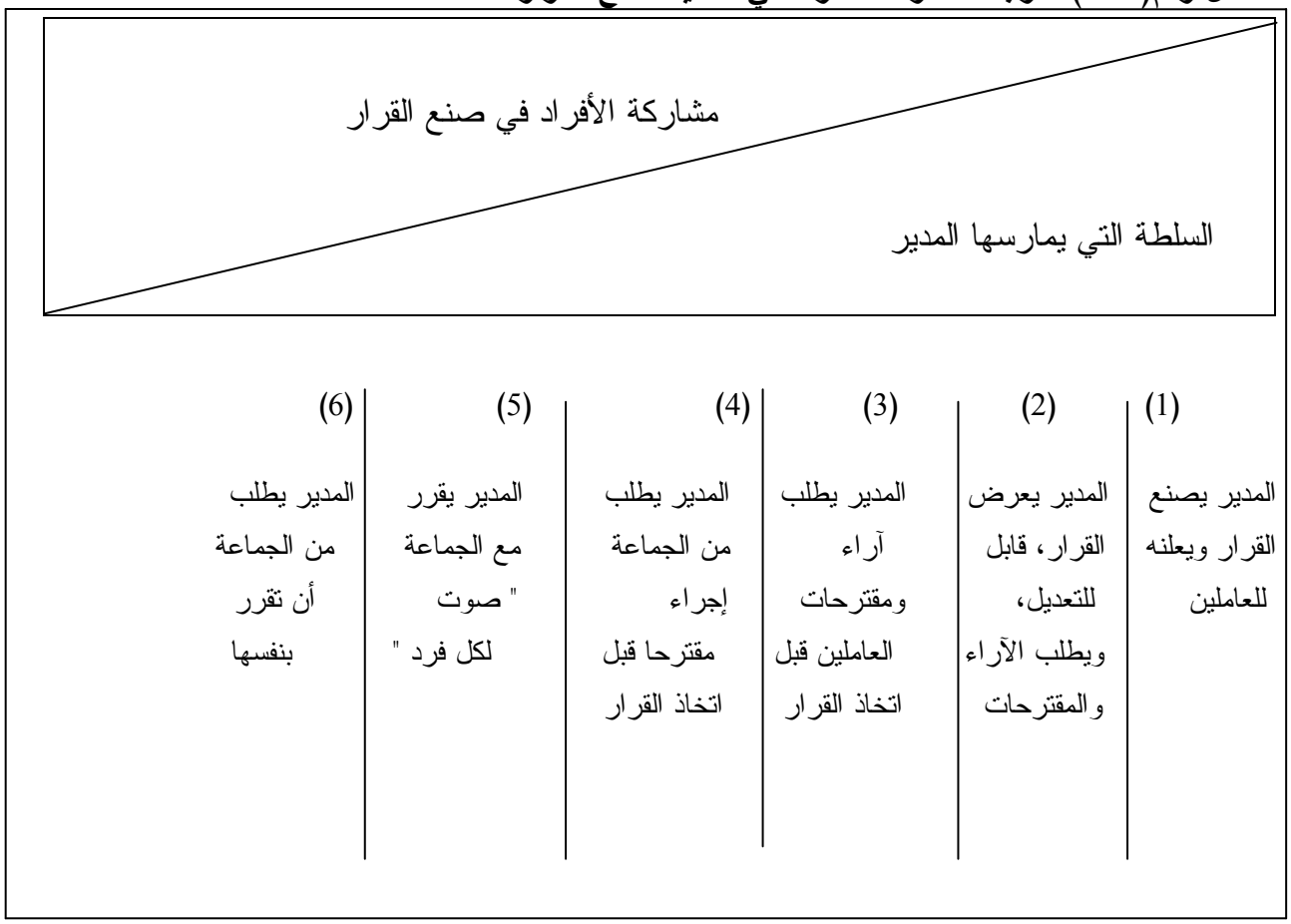

المصدر: حسين حريم وآخرون، أساسيات الإدارة، دار حامد، عمان، الأردن، 1998، ص 154، بتصرف.

2-5- مزايا المشاركة في صنع القرارات

لم يدخر المساندون لعملية صنع القرارات عن طريق المشاركة جهدا للتنويه بمزاياها التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- إشراك المساعدين، المستشارين، المرؤوسين ومن يهمهم القرار يؤدي إلى الحصول على بيانات ومعلومات أكثر موجودة بحوزة هؤلاء تسمح بصنع القرار في ظل ظروف بعيدة عن المخاطرة و/أو عدم التأكد؛
- إشراك من يهمهم القرار يؤدي إلى قبوله والتزام اكبر به من جانبهم بعد إصداره وهذا يضمن تنفيذه في ظروف ملائمة؛
- رفع نسبة التوصل إلى قرارات جيدة وفعالة؛
- رفع معنويات المستخدمين لان إشراكهم في صنع القرارات يكسبهم الثقة في النفس ويجعل كل واحد منهم يشعر بأنه عضو فعال في المنظمة وله أهمية ومكانة محترمة فيها مما يدفعه إلى بذل المزيد من المجهود لتحسين الأداء؛
- إرساء علاقات الثقة والتفاهم بين الرئيس الإداري والمرؤوسين مما يؤدي إلى إزالة أو تخفيف الصراعات والنزاعات بين الجانبين؛
- تنمية روح المبادرة والقدرة على الابتكار لدى أعضاء المنظمة.

2-6- الانتقادات الموجهة للمشاركة في صنع القرارات

من أهم هذه الانتقادات ما يلي:

- تستغرق وقتا طويلا، وهذا يجعلها تتعارض مع القرارات التي تحتاج إلى سرعة في عملية صنعها.

إن الحل الذي يفرض نفسه على صانع القرار في هذه الحالة هو عدم لجوئه إلى استخدام طريقة المشاركة بل القيام بصنع القرار بشكل انفرادي.

- استسلام أعضاء فريق العمل (الفريق المكون لصنع القرار بالمشاركة) لضغوط الرئيس الإداري أو المسؤول الأول على هذا الفريق أو أي عضو في الفريق له مصالح معينة لتمرير القرار الذي يريده، أو التنازل عن الرأي الشخصي دون مناقشة جدية وفعلية قصد إرضاء الفريق، مما يفقد المشاركة في صنع القرار معناها مع عدم الاستفادة من مزاياها إضافة إلى إمكانية عدم فعالية القرار الصادر بهذه الطريقة.

إن هذه الظاهرة موجودة في الواقع ولا فائدة من إنكارها لكنها لا تخص جميع الفرق المكونة لصنع القرارات (لجان، مجالس، ...) وإنما، من جهة، تخص عدد محدود منها، ومن جهة أخرى، يمكن الحد من هذا السلوك السلبي بحسن اختيار تركيبة هذه الفرق وتجديدها من حين إلى آخر بشرط ألا يكون الرئيس الإداري المعني طرفا في وجود هذه الظاهرة.

خلاصة الفصل الأول

إن لعملية صنع القرارات أهمية كبيرة في مجال التسيير، إذ هي أساس الإدارة باعتبارها تمثل العمل اليومي والأساسي للمديرين.وقد رأينا بأن صنع القرار هو تلك العملية التي تتضمن مجموعة من الأنشطة المتسلسلة تسلسلا منطقيا, التي يقوم بها صانع القرار, بدءا بتحديد المشكلة المطروحة وصولا إلى اختيار الخيار المناسب وجعله محل تنفيذ مع ما يتطلبه ذلك من متابعة وتقييم ورد فعل، وذلك قصد تحقيق الهدف المنشود.

إن عملية صنع القرار ليست بالمهمة السهلة بل تمتاز بالتعقيد، وما يؤكد ذلك هو ما عرفناه من خلال هذا الفصل، أنها تتكون من عدة مراحل متعاقبة ومترابطة وفي كل مرحلة يتطلب الأمر انجاز عدة خطوات. وذكرنا، من جهة، بأن هناك فرق بين صنع القرار واتخاذ القرار، ذلك أن اتخاذ القرار ليس مرادفا لصنع القرار بل عبارة عن مرحلة من مراحل صنع القرار، ومن جهة أخرى، بأن هناك فرق بين القرار واتخاذ القرار، ذلك أن الأول ما هو إلا نتاج عملية الاختيار بين البدائل المقترحة أي أنه نتاج عملية (مرحلة) اتخاذ القرار.

ثم أبرزنا أهمية عملية صنع القرار وأنواع القرارات والعناصر الواجب توافرها للتوصل إلى أنواع معينة من هذه القرارات خاصة منها المعلومات بصفة عامة والمعلومات المحاسبية بصفة خاصة. كما أبرزنا شروط القرار الجيد والشروط الواجب توافرها في صانع القرار. وإضافة إلى ذلك عرفنا بأن صنع القرار يتأثر بمجموعة من العوامل وتعترضه عدة صعوبات، وأخيرا حاولنا تسليط الضوء على نماذج صنع القرار والأساليب المستخدمة في ذلك والتي تنقسم إلى أساليب كيفية وأساليب كمية، إضافة إلى النمط القيادي المتبع في ذلك.

الفصل الثاني

الأسس النظرية لأثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد

بعدما تطرقنا في الفصل الأول من هذا البحث إلى مختلف الجوانب المتعلقة بصنع القرار لاسيما منها العوامل المؤثرة فيه ومن بين تلك العوامل نجد المعلومات بصفة عامة والمعلومات المحاسبية بصفة خاصة.

إن المعلومات ما هي إلا نتاج نظم المعلومات وعليه فان المعلومات المحاسبية تنتج عن نظام المعلومات المحاسبية الذي شكل موضوعا لعدة دراسات وأبحاث نظرية وتطبيقية في السنوات الأخيرة.

لهذا نحاول من خلال الفصل الثاني التطرق في المبحث الأول منه إلى نظام المعلومات المحاسبية باعتباره منتج المعلومات المحاسبية، مع تناول هذه الأخيرة في إطار المبحث الثاني من خلال التطرق إلى شروطها، أنواعها، مستخدميها، إضافة إلى حاجة الإدارة إليها، وأخيرا نتطرق في المبحث الثالث إلى العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وصنع القرار والذي نتناول فيه بالخصوص الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة في جودتها وصولا إلى أثر هذه الأخيرة على بعض من نماذج القرارات.

المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبي كمنتج للمعلومات المحاسبية

إن نظام المعلومات المحاسبي كأي نظام للمعلومات يتكون من عدة عناصر أهمها المدخلات، العمليات التشغيلية، والمخرجات المتمثلة في القوائم والتقارير المالية التي تستخرج منها المعلومات المحاسبية. وباعتبار أن هذه الأخيرة تعد نتاج لنظام المعلومات المحاسبية، نحاول التطرق ضمن هذا المبحث إلى مكونات هذا النظام وعناصره وفروعه، ثم إلى مبادئه ومقوماته، وأخيرا كيفية تصميمه.

المطلب الأول: مكونات، عناصر وفروع نظام المعلومات المحاسبية

قبل تناول نظام المعلومات المحاسبية بالبحث من الأجدر أن نشير إلى مفهوم المحاسبة وأنواعها نظرا لما لذلك من أهمية لأجل أخذ فكرة واضحة عن هذا النظام.

1. تعريف المحاسبة وأنواعها

1-1- تعريف المحاسبة

عرف تعريف المحاسبة تطورا كبيرا وارتبط ذلك بتطور المحاسبة عبر مراحل تاريخها، من تقنية أو فن لتسجيل التدفقات الاقتصادية المترتبة عن العمليات التي تقوم بها المؤسسة في إطار ممارسة نشاطها إلى علم قائم بذاته وإلى نظام للمعلومات له أهمية كبيرة، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، نظرا لكونه تنتج عنه مخرجات تلبي حاجات الكثير من الأطراف.

وهناك العديد من الجهات التي عرفت المحاسبة من بينها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والجمعية الأمريكية للمحاسبة وذلك كما يلي:[1]

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) المحاسبة على أنها: "فن تسجيل وتبويب العمليات والأحداث بطريقة معبرة وبصورة أرقام ذات قيم نقدية تحمل – أو يحمل جزءًا منها على الأقل – طبيعة مالية، ثم تفسر النتائج التي تحصل نتيجة تلك العمليات."

وعرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (A.A.A) المحاسبة بأنها: "عملية تحديد وقياس ونقل المعلومات والبيانات الاقتصادية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات من قبل المستفيدين من البيانات."

وعرفت المحاسبة من قبل بعض الكتاب على أنها: "علم وفن يختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث المالية بصورة لها دلالتها وأهميتها في ترشيد القرارات على مختلف المستويات."

وخلص الحبيتي والسقا إلى أن المحاسبة: "هي مهنة منظمة تختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية بصورة يمكن أن تستفيد منها الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية ، كما أن المحاسبة هي علم ضمن العلوم الاجتماعية يمتاز بمعرفة مصنّفة لها مادتها العلمية التي أمكن الوصول إليها عن طريق الدراسة والخبرة معًا عبر مراحل مختلفة من الزمن."[2]

وعرف محمد بوتين المحاسبة بأنها: "نظام إعلامي يهتم بالعمليات التي يقوم بها مختلف الأعوان الاقتصاديين، والتي يمكن التعبير عنها بالنقود."[3]

1-2- أنواع المحاسبة

مع التطور الذي عرفته المحاسبة ظهرت أنواع عديدة من المحاسبة وذلك تبعا لازدياد أهميتها واتساع دورها ومجالات استخدامها. ومن أهم أنواع المحاسبة ما يلي:

1-2-1- المحاسبة المالية

المحاسبة المالية التي كانت تسمى بالمحاسبة العامة عرفها المشرع الجزائري ها المادة الثانية من القانون 07-11 المؤرخ في 27/11/25 المتضمن النظام المحاسبي والمالي كما يلي:[4] "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية

---

[1] قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2003، ص5، وثيقة متوفرة على الموقع **www.infotechaccountants.com** ، تاريخ الاطلاع 2011/03/25.

[2] قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، مرجع سابق، ص05.

[3] محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص01.

[4] المادة 03 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، سنة 2007, ص03.

يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صور صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية."

وحسب أحكام النظام المحاسبي والمالي فإنه من بين الملزمين بمسك محاسبة مالية نجد:[1]

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري
- التعاونيات
- كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

1-2-2- المحاسبة الإدارية

تعرف المحاسبة الإدارية بأنها "نظام لتجميع، تبويب، تلخيص، تحليل، وإعداد التقارير عن المعلومات التي تساعد إدارة المنشأة على ممارسات أنشطتها التخطيطية، الرقابية، واتخاذ قراراتها الإدارية المتنوعة."[2]

وتعرف المحاسبة الإدارية كذلك على أنها "عبارة عن مجموعة من العمليات المحاسبية الداخلية الخاصة بقياس وتوصيل المعلومات اللازمة للإدارة بكافة مستوياتها المختلفة بهدف مساعدتها في رسم السياسات والتخطيط و ترشيد القرارات والرقابة والمتابعة وتقييم الأداء والنتائج وإدارة المنشأة بكفاءة ونجاح ."[3]

1-2-3- المحاسبة التحليلية (محاسبة التكاليف أو محاسبة التسيير)

عرف ناصر دادي عدون المحاسبة التحليلية كما يلي: "المحاسبة التحليلية هي تقنية معالجة المعلومات المتحصل عليها من المحاسبة العامة (بالإضافة إلى مصادر أخرى)، من أجل الوصول إلى نتائج يتخذ على ضوئها مسيرو المؤسسة القرارات المتعلقة بنشاطها، وتسمح بدراسة ومراقبة المردودية وتحديد فعالية تنظيم المؤسسة، كما أنها تسمح بمراقبة المسؤوليات سواء على مستوى التنفيذ أو مستوى الإدارة، وتعتبر المحاسبة التحليلية أداة ضرورية لتسيير المؤسسات."[4]

وتعتبر المحاسبة التحليلية جزء أو فرع من نظام معلومات المحاسبة الإدارية.

1-2-4- المحاسبة العمومية

---

[1] المادة 04 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، المرجع السابق، ص03.

[2] تعريف المحاسبة الإدارية وأهميتها وأهدافها، وثيقة انترنت متوفرة على الموقع www.aazs.net، تاريخ الاطلاع 2011/05/08.

[3] المحاسبة الإدارية، وثيقة انترنت متوفرة على الموقع www.9alam.com، تاريخ الاطلاع 2011/05/08.

[4] ناصر دادي عدون، المحاسبة التحليلية، دروس وتمارين، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 08.

عرفها حسين الصغير كما يلي: "تعني المحاسبة العمومية كل القواعد والحكام القانونية التي تبين وتحكم كيفية تنفيذ ومراقبة الميزانيات والحسابات والعمليات الخاصة بالدولة... كما تبين أيضا التزامات الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين ومسؤولياتهم. ويقصد بتنفيذ الميزانية كل من تنفيذ النفقات وتحصيل الإيرادات. كما تبين المحاسبة العمومية كذلك كيفية مسك الحسابات سواء بالنسبة للآمرين بالصرف أو المحاسبين العموميين."[1]

1-2-5- المحاسبة الوطنية (القومية)

تعرف المحاسبة الوطنية بأنها: "عبارة عن مجموعة من المبادئ والأسس المحاسبية والإحصائية التي تقدم صورة كاملة للاقتصاد القومي لبلد ما لمدة معينة بجداول رقمية جامعة يمكن التنبؤ في ضوئها بمسار الاقتصاد القومي وذلك ضمن إطار علمي متناسق ومتكامل."[2]

2. تعريف النظام، نظام المعلومات، ونظام المعلومات المحاسبي

2-1- تعريف النظام

يعرف النظام بأنه "مجموعة من العناصر أو المكونات المتفاعلة لانجاز أهداف ما."[3]

كما يعرف النظام على انه: " مجموعة من الأجزاء التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض، ومع بيئتها لتحقيق هدف أو أهداف معينة."[4]

ويعرف كذلك كما يلي: "النظام هو مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي تتكامل مع بعضها البعض وتحكمها علاقات وآليات عمل معينة وفي نطاق محدد بقصد تحقيق هدف معين."[5]

مما سبق يرى الباحث أنه يمكن تعريف النظام على أنه مجموعة من العناصر المترابطة والمتضافرة فيما بينها داخل حدود معينة مع إمكانية تفاعلها مع محيطها بدرجات متفاوتة من عدمها لأجل بلوغ هدف معين أو أكثر.

من التعاريف السابقة نستنتج ما يلي:

- إن النظام يتكون من مجموعة من المكونات يطلق عليها أيضا العناصر أو الأجزاء أو الموارد؛
- وجود علاقات بين مختلف هذه المكونات؛
- مكونات النظام تعمل معا لتحقيق هدف أو أكثر؛
- مكونات النظام تعمل معا داخل إطار معين يمثل ما يسمى بحدود النظام؛
- توجد بيئة محيطة يعمل فيها النظام.

---

[1] حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية للطلبة الجامعيين، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2001، ص118.

[2] مفهوم المحاسبة القومية، وثيقة انترنت متوفرة على الموقع www.lanmobil.info تاريخ الاطلاع 2011/05/08.

[3] نبيل محمد مرسي، التقنيات الحديثة للمعلومات، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، االاسكندرية، مصر، 2005، ص13.

[4] إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية (مدخل إداري)، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 17.

[5] سليم إبراهيم الحسينة، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الروائق، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2002، ص 17.

2-2- تعريف نظام المعلومات

يعرف نظام المعلومات بأنه "مجموعة من المكونات المربوطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة، وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم، والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم."[1]

ويعرف نظام المعلومات كذلك "بأنه إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد البشرية والآلية لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) لتحقيق أهداف المشروع."[2]

وعرفه على حسين "بأنه ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج

وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات خلال شبكة وقنوات وخطوط الاتصال."[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن لنظام المعلومات عناصر أساسية تتمثل في المدخلات، عمليات التشغيل والتحويل، والمخرجات التي هي عبارة عن معلومات تستفيد منها عدة أطراف من داخل وخارج النظام المعني.

2-3- تعريف نظام المعلومات المحاسبية

يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه "عبارة عن مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية."[4]

كما يعرف بأنه "أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع (Accumulate) وتبويب (Classify) ومعالجة (Process) وتحليل (Analyse) وتوصيل (Communicate) المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين) وإدارة المؤسسة."[5]

ويعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه: "يتكون من مجموعة من المستندات التي تعد المصدر الرئيسي للبيانات المحاسبية، ومجموعة من السجلات التي تستخدم لتسجيل هذه البيانات تسجيلا تاريخيا وفقا لترتيب حدوثها ثم تبويبها في مجموعة متجانسة من حيث طبيعتها، وآثارها المالية، وذلك بالإضافة إلى مجموعة القواعد التي تحدد أسس إعداد تلك المستندات و السجلات وفقا للمبادئ المحاسبية المقررة."[6]

وباعتبار أن نظام المعلومات المحاسبية يتكون من عدة فروع كما سنتناول ذلك لاحقا فان ما يلاحظ عن هذا التعريف أنه ينطبق أكثر على نظام معلومات المحاسبة المالية.

---

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سابق، ص18.

[2] مصطفى كمال الدين الدهراوي، مرجع سابق، ص15.

[3] أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص 21.

[4] محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص55.

[5] ستيفن أ موسكوف ومارك ح سميكن، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات (مفاهيم وتطبيقات)، ترجمة كمال الدين سعيد، مراجعة أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص25.

[6] شكري حنا طيب، مقداد أحمد الجليل، النظم المحاسبية، الإطار العام، جامعة الموصل، العراق، 1984، ص11.

وهناك من يعرفه كما يلي: نظام المعلومات المحاسبي هو أحد مكونات نظام المعلومات في المؤسسة يختص بجمع وترتيب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية (إدارة المؤسسة)، وإلى الأطراف الخارجية كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين.[1]

أما ما يلاحظ عن هذا التعريف هو أنه يعتبر أكثر شمولا وينطبق على نظام المعلومات المحاسبي ككل أي بجميع نظمه الفرعية.

من خلال التعاريف السابقة يرى الباحث أنه يمكن أن يعرف نظام المعلومات المحاسبية على أنه أحد النظم الفرعية المكونة لنظام المعلومات الكلي في المؤسسة، الذي يجمع ويحول مدخلاته المتمثلة في البيانات المحاسبية إلى مخرجات تتضمن معلومات محاسبية تستخدمها أطراف داخلية وأخرى خارجية لأغراض مختلفة من بينها صنع القرارات.

3. مكونات نظام المعلومات المحاسبية

يتكون نظام المعلومات المحاسبية من عدة وحدات، كل واحدة تؤدي وظيفة محددة، يمكن عرضها على النحو التالي:[2]

3-1- وحدة تجميع البيانات: تقوم هذه الوحدة بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها، ولطبيعة أهداف المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام ،كما أن طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المجمعة.

3-2- وحدة تشغيل البيانات: البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات المحاسبية قد تستخدم في الحال إذا كانت مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها، ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل وإعداد لتصبح معلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرارات وبالتالي فإنها ترسل إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبية.

3-3- وحدة تخزين واسترجاع البيانات: وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها لاستخدامها مستقبلا أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى صانعي القرار.

3-4- وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات): تعتبر هذه الوحدة الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل نظام المعلومات المحاسبية حتى تصل إلى صانعي القرارات الإدارية، وقد تكون قنوات الاتصال آلية أو يدوية (شاشات أو ورق) حسب الإمكانيات المتاحة للمؤسسة.

4. عناصر نظام المعلومات المحاسبية

إن نظام المعلومات المحاسبية يتكون من عدة عناصر، شأنه في ذلك شأن أي نظام للمعلومات، وأهم هذه العناصر ما يلي:

4-1- المدخلات

4-1-1- مفهوم المدخلات وتصنيفها

---

[1] السيد أمين أحمد لطفي، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص19.

[2] كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001 ، ص ص49-51.

تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبية في مجموعة البيانات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من داخل أو خارج المؤسسة وتسمى بالوثائق والمستندات القانونية.

هذه البيانات المحاسبية تنشأ نتيجة للعمليات المحاسبية (العمليات التي تترتب عنها تدفقات اقتصادية) التي تقوم بها المؤسسة من خلال تعاملها مع الغير, أو من خلال العمليات الداخلية التي تتم بين الأقسام التابعة للمؤسسة.

يمكن تمييز المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي بحسب تكرارها ومصادرها إلى أربعة مصادر من داخل وخارج المؤسسة وهي:[1]

1- البيانات التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات الخارجية اليومية العادية مع الأفراد والهيئات والوحدات الأخرى خارج الوحدة الاقتصادية, وهي غالبا ما تتعلق بعملية البيع والشراء, والمدفوعات والمتحصلات النقدية.

2- البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من مصادر خارجية كالهيئات التجارية والجهات الرسمية والحكومية كتعليمات جديدة من مصلحة الضرائب, تغييرات في الأسعار... الخ.

3- البيانات العادية التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات الداخلية - داخل الوحدة الاقتصادية - نتيجة للمعاملات بين الأقسام الداخلية ومراكز المسؤولية بعضها البعض كبيانات التكاليف الصناعية في المراحل الإنتاجية المختلفة, حركة المخزون, الأجور والمرتبات... الخ.

4- البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من القرارات الإدارية الداخلية مثل وضع سياسات جديدة أو تغير المعايير المستخدمة في الأداء أو أهداف جديدة مطلوب تحقيقها وما إلى ذلك.

وغالبا ما تكون بيانات مدخلات النظام المحاسبي في شكل بيانات مالية معبرا عنها في صورة نقدية وخصوصا لأغراض الاستخدام الخارجي. كما يمكن أن تكون مدخلات النظام المحاسبي معبرا عنها بوحدات قياس المدخلات أو المخرجات (قياس كمي: مثلا وحدات، ساعات، أوزان ...الخ) وذلك لأغراض الاستخدام الداخلي وخصوصا في الشركات الصناعية.

4-1-2- وثائق ومستندات إثبات التدفقات الاقتصادية

إن البيانات المحاسبية التي تتجمع من مختلف العمليات الداخلية والخارجية للمؤسسة تتمثل في المستندات والوثائق القانونية التي نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

أ) وصل الطلب: هو عبارة عن وثيقة يحررها طرف معين ألا وهو الزبون (المشتري) يطلب فيها من المورد (البائع) بأن يورد له أو يبيع له كمية معينة من سلعة معينة أو أكثر بسعر غالبا ما يكون متفق عليه من قبل الطرفين.

ومن أهم البيانات التي يحتويها وصل الطلب ما يلي:

- اسم الوثيقة؛
- الرقم التسلسلي لوصل الطلب؛
- شعار، اسم وعنوان الزبون (المشتري) ومعلومات أخرى عنه كأرقام الهاتف والفاكس وغيرها؛
- اسم وعنوان المورد؛
- مكان وتاريخ تحرير وصل الطلب؛
- تفاصيل عن السلعة أو السلع المطلوبة كتعيين السلعة، الكمية المطلوبة منها، وغيرها؛

[1] احمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص50.

ـــ ختم وتوقيع الزبون مصحوبا باسم ولقب ووظيفة الموقع؛
ـــ معلومات أخرى كمرجع الزبون ومرجع المورد الذي تم الاعتماد عليه لإعداد وصل الطلب.

هناك من المؤسسات التي تعتمد على طريقة عمل مفادها أن يتم كمرحلة أولى إعداد وثيقة داخلية تسمى طلب الشراء من قبل الجهة المعنية داخل المنظمة (القسم، المصلحة...) التي تحتاج المواد بتوضيح النوع والمواصفات والكميات من تلك المواد المطلوب شراؤها، وبعد ذلك يوجه هذا الطلب إلى الإدارة المكلفة بالشراء التي تعود إليها، كمرحلة ثانية، مهمة إعداد وصل الطلب الذي يوجه للمورد.

ب) وصل التسليم: هو وثيقة يعدها المورد عند إرسال أو تسليم السلع للزبون. تعد عدة نسخ من هذه الوثيقة منها نسختين يتم تقديمهما للزبون أو من ينوب عنه، الأولى يحتفظ بها والثانية تعاد للمورد بعد التوقيع عليها لإثبات التسليم.

أهم البيانات التي يحتويها وصل التسليم ما يلي:

ـــ اسم الوثيقة؛
ـــ الرقم التسلسلي للوثيقة؛
ـــ شعار، اسم، عنوان المورد ومعلومات أخرى مكملة عنه؛
ـــ اسم، عنوان الزبون ومعلومات أخرى مكملة عنه؛
ـــ مكان وتاريخ التسليم؛
ـــ تفاصيل عن السلعة المسلمة؛
ـــ ختم وتوقيع الأطراف المعنية على مستوى المورد (أمين المخزن، المراقب، ...) مصحوبا باسم ولقب ووظيفة كل موقع؛

ـــ هناك نموذج من وصل التسليم يوجد به بيان عن ترقيم (رقم تسجيل) وسيلة النقل المستعملة في حالة وجودها.

ج) الفاتورة: هي وثيقة محررة من طرف المورد تتضمن بالخصوص تفاصيل عن السلع المباعة أو الخدمات المقدمة للزبون والمبلغ الواجب على هذا الأخير دفعه للمورد ولهذا فان هذا النوع يطلق عليه اسم فاتورة للدفع التي تحتوي بدورها على عدة بيانات.

4-2- العمليات التشغيلية

وهي مجموعة العمليات، التي تتم آليا أو يدويا أو بالأسلوبين معا في نفس الوقت، التي تقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات.

وفي نظام المعلومات المحاسبية تتمثل هذه العمليات في معالجة البيانات المحاسبية لتحويلها إلى معلومات محاسبية وذلك عبر عدة خطوات (مراحل) متسلسلة. ويمكن إيجاز هذه الخطوات في التجميع، التبويب والتلخيص التي تنجز في الدفاتر والسجلات المحاسبية وفقا لمبادئ وقواعد محاسبية محددة، كما هو الحال في النظام الفرعي المتمثل في نظام معلومات المحاسبة المالية.

تتم هذه المعالجة المحاسبية بعد وقوع الأحداث التي تترتب عنها تدفقات اقتصادية والحصول على الوثائق والمستندات القانونية المبررة لها عند الضرورة. وهناك عدة إجراءات (خطوات) تتبع لتحقيق تلك المعالجة على مستوى نظام معلومات المحاسبة المالية وهي:

4-2-1- تسجيل العمليات المحاسبية: يتم تحليل كل عملية بتحديد طرفيها (الطرف المدين والطرف الدائن) ثم تسجيل تلك العملية في صورة قيد في دفتر خاص بذلك ألا وهو دفتر اليومية.

4-2-2- تبويب العمليات الحسابية: يتم تبويب الأحداث المالية في صورة حسابات في الدفتر الأستاذ العام بتوجيه طرفي قيد التسجيل المحاسبي المدين والدائن إلى الحسابات المعنية التي تأثرت بذلك الحدث.

4-2-3- إعداد ميزان المراجعة: في إطار هذه الخطوة يتم تلخيص الآثار الناتجة عن الأحداث الاقتصادية المسجلة والمبوبة. ويسمح ميزان المراجعة بالتحقق من صحة العمل المحاسبي على من الناحية الحسابية بالتأكد من التساوي بين مجموع المبالغ المدينة ومجموع المبالغ الدائنة، إضافة إلى التأكد من التساوي بين مجموع الأرصدة المدينة ومجموع الأرصدة الدائنة.

4-2-4- إعداد قيود التسوية: يتم في هذه الخطوة إثبات قيود التسويات اللازمة كالقيود المتعلقة بإنشاء المخصصات أو تعديل قيمتها على ضوء الجرد الفعلي لعناصر الأصول، القيود المتعلقة بزيادة أو تخفيض كل من الأعباء والنواتج وذلك عملا بمبدأ تحميل الدورة بأعبائها ونواتجها...الخ.

4-2-5- إعداد التقارير المحاسبية: بعد التسويات واستخراج الأرصدة النهائية والحقيقية للحسابات يتم إعداد الوثائق الختامية المنصوص عليها قانونا إضافة إلى تقارير أخرى تطلبها إدارة المؤسسة لتلبية حاجاتها من المعلومات.

4-2-6- إقفال السجلات: تتم هذه العملية من خلال تسجيل قيود الإقفال في اليومية وترحيلها إلى الحسابات المعنية على مستوى الدفتر الأستاذ ثم تحديد أرصدة تلك الحسابات.

4-3- المخرجات

مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بشقيه المالي والإداري صنفها علي حسين إلى نوعين هما:[1] مخرجات يومية روتينية ومخرجات معلومات تغذية عكسية.

4-3-1- النوع الأول: يتضمن المخرجات اليومية الخاصة بتوثيق النشاط والمعاملات الروتينية العادية للمؤسسة سواء كانت داخلية أو خارجية. ومن أمثلتها فواتير البيع، إيصالات الاستلام، إيصالات صرف وإيداع نقدية، شيكات المدفوعات، إيصالات الإدخالات وكذا إيصالات الاخراجات من السلع أو المواد أو المنتجات ... الخ. تعتبر البيانات التي يتضمنها هذا النوع من المخرجات بمثابة المدخلات الرئيسية للعمليات التشغيلية اليومية في نظام المعلومات المحاسبي لإخراج النوع الثاني من المخرجات وهي مخرجات معلومات التغذية العكسية.

4-3-2- النوع الثاني: يتمثل في مخرجات معلومات العكسية التي تقدم في شكل تقارير تم تصنيفها إل ثلاث فئات وهي التقارير التشغيلية، التقارير التخطيطية، والتقارير الرقابية.

4-3-2-1- التقارير التشغيلية: هذه التقارير تعكس أحداث الماضي والحالات والأوضاع الجارية للعمليات داخل المؤسسة الاقتصادية. وتنقسم هذه التقارير بدورها إلى نوعين:

---

[1] أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص ص67- 71.

أ) تقارير وصفية: تصف حالة وظروف نشاط أو تشغيل معين داخل الوحدة في نقطة زمنية معينة. إن هذه التقارير تحتوي على معلومات تعبر عن الواقع فقط وقت إعدادها. وتصبح هذه المعلومات تاريخية ومحدودة في منفعتها نظرا لاستمرار عمليات المؤسسة وتغير الظروف والأوضاع فيها من فترة إلى أخرى. ومن أمثلتها الميزانية، التقارير عن المخزونات ... الخ.

ب) تقارير النشاط: هي تقارير تلخص وتعبر عن نتائج الأحداث التي تمت داخل الوحدة الاقتصادية نتيجة لعمليات التشغيل خلال فترة معينة مثل قائمة الدخل, وتقرير الوارد والمنصرف من المخزون, التقارير الدورية عن المبيعات, كشوف مرتبات وأجور العاملين, قوائم التدفقات النقدية, ملخصات أحجام وتكاليف الإنتاج, ...الخ. فعلى سبيل المثال تلخص قائمة الدخل لمؤسسة معينة إيرادات ومصروفات هذه المؤسسة بغرض تحديد نتيجة الأعمال عن هذه الفترة.

وعلى الرغم من إعداد هذه التقارير أساسا لأغراض تقييم الأداء إلا أنها تساعد المديرين مساعدة فعالة في صنع القرارات. فهي من ناحية تعتبر مدخلات أساسية لتقارير الأداء وذلك لمقارنتها بالمعايير والموازنات المعدة مقدما. وبالتالي تصبح أداة رقابية هامة ومنذر للخطر قبل وقوعه. كما أنها من ناحية أخرى تفيد في اكتشاف أو توقع المشاكل في حينها واتخاذ القرار الملائم قبل تفاقمها أو حتى قبل وقوع هذه المشكلة .

ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون هذه التقارير أداة تخطيطية. فمثلا يستطيع كل من مدير التسويق ومدير الإنتاج احتساب معدل دوران المخزون, والذي يعتبر من العوامل الهامة التي يجب أخذها في الاعتبار عند تخطيط الإنتاج, من المعلومات التي تحتويها قائمة الدخل وتقرير الوارد والمنصرف من المخزون من المنتجات التامة.

4-3-2-2- التقارير التخطيطية: تتمثل أساسا في الموازنات كالموازنة النقدية، موازنة المشتريات، موازنة الإنتاج، موازنة المبيعات وغيرها. وتعتمد القرارات التخطيطية اعتمادا كبيرا إن لم يكن كليا على هذه الموازنات وغيرها من التقارير التخطيطية الأخرى. فيمكن أن يؤدي التنبؤ بالمبيعات إلى قرار بالتغيير في الأسعار أو الدخول في أسواق جديدة أو زيادة ميزانية الإعلان. كما يمكن أن تؤدي الموازنات الخاصة بالإنتاج والعمالة إلى قرارات خاصة بشراء أصول جديدة أو تعيين عمالة جديدة آو أعادة جدولة الإنتاج وما إلى ذلك.

4-3-2-3- التقارير الرقابية: هي التقارير التي تساعد الإدارة على التحقق من أن العمليات تسير وفقا لما هو مخطط لها وذلك بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المخططة المحددة مقدما وتحديد أي الاختلافات إن وجدت وتحليلها لمعرفة الأسباب التي أدت إليها، ومن أمثلتها تقارير مقارنة التكاليف الفعلية بالتكاليف المعيارية في مراكز التكاليف المختلفة.

ومن جهته يرى حفناوي بأن المعلومات المحاسبية المخرجة من نظام المعلومات المحاسبي لها عدة أشكال وهي كالتالي:[1]

1) معلومات على شكل وثائق كالفواتير ، سندات القبض، سندات الدفع وغيرها.

2) معلومات على شكل تقارير مصنفا إياها إلى الأنواع التالية:

- التقارير المالية التي تشمل الميزانية وغيرها من القوائم المالية الأخرى.

[1] محمد يوسف حفناوي، مرجع سابق، ص ص 89-91.

- التقارير الإدارية التي تشمل تقارير التخطيط، تقارير الرقابة، وتقارير التشغيل.

مما سبق يرى الباحث أنه يمكن تعريف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي كما يلي: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تتمثل في تلك المعلومات المحاسبية المتضمنة في الوثائق، القوائم المالية والتقارير المختلفة الناتجة عن عملياته التشغيلية.

4-4- التغذية العكسية

إن التغذية العكسية تعتبرعنصرا من عناصر أي نظام للمعلومات. ونظام المعلومات المحاسبي بدوره يستفيد من التغذية العكسية التي تمكنه من تقييم مخرجاته المتمثلة في المعلومات المحاسبية من خلال متابعة تنفيذ القرارات التي تم التوصل إليها بالاعتماد على تلك المعلومات أو من خلال ردود أفعال مختلف مستخدميها بشأنها.

5. النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبية

كما هو معلوم فإن كل نظام يتكون من عدة أجزاء يطلق عليها اسم النظم الفرعية و تتعدد هذه الأخيرة كلما أمكنت التجزئة كما يمكن تجزئة النظام الفرعي بدوره إلى عدة نظم أقل منه في المستوى. ونظام المعلومات المحاسبية لم يخرج عن هذه القاعدة حيث يضم عدة نظم فرعية أقل منه في المستوى مثل نظام المحاسبة المالية، نظام محاسبة التكاليف...الخ.

وعلى سبيل المثال فإن نظام المحاسبة المالية من جهته يضم عدة نظم فرعية أخرى أقل منه في المستوى مثل: نظام الحسابات المالية، نظام الأجور والرواتب، نظام حسابات المخازن، نظام النقدية.[1]

المطلب الثاني: مبادئ ومقومات النظام المحاسبي

لنظام المعلومات المحاسبية عدة مبادئ من جهة وعدة مقومات من جهة أخرى نتناولها فيما يلي:[2]

1. مبادئ النظام المحاسبي

يرتبط إعداد وتصميم النظام المحاسبي بمجموعة من المبادئ الأساسية منها ما يلي:

1-1- مبدأ التكلفة المناسبة: يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها من المعلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المنظمة وإمكانياتها المالية، ويجب توفر شرطين أساسيين حتى يكون النظام المحاسبي قادرا على توفير المعلومات وتحقيق الرقابة وهما:

---

[1] قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم بحي السقا، مرجع سابق، ص ص22-23.

[2] أحمد لعماري، طبيعة وأهمية المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2001، ص ص60-62.

- **شرط إجباري:** يتمثل في ضرورة ضمان النظام المحاسبي تحقيق الحد الأدنى من الإجراءات والتي تعمل على توفير المعلومات اللازمة وتضمن متطلبات نظام الرقابة الداخلية.

- **شرط اختياري:** يتمثل في إمكانية جعل النظام المحاسبي ذو قدرة عالية على تزويد الإدارة بمعلومات أوفر وأدق، وكذا تحقيق فعالية قصوى لنظام الرقابة الداخلية.

ويجب مراعاة جانب التكاليف مقارنة بالعائد المنتظر من هذه الإجراءات الاختيارية، أي يجب أن يكون العائد من النظام المحاسبي يفوق تكلفته.

1-2- مبدأ الثبات في إعداد التقارير: هذا المبدأ يعتبر من المبادئ الأساسية في المحاسبة وعليه فإن أي نظام للمعلومات المحاسبية يجب أن يكون قادرا على تحقيق واحترام هذا المبدأ الذي مفاده أن يتم إعداد مخرجات النظام بإتباع طريقة واحدة وثابتة في كل الدورات لكي تكون لها القابلية للمقارنة وتساعد على إجراء الرقابة.

1-3- مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير: إن انجاز العمل المحاسبي بدءا بتجميع البيانات إلى إعداد التقارير يتم بتدخل من الإنسان لأن أي نظام لا يعمل تلقائيا بل من خلال الأفراد وبواسطتهم، ولهذا فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية بالتركيز على توفير الظروف الملائمة والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي، والقيام بدراسة مستفيضة للنفس البشرية وميولها، وتفادي كل رد فعل معرقل للسير الحسن للنظام.

1-4- مبدأ الهيكلة: إن تصميم نظام المعلومات المحاسبية يتطلب مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للمنظمة من خطوط السلطة والمسؤولية، لأنه على أساسها توضع أساليب الضبط والرقابة الداخلية، وتحدد أيضا خطوط الاتصال اللازمة لتدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبية.

1-4-مبدأ الضبط والرقابة الداخلية: إن الهدف من مخرجات النظام المحاسبي هو توفير معلومات دقيقة، صحيحة، وصادقة تكون قاعدة القرار السليم، لذلك يجب أن يتوفر النظام على إجراءات تنظيمية متكاملة تضمن هذه الدقة وتمنع كل الأخطاء، وأسلوب الضبط الداخلي أضيق نطاق من المراقبة الداخلية، لأنه يوفر الأساليب التي تساعد على التحقق التلقائي من صحة البيانات وتمكين العاملين من تقليل فرص الوقوع في الأخطاء، فاستخدام حسابات المراقبة ونظام الجرد المستمر والفعلي تعد أمثلة عن نظم الضبط الداخلي.

1-6- مبدأ التوقيت السليم: إن مخرجات النظام المتضمنة للمعلومات المحاسبية توجه الى جهات مختلفة التي تستخدمها لتحقيق أغراضها كصنع القرارات المناسبة لذلك يجب أن يكون النظام المحاسبي المصمم قادرا على توفير هذه المخرجات في الوقت المناسب وبالنوعية الجيدة.

1-7-مبدأ المرونة: يجب أن يتميز النظام المحاسبي بالمرونة لكي يواجه كل التغيرات التي تحدث في المستقبل مع مراعاة الثبات والاستمرار في عرض البيانات، وهذا يعني أن يكون النظام المصمم قادرا على التوفيق بين مبدأ الثبات والاستمرار ومبدأ المرونة، بحيث يمكن التعديل أو الإضافة حسب الظروف التي تواجه المنظمة دون المساس بمبدإ الثبات والاستمرار.

1-8-مبدأ إعداد التقارير: يجب أن يكون النظام المحاسبي قادرا على إصدار التقارير المختلفة التي تعد وسيلة اتصال ما بين المستويات الإدارية داخل الوحدة الاقتصادية، كما يجب أن تعد هذه التقارير بدقة تجعلها مفيدة في صنع القرارات.

2. مقومات النظام المحاسبي

يعتمد النظام المحاسبي على مجموعة من المقومات تسعى إلى تحقيق أهداف هذا النظام، وأهمها ما يلي:

2-1- المستندات: يقصد بها مدخلات النظام المحاسبي التي يعتمد عليها في تجميع البيانات. وعند تجميعها يجب التأكد من توافر هذه المستندات على جملة من الشروط القانونية لكي تضمن سلامة المراحل الأخرى للعمل المحاسبي وتلبي أغراض الرقابة.

2-2- الترميز: يقصد به وضع رموز (أرقام، حروف...الخ) لتمييز كل مفردة من مفردات العنصر المعين بالعملية عن غيره، ويحقق الترميز الأغراض التالية:

- تسهيل عملية تجميع المعلومات؛
- تسهيل عملية الاتصال والانجاز السريع للعمليات؛
- تقليل احتمالات الوقوع في الخطأ؛
- تسهيل العمل بالحاسوب.

2-3- دليل الحسابات: يعرف الدليل المحاسبي على أنه: "عملية اختيار وتحديد أسماء الحسابات المعبرة عن المعاملات المالية التي تتم بالوحدة المحاسبية، وتجميعها وتبويبها في مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة، ثم وضعها في إطار عام وإعطائها رموزا أو أرقاما مميزة لكل منها."[1]

2-4- مكننة العمل المحاسبي: يتم تحويل المدخلات إلى معلومات جاهزة ومفيدة عن طريق إدخال الحاسوب إلى مجال الأعمال لما للحاسوب من ميزات كثيرة تتمثل أساسا في القدرة على معالجة البيانات والمعلومات بدقة كبيرة وسرعة فائقة،الأمر الذي يساعد الإدارة في عملية صنع القرارات المختلفة بناء على معلومات جاهزة في وقت قصير حسب الشكل المطلوب، التفصيل المرغوب، الدقة الكبيرة والوقت المناسب.

2-5- التقارير: تنتج عن النظام المحاسبي تقارير عديدة تبعا لنوع النشاط ومن الواجب أن يتم إعدادها في الوقت المناسب، وأن تتسم بالسهولة في فهم واستيعاب محتوياتها من قبل المستفيدين منها خاصة منهم إدارة المؤسسة التي تستعملها في تقييم الأداء وصنع القرارات المناسبة.

2-6- وجود الرقابة في النظام المحاسبي: يتوقف صلاح النظام المحاسبي على مدى خضوع العمليات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية للتأكد من صحة العمل المحاسبي بصفة عامة.

---

[1] منير محمود سالم، رمضان محمد غنيم، نظم المعلومات الحاسبية، جامعة القاهرة، مصر، 1986، ص38.
نقلا عن أحمد لعماري، مرجع سابق، ص61.

3. وظائف وأهداف نظام المعلومات المحاسبية

لنظام المعلومات المحاسبية عدة وظائف يقوم بها والتي من خلالها يسعى إلى تحقيق عدة أهداف. ونتناول ذلك فيما يلي:

3-1- وظائف نظام المعلومات المحاسبي

يقوم نظام المعلومات المحاسبي بعدد من الوظائف أهمها:[1]

- وظيفة تجميع البيانات المحاسبية؛
- وظيفة مراجعة وإدخال وتخزين البيانات المحاسبية؛
- وظيفة معالجة البيانات المحاسبية لتحويلها إلى معلومات تخدم أهداف المؤسسة؛
- وظيفة تخزين المعلومات المحاسبية؛
- وظيفة عرض تلخيصي للمعلومات بأسلوب كمي أو بياني وبتقارير دورية أو حسب الطلب.

3-2- أهداف نظام المعلومات المحاسبية

يهدف نظام المعلومات المحاسبية إلى تحقيق هدف عام يتمثل في توفير المعلومات المحاسبية التي يمكن أن يستفيد منها مستخدموها. إن تحقيق هذا الهدف العام يؤدي في نفس الوقت إلى تحقيق أهداف فرعية أهمها ما يلي:

- قياس كافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في المؤسسة الاقتصادية من خلال عمليات التجميع والتخزين للبيانات والتسجيل والتبويب والتلخيص في الدفاتر والسجلات المحاسبية؛
- توصيل المعلومات المحاسبية عن طريق مجموعة من الوثائق والتقارير إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها، والتي نجد من بينها إدارة المؤسسة التي تستخدم هذه المعلومات في تقييم الأداء وصنع القرارات المناسبة؛
- تحقيق الرقابة الداخلية على جميع العناصر المادية التي تتواجد في المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الثالث: تصميم نظام المعلومات المحاسبي

---

[1] محمد يوسف حفناوي، مرجع سابق، ص60.

نتناول مختلف المراحل التي تتم من خلالها عملية تصميم نظام المعلومات المحاسبية وبعد ذلك نبين الفرق بين نظام المعلومات المحاسبية المحوسب واليدوي.

إن إجراءات تصميم النظام المعلومات المحاسبي تتمثل في مجموعة من الخطوات والمراحل المتبعة التي تحدد كيفية تطوير أو تصميم النظام بدءا بمرحلة التخطيط وصولا إلى غاية مرحلة الرقابة عليه.

1. مرحلة تخطيط نظام المعلومات المحاسبي: في هذه المرحلة يتم وضع خطة لتطوير وتصميم النظام المحاسبي.

2. مرحلة تحليل نظام المعلومات المحاسبي: وهي المرحلة التي تهدف إلى تطوير نظام معين عن طريق دراسته حسب ما هو موجود عليه حاليا وتحديد المشاكل أو النقائص التي يعاني منها النظام القديم أو المقترح ثم تحديد متطلبات تطوير النظام إلى الشكل الأفضل.

3. مرحلة تصميم نظام المعلومات المحاسبي: تعتبر من أهم المراحل في إطار إجراءات تصميم النظام المحاسبي. ولما أصبحت معظم المؤسسات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم تستخدم الإعلام الآلي في نظمها المحاسبية مسايرة في ذلك التقدم التكنولوجي الذي مس جميع جوانب الحياة العملية، وجب التركيز على معرفة الكيفية التي تتم من خلالها عملية التصميم لنظام المعلومات المحاسبي المحوسب.

3-1- متطلبات تصميم نظام معلومات محاسبي محوسب

عندما ترغب أية شركة في تصميم نظام معلومات محاسبي محوسب، لا بد أن تتبع عدة متطلبات مهمة يمكن تلخيصها بالآتي:[1]

- تخصيص طاقم محاسبة متمرس وملم بأعمال الشركة وطاقم مبرمجين؛
- توفير الأجهزة الضرورية لتصميم النظام، وتدريب مشغلي النظام على استعماله؛
- الاستعانة بآراء خبراء خارجيين عند الضرورة؛
- يجب على الشركة وبعد تصميم النظام عدم ترك الآلية اليدوية لفترة من الزمن، والغاية من ذلك فحص النظام المحوسب ومدى نجاعته، والاستمرار بمطابقة الآلية اليدوية مع الآلية المحوسبة، ويمكن التوقف عن الآلية اليدوية عند توفر الدلائل الضرورية على نجاح الآلية المحوسبة.

3-2- العمليات الضرورية لانشاء نظام معلومات محاسبي محوسب

---

[1] ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيد والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2003 ، ص ص 44-47.

قبل عملية إنشاء النظام المحوسب يجب على طاقم المحاسبة وطاقم المبرمجين عمل التالي:

- رسم خرائط التدفقات التوضيحية للنظام؛
- المباشرة بتصميم النظام؛
- فحص النظام؛
- مطابقة نتائج النظام مع النظام اليدوي.

المبحث الثاني: مفاهيم حول المعلومات المحاسبية

إن المعلومات المحاسبية كباقي المعلومات تعتبر موردا اقتصاديا هاما في مجال صنع القرارات الاقتصادية كقرارات الاستثمار، قرارات التموين، قرارات الإنتاج، وغيرها. ونحاول في هذا المبحث التطرق إلى ماهية هذا النوع من المعلومات، شروطها، أنواعها، ومختلف الأطراف المستفيدة منها والصفات الواجب توافرها فيهم مع توضيح طرق تحديد احتياجاتهم من هذه المعلومات.

المطلب الأول: المعلومات المحاسبية، شروطها وأنواعها

1- تعريف المعلومات المحاسبية

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها:[1] "كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليًا."

وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية والتي تستخدم من قبل الجهات الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية وبما يحقق الفائدة من استخدامها.

ويرى الباحث أنه يمكن تعريف المعلومات المحاسبية بأنها تلك المعلومات المتضمنة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبية بنظمه الفرعية المختلفة، أي تلك المقرر عنها في القوائم والتقارير المالية.

2- شروط المعلومات المحاسبية

وفيما يخص شروط المعلومات المحاسبية يرى كل من الحبيتي والسقا أنه ليس من الضروري أن تتحول البيانات المحاسبية إلى معلومات بعد إجراء العمليات التشغيلية عليها بل يرتبط ذلك بتحقيق شرطين مهمين (أو أحدهما على الأقل) عند استخدامها من قبل صانع القرار وهما:

- إن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار، وذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أمام صانع القرار؛

- إن المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من معرفة صانع القرار، وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في صنع قرارات أخرى في المستقبل.

أما إذا لم يتحقق ذلك، فلا يمكن أن يكون ناتج العمليات التشغيلية التي حدثت على البيانات بمثابة معلومات، بل يمكن اعتبارها " بيانات مرتبة " يمكن خزنها واستخدامها كمدخلات في النظام من جديد.

وبناء على ما سبق تم توضيح العلاقة بين البيانات والمعلومات المحاسبية من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم(2-1): العلاقة بين البيانات والمعلومات المحاسبية

[1] قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، مرجع سابق، ص27.

المصدر: قاسم محسن ابراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، مرجع سابق، ص29.

3- أنواع المعلومات المحاسبية

تصنف المعلومات المحاسبية إلى عدة أنواع وذلك تبعا لمعايير مختلفة منها:

3-1- أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار الإفصاح

حسب هذا المعيار تصنف المعلومات المحاسبية إلى نوعين هما:

أ) **معلومات محاسبية إجبارية:** هي تلك المعلومات الواجب إنتاجها والإفصاح عنها قانونا من طرف المؤسسة الاقتصادية وتتمثل على سبيل المثال في المعلومات المدونة في الدفاتر الإجبارية كدفتر اليومية والمعلومات المتضمنة في القوائم المالية المطلوب إعدادها.

ب) معلومات محاسبية اختيارية: هي تلك المعلومات غير الإلزامية مثل خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين، التقارير الخاصة للإدارة الداخلية (تحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل)، الموازنات وبطاقات التكاليف وغيرها.

3-2- أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار الغرض من الاستخدام

حسب هذا المعيار تصنف المعلومات المحاسبية إلى ثلاثة أنواع هي:[1]

أ) معلومات مالية: وهي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية ، لتحديد وقياس نتيجة النشاط (من ربح أو خسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.

ويلاحظ أن هذه المعلومات تهتم بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها، وبما يعني أنها معلومات فعلية تتعلق بالأحداث الاقتصادية كما وقعت، وهذه المعلومات تستفيد منها إدارة المؤسسة والجهات الخارجية المختلفة. فهي تفيد الإدارة في عمل المقارنات بين فترة وأخرى، وكذلك في اكتشاف الانحرافات(التي يمكن أن تحدث) عن طريق مقارنتها بمعلومات التخطيط المحددة مقدمًا. ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام المحاسبة المالية بالدرجة الأولى.

[1] قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، مرجع سابق، ص ص29-31.

ب) معلومات عن التخطيط والرقابة: وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لأعداد برامج الموازنات الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد ومساءلتهم محاسبياً، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من المستويات الموجودة في المؤسسة.

ويلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التكلفة وتحميل التكاليف الإضافية .. الخ.

كما يلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التخطيط والرقابة حيث أنها تهتم بالأداء الجاري والمستقبلي من خلال مساعدتها في تجهيز التوقعات للمستقبل ومقارنة النشاط الجاري بأرقام الخطة لتحديد الانحرافات وتحليلها والبحث في أسبابها وتحديد المسؤولية عنها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها قبل فوات الأوان.

ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات كل من:

- ✓ نظام محاسبة التكاليف عندما تكون المعلومات متعلقة بالتخطيط قصير الأجل من خلال نظامي محاسبة التكاليف الفعلية والتكاليف المعيارية.
- ✓ نظام المحاسبة الإدارية من خلال نظام الموازنات التخطيطية.
- ✓ نظام الرقابة الداخلية.

ج) معلومات لحل المشكلات: وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية.

وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل: قرار تصنيع أجزاء معينة من المنتج داخليًا أو شرائها أو إضافة أو استبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلا من المستهلكة وغيرها من القرارات الأخرى.

ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام معلومات المحاسبة الإدارية بالدرجة الأولى.

3-3- أنواع المعلومات المحاسبية من حيث دلالتها[1]

أ) **معلومات تاريخية** :وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل...الخ) وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المنشأة في تحقيق أهدافها وبيان حقيقة المركز المالي للمنشأة وكذلك تستخدم لأغراض أخرى (أغراض ضريبية وغيرها).

---

[1] أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص42.

ب) معلومات حالية :وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنشأة وتتوفر فيها المميزات التالية:

* تتعلق بالنشاط الجاري فقط؛

* يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة؛

* يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب؛

* ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.

ج) **معلومات مستقبلية:** وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار أفضل البدائل المتاحة وبحيث تصبح هذه المعلومات معيارًا وأساسًا للحكم على الأداء في المستقبل وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.

3-4- أنواع المعلومات المحاسبية من حيث مصدرها

أ) **معلومات داخلية:** هي معلومات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة نفسها، تتمثل في تقارير الأداء، الموازنات، القوائم المالية الدورية أو السنوية وغيرها.

ب) معلومات خارجية: هي معلومات يتم الحصول عليها من أطراف خارجية عن المؤسسة، تتمثل هذه المعلومات على سبيل المثال في القوائم المالية لمؤسسات أخرى يتم التعامل معها كالموردين والزبائن.

3-5- أنواع المعلومات حسب قابليتها للقياس

أ) **معلومات كمية:** هي تلك المعلومات المعبر عنها سواء بالوحدات النقدية أو بوحدات قياس أخرى والتي تكون معبرة عن أحداث الماضي، الحاضر و المستقبل، كقيمة المبيعات المحققة، عدد الوحدات المنتجة، النقدية الموجودة في الصندوق، الإيرادات المتوقعة من استثمار معين.

ب) معلومات وصفية: فهي تلك المعلومات التي تعبر عن عناصر معنوية أو انطباعات وغيرها والتي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية أو عددية، كنوع المادة، نوع وأهمية المنتج، آراء وانطباعات المستهلكين لمنتجات المؤسسة.

وتوجد تقسيمات أخرى للمعلومات المحاسبية حسب معايير أخرى نذكرها باختصار كما يلي:

3-6- أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار درجة التفصيل: تقسم إلى معلومات إجمالية ومعلومات تفصيلية.

3-7- أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار التقسيم الوظيفي: تقسم إلى معلومات مالية ومحاسبية، معلومات تسويقية، معلومات الإنتاج، ومعلومات الأفراد.

المطلب الثاني: مستخدمو المعلومات المحاسبية

1- مفهوم مستخدم المعلومات المحاسبية

إن لمستخدم المعلومات المحاسبية مفهوم واسع يتضح من خلال الاختلاف الذي وقع بشأنه بين المنظمات المهنية أو القانونية الرئيسية في العالم. وحسب عصام ابراهيم محمد البحيصي[1] فإنه منذ صدور تعريف جمعية المحاسبة الأميركية للمحاسبة ("A.A.A. American Accounting Association") في عام 1966 أصبحت المنظمات المصدرة للمعايير والمبادئ المحاسبية، وخاصة المهنية منها، وأمام هذا المفهوم الواسع لمستخدمي المعلومات المحاسبية على اختلاف أهدافهم وحاجاتهم من المعلومات، ترى ضرورة تبني مستخدم نموذج يكون هو الأساس في إعداد وعرض المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات، يطلق عليه المستخدم الافتراضي. عند تحديد هذا المستخدم الافتراضي جرت العادة على الأخذ بعين الاعتبار خصائص أحد أو بعض مستخدمي المعلومات والذين ينظر إليهم على أنهم المستخدمين الرئيسيين للمعلومات في مثل هذا النوع من النشاط الاقتصادي، إلا أن هذا الأمر يؤدي إلى أن تكون المعلومات المحاسبية كافية لسد حاجات جميع مجموعات المستخدمين، خاصة الخارجية منها.

في هذا المضمار فان مجلس معايير المحاسبة الأميركية (F.A.S.B.) يؤكد بأن التنوع القائم في مستخدمي المعلومات المحاسبية وحاجاتهم منها يشكل عائقا أمام تحديد أهداف المعلومات، الأمر الذي يدعم باتجاه تبني مستخدم افتراضي على الرغم من أن ذلك لا يشكل الحل الأمثل لهذه المشكلة. وقد تم تبني المستثمر في سوق الأوراق المالية كمستخدم افتراضي للمعلومات المحاسبية في التنظيم الأميركي، الأمر الذي يجعل مستخدمين رئيسيين أمثال الإدارة والدائنين في المرتبة الثانية.

أما وجهة النظر البريطانية الصادرة في العام 1975 عن معهد المحاسبين القانونيين لانجلترا وويلز (I.C.A.E.W.) فهي تعطي معاملة أكثر عدلا لمختلف المستخدمين عندما تحدد المستثمرين والدائنين والموظفين والمحللين الماليين وذوي العلاقة التجارية (موردين وعملاء ومنافسين....الخ) كمستخدمين افتراضيين للمعلومات المحاسبية.

أما لجنة معايير المحاسبة الدولية (I.A.S.C) فتعتبر المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والموردين، الدائنين التجاريين والموظفين العملاء والحكومات ووكالاتها والإدارة والجمهور، كمستخدمين للمعلومات المحاسبية.

2- الصفات الواجب توافرها في مستخدم المعلومات المحاسبية[2]

إن مستخدمي المعلومات المحاسبية هم ــ في الغالب ــ صناع القرارات من حيث أنهم يعتمدون على المعلومات المحاسبية في مساعدتهم في اتخذا القرارات المختلفة، ولكي يكون الحكم عادلاً على المعلومات المحاسبية فإن هناك

---

[1] عصام محمد البحيصي، دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات على ضوء تطبيق نظرية الصلاحية (المنفعة)، وثيقة انترنت متوفرة على الموقع www.ar.mhabc.net ، تاريخ الاطلاع 2011/03/31

[2] خصائص المعلومات المحاسبية، وثيقة انترنت متوفرة على الموقع www.6ollab-amman.net ، تاريخ الاطلاع 2011/02/05.

مجموعة من الصفات التي يجب أن يتسم بها متخذ القرار الذي يقوم باستخدام المعلومات المحاسبية، ومن هذه الصفات ما يلي:

أ) القدرة على فهم محتوى المعلومات (الإدراك).

ب) القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة والملائمة التي أعدت من أجلها تلك المعلومات.

ج) الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية خلال فترة زمنية سابقة.

وعليه فإن استخدام المعلومات المحاسبية يجب أن يتحدد بمتخذ قرار مناسب ومهيأ لذلك الاستخدام، فمن غير المعقول أن تستخدم المعلومات المحاسبية من قبل شخص لا يفهم الحد الأدنى لما يمكن أن تعبر عنه المعلومات المحاسبية (من حيث المصطلحات المستخدمة أو كيفية نشوء تلك المعلومات .. الخ)، ومن ثم يتم الحكم على المعلومات المحاسبية من خلال ذلك المستخدم بـــأنها غير جيدة أو غير مفيدة.

3- أهم مستخدمو المعلومات المحاسبية

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وهذا الأمر مرتبط بتعدد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أو غير مباشرة. مختلف هذه الأطراف تستخدم المعلومات المحاسبية لأغراض مختلفة لكنها تشترك في غرض واحد ألا وهو استغلالها في عملية صنع القرارات.

ويقسم مستخدمو المعلومات المحاسبية على النحو التالي:

3-1- إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها: إن الطرف الأول الذي تهمه المعلومات المحاسبية للمؤسسة ويستفيد منها كثيرا يتمثل في إدارتها (المسيرين)، حيث تستخدمها لتقييم أداء المؤسسة ولغرض التخطيط والرقابة وغيرها، وباختصار لأجل صنع القرارات اللازمة.

3-2- المستثمرون (المساهمون) الحاليون والمحتملون

بالنسبة للمستثمرين الحاليين (المساهمون) الذين هم ملاك المؤسسة وبالتالي هم أصحاب المصلحة الرئيسية في معرفة المعلومات المحاسبية، للتعرف على مستوى أداء المؤسسة بصفة دورية. وينصب اهتمامهم في اتجاه تقييم الاستخدام الاقتصادي لرأس مال الملاك (المساهمين) من طرف المسيرين واتخاذ الموقف المناسب عند انعقاد الجمعية العامة للمساهمين وكذلك الخروج بقرار البقاء كمساهمين في المؤسسة من عدمه.

أما بالنسبة للمستثمرين المحتملين فإن اهتمامهم بالمعلومات المحاسبية يفسر برغبة هؤلاء في معرفة مدى جدوى الاستثمار في المؤسسة بشراء أسهمها من عدمه.

3-3- الدائنون الحاليون والمحتملون

تمكنهم المعلومات المحاسبية من دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة والتي على ضوئها يقررون ما هو مناسب بشأن تعاملاتهم مع المؤسسة.

بالنسبة للدائنين الحاليين ذوي الديون الطويلة والمتوسطة الأجل كحملة السندات الطويلة والمتوسطة الأجل نجد بأن اهتمامهم ينحصر في ضمان سلامة أصل القرض وفي انتظام سداد الفوائد السنوية. ومن خلال اطلاعهم على المعلومات المحاسبية تتضح لهم هذه المسألة.

وبالنسبة للدائنين الحاليين ذوي الديون القصيرة الأجل، كالائتمان التجاري من جانب الموردين وقروض قصيرة الآجل من البنوك وغيرها من الديون التي تدخل ضمن هذا النوع، نجد بأن هؤلاء يهتمون بمدى قدرة المؤسسة على سداد هذه الالتزامات في مواعيدها ، مما يجعل المعلومات المحاسبية بالنسبة لهم أمرا ضروريا لمعرفة نتائج الأعمال الجارية وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الآجل.

أما الدائنون المحتملون فإنهم يهتمون بمدى تشبع المؤسسة بالديون ومدى قدرتها على السداد ولا يمكنهم معرفة ذلك إلا بعد حصولهم على المعلومات المحاسبية التي تخص المؤسسة المعنية.

3-4- العملاء

يهتم العملاء بالمعلومات المحاسبية للمؤسسة للتأكد من مركزها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

3-5- العاملون ونقاباتهم

إن العاملين ونقاباتهم يستفيدون أيضا من المعلومات المحاسبية، فعلى أساسها يمكنهم المساومة فيما يتعلق بتحديد الأجور والمكافآت والحوافز وتحسين ظروف العمل وتهيئة المصالح الاجتماعية.

3-6- الجهات الحكومية المعنية: من أهمها الوزارة المكلفة بالقطاع الذي تنشط فيه المؤسسة، إدارة الضرائب، أجهزة الرقابة الأجهزة المكلفة بالإحصاء والتخطيط وغيرها. فكل جهة من هذه الجهات تهتم بالمعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة بما يهم اختصاصاتها.

3-7- أطراف أخرى

هناك أطراف عديدة تدخل ضمن هذا العنوان كالمنافسين، الباحثين، وسائل الإعلام وغيرهم.

4- طرق تحديد احتياجات المستفيدين من المعلومات المحاسبية

هناك ثلاث طرق لتحديد احتياجات المستفيدين من المعلومات المحاسبية وهي:[1]

4-1- طريقة الاستفسار: ويقصد بهذه الطريقة سؤال صانعي القرار عن احتياجاتهم من المعلومات المالية والمحاسبية، وذلك من خلال المقابلة الشخصية أو باستخدام قوائم الاستقصاء، إلا أن هذه الطريقة غالبا ما تنقصها الفعالية خاصة في الواقع العملي للوصول إلى قرار مالي فعال، نظرا لعدم قدرة صانعي القرار من تحديد احتياجاتهم بالشكل الدقيق، وكذا عدم تمكنهم من معرفة كل جوانب المشكلة المعروضة أمامهم، وهو بطبيعة الحال ما يؤثر سلبا على صنع القرار المالي.

4-2- طريقة تحليل المعلومات: تعتمد هذه الطريقة على تحليل المعلومات الحالية ودراسة سلوك وتصرفات صانعي القرار في استخدامها، ومن ثم تقدير احتياجاتهم وتحديدها، وذلك من خلال الاستعانة بخبرة القائمين على نظام المعلومات المالي والمحاسبي لاسيما المحاسبين، إلا أن هذه الطريقة أيضا لا تخلو من بعض الانتقادات المتمثلة

---

[1] قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، مرجع سابق، ص ص56-58.

خاصة في كون أن النظام قد يستمر في إنتاج نفس المعلومات في حين أن احتياجات صانع القرار في تغير مستمر، وهو أيضا ما يؤثر سلبا على صنع القرار.

4-3- طريقة تحليل القرار: تعتمد هذه الطريقة على ضرورة معرفة أفراد نظام المعلومات المحاسبي بكل متطلبات عملية صنع القرار، وذلك لأجل تحديد المعلومات المطلوبة فعلا، وتتطلب هذه الطريقة ضرورة مسايرة نظام المعلومات المحاسبي للتغيرات المستمرة في متطلبات صانع القرار من المعلومة، وبالتالي فإن هذه الطريقة لها اثر ايجابي على صنع القرار المالي.

المطلب الثالث: المعلومات المحاسبية وحاجة الإدارة إليها

كما هو معلوم تعد إدارة المؤسسة من بين مستخدمي المعلومات المحاسبية وبالتالي فهي بحاجة ماسة لهذه المعلومات وذلك للاعتبارات التالية:

أ- ازدياد أهمية المعلومات بصفة عامة منها بالخصوص المعلومات المحاسبية في المؤسسات بمختلف أنواعها لأنها تمكن هذه الأخيرة من تحقيق أهدافها بالاستخدام العقلاني للموارد المتاحة.

ب- إن إدارة الوحدات الاقتصادية أصبحت تعتمد اعتماداً كليا على المعلومات الكمية والمالية المتعلقة بجوانب النشاط المتعددة داخل الوحدة وخارجها حتى تتمكن من القيام بوظيفتها الرئيسية وهي الاستثمار الأمثل لما تحت يدها من موارد مادية وبشرية.[1]

ج- إن الحاجة للمعلومات تظهر في جميع مجالات العمل البشري فهي أساس صناعة المعرفة، كما تعد المعلومات مورداً قومياً ومصدراً هاماً للقوة السياسية والاقتصادية وأن الأفراد الذين يمتلكون المعلومات يكونون أقدر من غيرهم على اتخاذ قراراتهم وتسيير وظائف منشأتهم.[2]

د- ويتفق الكُتاب فيما بينهم على أن المعلومات تعد بمثابة شريان التنظيم والتي يكون لها تأثير في الاتصال بين المستويات التنظيمية كما أنها الأساس الذي تعتمد عليه الإدارة في اتخاذ قراراتها.[3]

هـ- إن ازدياد أهمية المعلومات وحاجة الإدارة إليها على جميع المستويات في العصر الحديث يعود إلى العوامل التالية:[4]

- كبر حجم المشروع وتعدد أوجه نشاطه، أدى إلى ازدياد حاجة الإدارة إلى المعلومات لتأدية وظائفها.

---

[1] سالم منير محمود، المحاسبة الإدارية، دار النهضة، القاهرة، مصر، ص08.

[2] عبد الحميد طلعت اسعد، وآخرون، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1992، ص79.

[3] عبد الحميد طلعت اسعد وآخرون، مرجع سابق، ص79.

[4] جمعة أحمد توفيق، جاب الله رفعت محمد، نظم المعلومات المحاسبية بين النظري والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 1986، ص10.

- زيادة تعدد التكنولوجيا والآلات المستخدمة في المنظمة، أدى إلى زيادة أهمية المعلومات بالنسبة للإدارة وذلك للوقوف على حالة المشروع ومدى تقدمه.
- تقدم وسائل النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية، أدى إلى ضغوط على الإدارة لاتخاذ قرارات بالسرعة الملائمة ومن ثم احتياجها إلى معلومات وبسرعة لترشيد قراراتها.

و- إنتاج واستغلال المعلومات المحاسبية يمكن المؤسسة من تحقيق أهداف معينة منها وفائها بالتزام الإفصاح تجاه بقية مستخدمو هذه المعلومات هذا من جهة والقيام بوظائفها الأساسية كالتخطيط، الرقابة وغيرها ومن ثم صنع القرارات من جهة أخرى.

المبحث الثالث: علاقة جودة المعلومات المحاسبية بصنع القرار

بعد أن تطرقنا في المبحثين السابقين إلى نظام المعلومات المحاسبية باعتباره منتج المعلومات المحاسبية، والى مفاهيم عامة حول هذه الأخيرة، نحاول في هذا المبحث التطرق بشيء من التفصيل إلى مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية، وأخيرا دراسة العلاقة بين جودة هذه المعلومات وصنع القرار.

المطلب الأول: جودة المعلومات المحاسبية

مع تزايد أهمية القرارات ذات الطابع الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية ازدادت الحاجة إلى معلومات مفيدة من بينها المعلومات المحاسبية التي تستخدم لأجل صنع قرارات جيدة وفعالة.

1. مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص النوعية التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية المفيدة، أي أن توافر هذه المعلومات على تلك الخصائص يجعلها ذات فائدة كبيرة للأطراف المختلفة المستفيدة منها.

جودة المعلومات المحاسبية: " تعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها."[1]

ويرى أحمد عبد الرحمن المخادمة أن المعلومات المحاسبية النابعة عن النظام المحاسبي، وكما هو معروف يجب أن تتمتع بجودة عالية وفقاً للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كي يستطيع أصحاب المصالح اعتمادها لأجل اتخاذ القرارات المختلفة وفقاً لحاجة كل منهم.

كما أن المعلومات المحاسبية تعد عنصرا هاما من عناصر الإنتاج التي لها دور هام في تحديد فعالية وكفاءة المنشآت، لذلك سعت المنشآت إلى تصميم وبناء أنظمة متطورة من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المنشآت، وذلك لضمان وصول المعلومات الجيدة والدقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة.[2]

وما يلاحظ عن خصائص المعلومات المحاسبية هو أنه لا يوجد اتفاق بين مختلف الهيئات المحاسبية المعروفة عالميا بشأن الخصائص النوعية المطلوبة في المعلومة المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات حيث نحد بأن هذه الخصائص تختلف من هيئة إلى أخرى. ونفس الملاحظة تنطبق على مختلف الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع إلا أن الكثير من الباحثين يركزون في دراساتهم على أربع خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية تقسم على النحو التالي:

- خاصيتان رئيسيتان هما: الملاءمة والموثوقية حيث كل واحدة منهما تتطلب توافر عدة خصائص فرعية؛
- خاصيتان ثانويتان هما: الثبات (الانتظام) والقابلية للمقارنة.

وفيما يلي بيان هذه الخصائص:

1-1- الخصائص الأساسية

1-1-1- الملاءمة

---

[1] محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، مصر، العدد الأول، 2005، ص26.

[2] أحمد عبد الرحمن المخادمة، أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية – "دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية"، مجلة المنارة، المجلد13، العدد2، 2007، ص254.

الملاءمة تعني "أن تكون للمعلومات القدرة على التأثير على عملية اتخاذ القرار، ولذلك من الواجب أن تكون للمعلومات المحاسبية قدرة تنبؤية حتى تكون ملائمة. وبصفة عامة تعتبر المعلومات ملائمة إذا كان عدم وجودها من شأنه اتخاذ قرار مختلف عن ذلك الذي يتخذ في حالة وجودها."[1]

تعتبر المعلومات ملائمة ــ أو ذات علاقة وثيقة بقرار معين ــ إذا كانت تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار، شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة.[2]

مما سبق يمكن استنتاج أن درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية تقاس بمدى تأثيرها على صانع القرار ومساعدته للتوصل إلى القرار، والملاءمة هي على نوعين هما:

النوع الأول: الملاءمة العامة (المطلقة): تتمثل في الملاءمة التي تتحقق عندما تكون المعلومات متلائمة مع احتياجات أكبر عدد من مستخدميها.

النوع الثاني: الملاءمة الخاصة (النسبية): تتمثل في تلك الملاءمة التي تتحقق عندما تكون المعلومات متلائمة مع احتياجات أحد مستخدميها دون آخرين.

وحتى نكون المعلومات المحاسبية ملائمة يشترط أن تتوافر فيها الخصائص الفرعية التالية:

أ- **القدرة على التنبؤ بالمستقبل:** يعتبر التنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل.

حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن يكون لها قدرة على التنبؤ بالأحداث, أي القدرة على مساعدة متخذ القرار في التوصل إلى تنبؤات صادقة نوعاً ما عن النتائج المتوقعة في المستقبل. أو أن تؤدي هذه المعلومة إلى تعزيز أو تصحيح توقعاته الحالية و تخفيض أو تقليل درجة المخاطرة وعدم التأكد.[3]

ب- **التغذية العكسية:** إن المعلومات تقدم تغذية عكسية عن الأعمال التاريخية والتي تساعد على تأكيد أو تصحيح التوقعات الأولية وهذه المعلومات يمكن أن تستخدم للمساعدة في التوقع للنتائج المستقبلية, وعادة ما تقدم المعلومات الملائمة تغذية عكسية وقيمة تنبؤية في نفس الوقت. فالمعرفة الخاصة بالأنشطة والآثار السابقة تؤدي إلى تحسين قدرة متخذ القرار على توقع النتائج الخاصة بالأعمال المماثلة المستقبلية وبالتالي فبدون معرفة عن الماضي فإن أساس التنبؤ يكون غير مكتمل.

ج- **التوقيت:** يقصد به أن يتم الحصول على المعلومات في وقت مناسب مع وقت الحاجة إليها وإلا فقدت الفائدة المرجوة منها.

د- **التقييم:** وهو أن تكون للمعلومات قيمة يمكن تحديدها ومقارنتها مع تكلفة الحصول على تلك المعلومات.

هـ- **القابلية للفهم والاستيعاب:** يقصد بها أن يكون بإمكان مستخدم المعلومات المحاسبية فهمها واستيعاب مدلولاتها لكي يستفيد منها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى.

---

[1] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1990، ص ص 109-110.

[2] مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية، وثيقة انترنت متوفرة على الموقع www.world-acc.net، تاريخ الاطلاع 2010/09/01.

[3] إيناس شيخ سليمان، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في ظل ظروف عدم التأكد، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2010/2009، ص44.

1-1-2- الموثوقية (إمكانية الاعتماد على المعلومات)

تكون المعلومات موثوق بها عندما يجد المستفيد منها أنها تعكس الأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها بصدق وموضوعية وغيرها من الخصائص الفرعية التي نتناولها فيما يلي:

أ- المصداقية: يقصد بها توافق المعلومات المحاسبية مع الأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها وذلك بكل أمانة وصدق.

ب- الموضوعية: يقصد بها إعداد المعلومات المحاسبية بعيدا عن كل تحيز.

ج- القابلية للتحقق: يقصد بها إمكانية الوصول لنفس المعلومات من قبل جهات أخرى بشرط أن تكون هذه الأخيرة مستقلة وتستخدم نفس الطرق والأساليب للقياس المستخدمة عند إعدادها.

د- الشمول: بمعنى أن تكون المعلومات المحاسبية كاملة وأن تشمل كل الأحداث الاقتصادية دون أي حذف حتى لا تصبح مضللة.

1-2- الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

1-2-1- الثبات (الاتساق)

يقصد به الانتظام في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية في المؤسسة وعدم تغييرها من دورة إلى أخرى دون أن يكون ذلك قاعدة مطلقة، إذ يمكن تغييرها بشرط وجود ما يبرر ذلك وينتظر منه أن يؤدي إلى الحصول على معلومات ذات جودة أحسن إضافة إلى وجوب الإفصاح عن ذلك في الدورة التي حدث فيها مع توضيح الآثار المترتبة.

1-2-2- القابلية للمقارنة

يقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية في المكان والزمان بمعنى أن يكون بالإمكان إجراء المقارنة بين معلومات محاسبية لعدة فترات لنفس المؤسسة، كما يمكن إجراؤها بين معلومات محاسبية لعدة مؤسسات مماثلة. والهدف من هذه المقارنة هو تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف في المعلومات المحاسبية والتوصل إلى أخذ فكرة عن مسائل معينة.

وكلما كانت للمعلومات المحاسبية قابلية المقارنة ازدادت منفعتها بالنسبة للمستفيدين منها، مع الإشارة إلى أن هذه الخاصية تتأثر بمبدأ الثبات (الانتظام) في الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة، إذ كلما تم الالتزام بمبدأ الثبات، كلما اكتسبت المعلومات المحاسبية القابلية للمقارنة.

2. معايير جودة المعلومات المحاسبية

توجد عدة معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية يمكن تحديدها بصفة عامة على النحو التالي:[1]

[1] مؤيد الفضل، عبد النصر نور، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص306.

2-1- الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل ولاشك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبنى عليه القرار تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من عدم التأكد. لذا غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

2-2- المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية:

أ- المنفعة الشكلية: وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.

ب- المنفعة الزمنية: وتعنى ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة ومن ثم فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلا يعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.

ج- المنفعة التقييمية والتصحيحية: وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

2-3- الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدي تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات.

2-4- التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات.

ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ مثل نماذج التنبؤ بالمراكز المالية أو كمدخلات لنماذج الاختبار من بين بدائل القرارات الإدارية.

2-4- **الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن تزيد من قيمة المعلومات

3. قيود خصائص جودة المعلومات المحاسبية

حتى يمكن توفير المعلومات بالخصائص السابقة الذكر ينبغي أن تجتاز أربعة قيود هي:[1]

3-1- الأهمية النسبية للمعلومة

تكون المعلومة ذات أهمية إذا كان هناك توقع معقول بأن معرفة هذه المعلومة أو أثرها على نتائج القياس والتقويم يمكن أن يؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية، فأهمية عنصر معين تعتبر مسألة نسبية، فما يكون مهما بالنسبة لمؤسسة معينة، قد لا يكون مهما بالنسبة لمؤسسة أخرى، فأهمية عنصر ما لا تعتمد على مقداره فقط ولكن تعتمد أيضا على طبيعته وعلاقته بباقي العناصر.

3-2- العلاقة بين تكلفة المعلومة والمنفعة المتوقعة منها

تعتبر المعلومات سلعة كأي سلعة أخرى من حيث أن قيمتها يجب أن تزيد عن التكلفة لتكون هذه المعلومات مرغوبا فيها. وتتمثل تكاليف المعلومات في تكاليف تجميع البيانات ومراجعتها، وكذلك تكاليف نشرها وتحليلها، أما منفعتها فتتمثل في قدرة المعلومات على تحسين عملية اتخاذ القرار, ولذلك فإنه عند اتخاذ لإنتاج أو الحصول على مزيد من المعلومات أن يؤخذ في الاعتبار معيار تكلفة هذه المعلومات والمنفعة المتوقعة منها فعند إعداد القوائم المالية للأغراض الخارجية هناك قيد يحكم سلوك المحاسب في هذا الصدد وهو ضرورة تحليل العلاقة بين تكلفة مزيد من المعلومات والمنفعة المتوقعة منها. وعموما فان تحليل مثل هذه العلاقة يعتبر أمرا صعبا, لأنه يصعب بالغم من إمكانية قياس تكاليف المعلومات, إلا انه يصعب في كثير من الأحوال قياس المنفعة المتوقعة منها لصعوبة التعبير عنها كميا.

3-3- التحفظ عند إجراء القياس والتقويم المحاسبي

ويعني التحفظ إتباع درجة من الحرص عند ممارسة الأحكام المطلوبة لإجراء التقديرات اللازمة في ظل ظروف عدم التأكد لدرجة أن الأصول أو الدخل لا يقرر عنهما بأكثر من اللازم والالتزامات أو المصروفات لا يقرر عنهما بأقل من اللازم. مع ذلك فممارسة التحفظ لا تسمح على سبيل المثال بخلق احتياطات سرية أو مخصصات أكثر من اللازم لأن القوائم المالية سوف لا تكون محايدة وبالتالي لا تتوافر فيها خاصية إمكانية الاعتماد عليها, ويعتبر التحفظ من القيود التقليدية التي خضع لها المحاسب وهو بصدد تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها, ووفقا لهذا القيد يجب أن يكون المحاسب أكثر حيطة وحذر عند قياس نتيجة الأعمال وتقويم عناصر المركز المالي, وعادة يكون للتحفظ أهمية كبيرة عندما تنطوي الأمور على تقديرات وأحكام شخصية وفي مثل هذه الحالات يجب أن تعتمد تقديرات المحاسب على المنطق السليم وأن يختار الأساليب المحاسبية التي تؤدي إلى ذكر الحقائق بأكبر أو أقل من قيمتها ويعني هذا القيد من ناحية أخرى أنه إذا كانت هناك خسارة متوقعة يجب أن تؤخذ في الاعتبار ومن الأمثلة العملية لمفهوم التحفظ في المحاسبة: تقييم المخزون السلعي بالقيمة الأقل من التكلفة أو سعر السوق.

---

[1] سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 14 و15 أفريل 2009، ص ص08-09.

ويقضي هذا المفهوم بمراعاة الحيطة والحذر لضمان عدم المبالغة في الأرباح أو في تحسين المركز المالي ومن البديهي أنه لا يجب المغالاة في الحيطة والحذر , فلا يجب تعمد تخفيض الدخل أو التأثير على المركز المالي بطريقة تؤدي إلى سوء الفهم أو التأثير السلبي على مستخدمي المعلومات المحاسبية.

3-4- الاستجابة للأعراف السائدة في مجال الممارسة في بعض المجالات المتخصصة

قد يكون من الصعوبة تطبيق بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في بعض المجالات بسبب طبيعتها الخاصة ومن الأمثلة الشائعة في هذا الصدد ما يتبع في البنوك حيث تقوم استثمارات في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) وفقا لقيمتها التجارية (أي سعر البيع المطبق في السوق) في نهاية الفترة المحاسبية, ويعد ذلك خروجا على مبدأ التكلفة التاريخية, وخروجها على مبدأ الاعتراف بالإيرادات عند البيع.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية ومحددات استخدام خصائصها النوعية

1. العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

هناك عوامل عديدة تؤثر بطريقة أو بأخرى في جودة المعلومات المحاسبية لاسيما منها خاصيتي الملاءمة والموثوقية. وسنتناول بعض من هذه العوامل على النحو التالي:

1-1- النظام المحاسبي المطبق

إن النظام المحاسبي الذي يضعه المشرع في الدولة يتضمن قواعد وأحكام لتنظيم العمل المحاسبي في الكيانات الملزمة بتطبيقه، وهذه القواعد والأحكام تؤثر على الوثائق والتقارير المعدة كتلخيص لذلك العمل المحاسبي من حيث نوعها، عددها، شكلها، محتواها، ومن ثم جودتها. فمثلا في الجزائر كانت المؤسسات الاقتصادية تطبق المخطط المحاسبي الوطني الذي صدر في سنة 1975م إلى غاية صدور النظام المحاسبي والمالي لسنة 2007 والذي دخل حيز التطبيق في سنة 2010م، ووجهت للأول انتقادات عديدة نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- اعتماده على مبدأ التكلفة التاريخية والذي جعل عملية المقارنة الزمنية بين القوائم المالية تفقد معناها نظرا لموجة التضخم التي عرفتها الجزائر خاصة في العقدين الماضيين.

- لا تزود القوائم المالية المعدة وفق قواعده وأحكامه مستخدميها بمعلومات حول الأنشطة المستقبلية و التكاليف و الإيرادات المتوقعة للمؤسسة الاقتصادية المعنية.

- القوائم المالية التقليدية التي جاء بها المخطط المحاسبي لسنة 1975 لا تمكن المستثمرين من معرفة أسباب تغيرات الخزينة و العوامل المتحكمة فيها، فالميزانية الختامية تظهر الخزينة كرصيد فقط، وهكذا يصعب عليهم متابعة تطور وضعية التوازن المالي للشركة التي يستثمرون فيها.

وقد جاء النظام المحاسبي والمالي لسنة 2007 ليعوض المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 ويسد النقائص

الواردة فيه حتى يتسنى للمؤسسات المطالبة بتطبيقه إعداد قوائم وتقارير مالية تتضمن معلومات تتميز بالجودة المطلوبة وتكون ذات منفعة أكثر بالنسبة لمستخدميها.

1-2- حوكمة الشركات

لقد عرف البعض حوكمة الشركات بأنها: "مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح فيها وذلك عن طريق الإجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شئون الشركة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بها وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة."[1]

كما عرفها كاتب أخر بقوله: "إن هذا المفهوم يؤكد العمل بمبادئ الشفافية والمراقبة والمساءلة المالية والإدارية داخل الشركات بما يحميها من أن تلقى ذات مصير الشركات المنهارة."[2]

في ضوء طبيعة الأبعاد المحاسبية لعملية حوكمة الشركات (المساءلة والرقابة المحاسبية، الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، دور المراجعة الداخلية، دور المراجع الخارجي، دور لجان المراجعة، تحقيق الإفصاح والشفافية، وغيرها) وانعكاساتها علي المعلومات المحاسبية، أشار إبراهيم خليل إلي النقاط التالية:[3]

أ) بالرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لعملية حوكمة الشركات سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية ،إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في الشركات.

ب) إن الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة تغطي ثلاث مراحل من العمل المحاسبي وهي:

- ✓ مرحلة الرقابة علي العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما: الرقابة القبلية والآخر الرقابة البعدية للعمل المحاسبي.
- ✓ مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم و متابعة الأداء وإدارة الأرباح، وانتهاءً بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.
- ✓ مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

---

[1]Demirag , I.,& et al., Corporate Governance: Overview and Research Agenda, British Accounting Review , Vol. 32 , 2000 ,PP341-354

نقلا عن محمد أحمد إبراهيم خليل، مرجع سابق، ص07.

[2] وابل علي الوابل، كارثة انهيار بعض الشركات العالمية العملاقة من منظور محاسبي، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، السنة التاسعة، العدد 36، ديسمبر 2002، ص04.

[3] محمد أحمد إبراهيم خليل، المرجع السابق، ص14.

ج) إن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية هو إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الاستخدامات المتعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية والتي عن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف تجاه الوحدة الاقتصادية، لذا تصبح هذه المعلومات من الأهمية بدرجة أن تعد بمستوى شامل من الجودة بحيث يمكن الاعتماد عليها، وفي ذات الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الوحدة الاقتصادية وإدارتها.

وقد أثبتت الدراسة التطبيقية التي قام بها إبراهيم خليل وجود ارتباط معنوي بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

وتناولت دراسة Good and Seow تأثير آلية حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ودور المديرين والمراجعين في ذلك بالتطبيق على الوحدات الاقتصادية في سنغافورة، وقد خلصت هذه الدراسة إلي تأكيد دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في عملية الحوكمة وفي تحقيق جودة التقارير المالية.[1]

1-3- استخدام الحاسوب

إن استخدامات الحاسوب متعددة، منها استخدامه في إطار نظام المعلومات المحاسبي لأجل معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات محاسبية تتصف بالخصائص التي تجعلها مفيدة من جميع جوانبها للتوصل لقرارات رشيدة.

ويرى وائل إبراهيم الراشد أن في السنوات الأخيرة زادت قدرة نظام المعلومات المحاسبية على الوفاء بالاحتياجات المطلوبة من المعلومات عند اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية وخاصة الأسهم، وذلك نتيجة لتحسن وسائل القياس وتشغيل وتحليل المعلومات باستخدام أنظمة الكمبيوتر المتطورة، حيث أدى ذلك إلى خلق وإتاحة العديد من النماذج المختلفة والمتعلقة بالتنبؤ بأسعار الأوراق المالية.[2]

وأشارت نتائج دراسة خليل الرفاعي وآخرون سنة 2009 أن المتغيرات الفرعية المتعلقة بنوعية الحواسيب المستخدمة وملاءمة البرمجيات المستخدمة هي أكثر متغيرات استخدام الحاسوب تأثيرا في خصائص المعلومات المحاسبية الأربعة (الملاءمة، الموثوقية، الثبات، والقابلية للمقارنة) وأن المتغيرات الفرعية المتعلقة بالدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب وسهولة الاستخدام ليس لها أثر في خصائص المعلومات المحاسبية.[3]

1-4- اعتماد كل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة

يرى رضا إبراهيم صالح أنه فيما يتعلق بالخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية يتضح أن كلا من مدخلي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة له ايجابياته وسلبياته على تلك الخصائص. وقد أورد بأن دراسة كيسو "KIESO" وآخرون سنة 2005 أوضحت أنه بالرغم من تأييد مستخدمي البيانات المالية لمبدإ التكلفة التاريخية إلا أنهم يرون أن هناك فائدة كبيرة لإظهار بنود من الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة في تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات مفيدة في تقدير القيمة السوقية للمنشأة.

---

[1] Good Win , Jenny and Jeanl . Seow, the Influence Of Corporate Governance Mechanisms On The quality Of Financial Reporting and Auditing Perceptions Of Auditors and Directors in Singapore , Accounting and Finance , vol. 42 ,2002 , PP 195 – 221.

نقلا عن محمد أحمد إبراهيم خليل، مرجع سابق، ص9.

[2] وائل إبراهيم الراشد، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت، جامعة الكويت، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثالث، العدد الأول، ماي1990، ص28.

[3] خليل الرفاعي وآخرون، أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين (دراسة حالة سوق عمان المالي)، المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009، ص09.

كما أورد أن دراسة كارول "CARROLL" وآخرون سنة 2003 أظهرت بعض الانتقادات لمحاسبة القيمة العادلة بعد ظهور معيار المحاسبة الأمريكي (SFAS 133) حول محاسبة المشتقات المالية، وتمحورت هذه الانتقادات حول الأثر الذي يلعبه القياس الدوري والمنتظم لتحركات السوق على أصول والتزامات الشركة، وهو ما يؤدي إلى تقلبات في الدخل، والذي ينتج عنه تغير متعدد في القوائم المالية. وفي المقابل يعتقد أنصار القيمة العادلة بأن التغير يمكن أن يكون ثمنا لثقة المستثمر، وبالنسبة لموثوقية القيمة العادلة مقارنة مع محاسبة التكلفة التاريخية فإنها تكون موثوق بها وملائمة في اليوم الذي تسجل فيه. وأن أنصار ومؤيدي كل من القيمة العادلة والتكلفة التاريخية يوافقون على أن صفتي الموثوقية والملاءمة على درجة كبيرة من الأهمية، ولكن أنصار القيمة العادلة يركزون على الملاءمة، بينما أنصار التكلفة التاريخية يضعون تركيزا على الموثوقية.

وأورد أيضا أن آل عباس في دراسته سنة 2008 تطرق إلى المعيار المحاسبي الأمريكي 157 بعنوان قياس القيمة العادلة الذي كان يبدو مثاليا وتطورا هائلا في الفكر المحاسبي. هذا المعيار بدت حوله خلافات شديدة وتم تعليقه من قبل هيئة تنظيم وتداول الأوراق المالية الأمريكية على إثر ما وجه إليه من اتهامات بالضلوع في إفلاس البنوك ومؤسسات الاستثمار الأمريكية بعد أن شهد العالم خلال عام 2008 أزمة مالية عالمية وتم اتهام معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها تعد من أهم أسباب نشوء تلك الأزمة.[1]

2. المشكلات والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

إن استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يواجه عدة مشكلات ومحددات لخصت على النحو التالي:[2]

أ- احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية (أي الملاءمة والموثوقية). إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلاً قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة.

ب- احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب؛ ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية.

ج- ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة؛ لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر. (اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعد مفيداً وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

د- كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها. (اختبار التكلفة/ العائد). فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة، وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم

---

[1] رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية، مجلة كلية التجارة العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم2، المجلد رقم 46، يوليو 2009، ص ص02-03.

[2] أحمد عبد الرحمن المخادمة، مرجع سابق، ص ص270-271.

إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها، وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.

ه- قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أن مستخدمها تواجهه صعوبة فهمها، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه. على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب.

بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة. إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات (أو الشركة) بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة.

المطلب الثالث: نماذج عن أنواع القرارات وأثر جودة المعلومات المحاسبية عليها.

بعد أن أخذنا فكرة عن المعلومات المحاسبية من خلال معرفة أنواعها والخصائص النوعية لجودتها، نستعرض فيما يلي أثر جودة هذه المعلومات على بعض القرارات الاقتصادية، وفي هذا الإطار سنحاول التركيز على القرار الاستثماري بنوعيه الرأسمالي والمالي.

1. دور المعلومات المحاسبية في صنع القرارات

تعتبر عملية صنع القرارات ذات أهمية كبيرة في تسيير المنظمات بمختلف أنواعها وهي العملية التي تتطلب عنصرا أساسيا ألا وهو المعلومات بمختلف أنواعها لاسيما منها المعلومات المحاسبية التي تستعمل أكثر في منظمات الأعمال باعتبارها تتميز بخصائص نوعية تجعلها مفيدة في صنع الكثير من القرارات في مثل هذه المنظمات.

يؤكد البدوي أن المعلومات المحاسبية تتميز عن غيرها من المعلومات الوظيفية بأنها كمية وقابلة للتحقق من صحتها لذلك فإنها تعتبر أكثر فاعلية في مساعدة متخذي القرارات في الوصول إلى الحلول المناسبة.[1]

ويرى محمد البحيصي[2] من جهته أن نظام المعلومات المحاسبي كجزء من نظام المعلومات الرئيسي في المنشأة، يجب أن يؤدي واجبه في دعم العملية الإدارية، وفي هذا المجال فإن عمله يتركز على الحصول على البيانات وتشغيلها وتحويلها إلى معلومات صالحة للاستخدام في عمليات اتخاذ القرارات، وبناء عليه فإن المنتج النهائي (المخرجات) لنظام المعلومات المحاسبي (القوائم المالية) تعتبر أداة دعم للقرار الإداري. في هذا المضمار نجد بأن ديمسكي وكريبس (Demski and Kreps) أشارا إلى أن تأثير المعلومات المحاسبية على القرارات الإدارية ينقسم إلى

---

[1] منصور البدوي ، دراسات في الأساليب الكمية واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987، ص 53.

[2] عصام محمد البحيصي، مرجع سابق.

درجتين: الأولى تقوم على أن المعلومات المحاسبية تسهل عملية اتخاذ القرار من خلال تزويد قدر اكبر من المعلومات حول موضوع القرار لمن سوف يقوم باتخاذه؛ أما الثانية فتعتمد على قيام متخذ القرار باستخدام المعلومات المتاحة. ومن هنا يمكن القول بأن الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات ينبع من صلاحية هذه المعلومات، ودرجة الصلاحية هنا تعتمد على عوامل كثيرة، منها: الهدف من استخدام المعلومات، والطرف الموجهة إليه المعلومات وإلى أي حد تشبع هذه المعلومات احتياجاته المعلوماتية، وما هي البدائل المتاحة لهذه المعلومات، وتوقيت إصدار المعلومات.

2. أثر جودة المعلومات المحاسبية على القرارات الاستثمارية

لتوضيح أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرارات نكتفي في هذا البحث بتناول نموذجين من القرارات ألا وهما القرارات الاستثمارية الحقيقية (الرأسمالية) والقرارات الاستثمارية المالية وذلك نظرا لأهميتها في الحياة الاقتصادية للمؤسسة أو للمجتمع ككل. فبالنسبة للنموذج الأول أي القرارات الاستثمارية الحقيقية نجد بأن مستعمل المعلومات المحاسبية هو طرف داخلي يتمثل في إدارة المؤسسة المستثمرة التي تساعدها المعلومات المحاسبية الجيدة في اختيار الاستثمار الأكثر نفعا، أما بالنسبة للنموذج الثاني ألا وهو القرارات الاستثمارية المالية نجد في هذه الحالة بأن مستعل المعلومات المحاسبية هو طرف خارجي يتمثل في المستثمرين في الأوراق المالية الذين يبحثون عن معلومات ذات جودة تفيدهم فيما يخص قرار الاستثمار في أسهم المؤسسة من عدمه.

2-1- تعريف الاستثمار

عرف كاضم جاسم العيساوي الاستثمار "بأنه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي, وذلك قصد الحصول على منفعة مستقبلية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي."[1]

كما قدم نفس الكاتب تعريفا آخر للاستثمار كما يلي: "يقصد بالاستثمار التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة و لفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة, وعن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم و ذلك مع توفير عائد مقبول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقق هذه التدفقات."[2]

يعرف الكاتب"erre ConsoPi" الاستثمار من ناحيتين:[3]

- **من الناحية المالية:** يعني الاستثمار تخصيص أموال لحيازة أصول صناعية أو مالية, فهو إذا قرار تعبئة للأموال, أي وضع نفقات بهدف تحقيق أرباح خلال عدة فترات.

- **من الناحية المحاسبية:** يرتبط مفهوم الاستثمار مباشرة بتخصيص نفقات إلى مجموعة الأصول الثابتة (قيم مادية، مالية، ومعنوية).

---

[1] كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات، دار المناهج، عمان، الأردن، 2001، ص16.

[2] كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق ، ص 16.

[3] Pierre. Conso, Gestion Financière de l'entreprise, Editions Dunod, Paris, France; 1996, p53.

2-2- أنواع الاستثمار

حسب الأستاذ عمر صخري فإن الاستثمارات تنقسم إلى نوعين أساسيين هما:[1]

2-2-1- الاستثمار الحقيقي: وهو يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع أي زيادة طاقته الإنتاجية كشراء آلات ومعدات ومصانع جديدة.

2-2-2- الاستثمار الظاهري: يتألف من الاستثمارات التي لا ينتج عنها سوى انتقال ملكية السلع الرأسمالية من يد إلى أُخرى دون أي زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع وهو على قسمين:

أ) استثمار مالي: ويتمثل في شراء الأوراق المالية كالأسهم والسندات.

ب) **استثمارات في الموجودات المستعملة:** يتمثل في شراء سلع إنتاجية مستعملة كالآلات والمعدات ومصانع كانت موجودة من قبل.

ويمكن تصنيف الاستثمارات كما يلي:

الاستثمار الرأسمالي: هو الاستثمار في الأصول الحقيقية (المفهوم الاقتصادي) كاقتناء المعدات، الأدوات، السلع والمواد المستعملة لأجل إنتاج منتجات أو خدمات. ويسمى بالاستثمار الرأسمالي لأنه يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع أي زيادة طاقته الإنتاجية.

الاستثمار المالي: فهو الاستثمار في الأوراق المالية كشراء الأسهم والسندات.

2-3- مفهوم القرار الاستثماري[2]

يرى بلعجوز وعريوة بأن القرار الاستثماري يعتبر من أكثر القرارات مخاطرة وأهمية في حياة المؤسسة والمشروع, وذلك لما يتضمنه من أموال كبيرة تخاطر بها المؤسسة في سبيل الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية.

ويرى بلعجوز وعريوة أيضا أن طبيعة القرار الاستثماري تتفق مع القرارات الإستراتيجية من حيث الخصائص التالية:

- القرارات الإستراتيجية والقرارات الاستثمارية تعتبر من اختصاص الادراة العليا بالمؤسسة
- لها تأثير كبير على مركز المؤسسة في المستقبل
- ينطوي هذا النوع من القرارات على درجة عالية من المخاطرة وعدم التأكد
- يتأثر هذا النوع من القرارات بالقيم والتوقعات لمتخذي القرار, من حيث التنبؤ بالمبيعات, وتقدير التكاليف لعدد من السنوات المقبلة وتحديد معدل العائد على الاستثمار, ومعدل تكلفة رأس المال.

2-4- مبادئ القرار الاستثماري

يجب على المستثمر مراعاة مجموعة من المبادئ يقوم عليها القرار الاستثماري وهي:[1]

---

[1] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991، ص37.

[2] حسين بلعجوز، محاد عريوة، دور معلومات محاسبة التسيير الإستراتيجية في صنع قرارات الاستثمار الرأسمالي، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 14 و15 أفريل 2009، ص05.

أ) مبدأ الاختيار: ينتظر من المستثمر أن يمتاز بالرشد قي قراراته عندما يقدم على استثمار مدخراته وذلك بقيامه بالاختيار المناسب بين الفرص المتاحة.

ويتوقف تحقيق هذا المبدأ على وجود سوق مالية كفئة مزودة بنظام معلوماتي وهياكل قوية وذات شفافية، حيث تكون فيها كل المعلومات متاحة للجميع.

ب) مبدأ المقارنة: حتى يتسنى للمستثمر القيام بالمفاضلة بين البدائل المتاحة أمامه واختيار البديل المناسب، يتعين عليه القيام بعملية المقارنة بين تلك البدائل المتاحة بالاستعانة بأدوات التحليل والتقييم لتحديد وحصر البديل المناسب لرغباته وإمكانياته الاستثمارية التي يتميز بها.

ج) مبدأ الملاءمة: يقصد به قيام المستثمر باختيار المجال الاستثماري الذي يراه مناسبا وذلك على أساس عدة عناصر أهمها:

ـــ معدل العائد على الاستثمار؛

ـــ درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار؛

ـــ مستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر.

د) مبدأ التنوع أو التوزيع: إن اختلاف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد الناتجة عنها تتطلب من كل مستثمر الذي يريد أن يكون قراراه الاستثماري سليما مراعاة التنويع من هذه الأصول، لأجل الحد من المخاطرة الاستثمارية من خلال توزيعها هذا من جهة وزيادة العوائد من جهة أخرى.

2-5- أثر جودة المعلومات المحاسبية على القرارات الاستثمارية الرأسمالية

عندما تريد المؤسسة الاقتصادية القيام بعملية الاستثمار في الأصول الحقيقية مهما كان نوع هذا الاستثمار فإنه يتعين عليها المرور بعدة مراحل إلى غاية الوصول إلى القرار النهائي المتمثل في اختيار البديل الاستثماري الأفضل، وفي كل مرحلة يحتاج صانع القرار إلى معلومات محاسبية تكون مفيدة له في هذا الموقف.

2-5-1- أنواع الإنفاق الرأسمالي

لا تقتصر النفقات الرأسمالية على شراء الموجودات الثابتة وعلى نفقات إعدادها لتكون جاهزة للإنتاج, وإنما تشمل أنواعا أخرى هي:[2]

- نفقات التحسين: أي تلك النفقات التي تؤدب إلى تحسين الموجودات الثابتة, كنفقات تركيب تدفئة مركزية في مباني المشروع, وتؤدي نفقات التحسين إلى إطالة حياة الأصل الإنتاجية, أو زيادة قدرتها الإنتاجية العادية, أو تخفيض تكاليف الإنتاج, أو تحسين ظروف العملية الإنتاجية, مما ترتب على ذلك اعتبار نفقات التحسين نفقات رأسمالية, ويتمثل التحسين في عملية استبدال جزء بآخر يكون أحسن من سابقه, أو في عملية إصلاح على نطاق واسع.

- نفقات الإضافة (التوسع): وهي النفقات التي تصرف على احد الموجودات الثابتة فتضيف إليه شيئا جديدا, كنفقات بناء طابق جديد فوق مبنى المشروع, فهي استثمار جديد لرأس المال عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية المستغلة,

---

[1] سليمة نشنش، مرجع سابق، ص02.

[2] حسبن القاضي، مأمون حمدان، نظربة المحاسبة، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص168.
نقلا عن نهاد اسحق عبد السلام ابوهويدي، مرجع سابق، ص ص 44-45، بتصرف من الباحث.

والتوسع في شراء الأصول الثابتة, لأجل زيادة الطاقة الإنتاجية الدخول في أسواق جديدة, وتكون البدائل المتاحة إما الدخول في قرار التوسع أو عدم القيام به.

– نفقات الإحلال: هي النفقات التي تصرف للحصول على أصل جديد تعويضا لأصل قديم, كنفقات استبدال آلات إنتاجية قديمة بآلات إنتاجية جديدة.

– نفقات التعديل: هي نفقات إجراء تعديل في الأصل القائم ليتلاءم مع استعمالات جديدة كنفقات إزالة الجدران الداخلية في مبنى المشروع للحصول على قاعة واسعة.

2-5-2- مراحل عملية تخطيط مشروعات الاستثمارات الرأسمالية

إن عملية تخطيط مشروعات الاستثمارات الرأسمالية (الحقيقية) تمر بعدة مراحل هي:

- ✓ تحديد المشكلة بالتعرف عليها بدقة مع تحديد الأهداف المراد تحقيقها؛
- ✓ تحديد البدائل الممكنة المتمثلة في مختلف الخطط المقترحة التي تحقق الأهداف؛
- ✓ تقييم مختلف الخطط المقترحة؛

اختيار أفضل الخطط.

وفي كل مرحلة من هذه المراحل المشار إليها تؤدي المعلومات المحاسبية دورا هاما في مساعدة صانع القرار للتوصل إلى القرار الرشيد.

2-5-3- تحديد المعلومات المحاسبية اللازمة لتخطيط مشروعات الاستثمارات الرأسمالية

المعلومات المحاسبية التي تتطلبها عملية التخطيط هذه بمختلف مراحلها هي معلومات تتعلق بالحاضر (خاصة بالنسبة لمرحلة تحديد المشكلة بالدرجة الأولى) وبالمستقبل لأن صانع القرار يكون بحاجة إلى ما يساعده للتنبؤ لاسيما في مرحلة تقييم مختلف الخطط المقترحة وذلك عند دراسة الاحتمالات المتوقعة عند تنفيذ كل خطة مقترحة. وهذه المعلومات يتم الحصول عليها من نظام معلومات المحاسبة المالية ومن نظام معلومات المحاسبة الإدارية. كلما كانت المعلومات المحاسبية المتوفرة والمستعملة تتميز بخصائص الجودة اللازمة، كلما سمح ذلك لصانع القرار بانجاز عملية التخطيط للمشروعات الاستثمارية الرأسمالية في ظروف تتسم بالوضوح مما يؤدي إلى الابتعاد عن حالة عدم التأكد والاقتراب أكثر فأكثر من حالة التأكد.

2-5-4- أهمية المعلومات المحاسبية في تقييم الاقتراحات الاستثمارية

بعد تحديد المشكلة مع تحديد الأهداف المراد تحقيقها، تأتي مرحلة تحديد البدائل الاستثمارية الممكنة المقترحة التي يتم خلالها تقييم كل هذه البدائل وهي العملية التي تتطلب توفر معلومات محاسبية تمكن صانع القرار من تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من والى المؤسسة خلال الفترات المتعلقة بمختلف البدائل الاستثمارية وذلك بعد تقدير الإيرادات والتكاليف المتوقعة من هذه الأخيرة، ويتطلب ذلك القيام بدراسة وافية مستعملا الأساليب الكمية للتنبؤ بالمستقبل وعلى سبيل المثال يمكن استعمال الطرق الإحصائية كطريقة المربعات الصغرى وغيرها.

وهناك عدة طرق لتقييم الاستثمارات المقترحة, منها الطرق المتطورة التي تأخذ بالحسبان القيمة الزمنية لتدفقات النقدية, والطرق التقليدية التي لا تأخذ بالحسبان العمر الإنتاجي الكامل للمشروع الاستثماري والقيمة الزمنية للتدفقات النقدية. ومن أهم هذه الطرق ما يلي:[1]

أ- **طريقة صافي القيمة الحالية:** تعتمد هذه الطريقة على تفضيل الاستثمار المقترح ذو القيمة الحالية الصافية الأكبر على غيره من الاستثمارات, ويكون الاستثمار مجد إذا كان صافي القيمة الحالية موجبا, حيث:

صافي القيمة الحالية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة للاستثمار – تكلفة الاستثمار.

إن هذه الطريقة تتطلب توفر مجموعة من البيانات الأساسية التالية: مبلغ الاستثمار الأصلي, التدفقات النقدية الداخلة السنوية المتوقعة, معدل العائد المطلوب, عدد سنوات عمر المشروع, وقيمة الخردة التي يقصد بها القيمة المتبقية من الأصل بعد انتهاء عمره الافتراضي في حالة وجودها.

ب- **طريقة معدل العائد الداخلي:** معدل العائد الداخلي هو معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية مساويا للصفر.

ويستند قرار الاستثمار إلى أن المشروع يقبل إذا كان معدل العائد الداخلي اكبر من تكلفة رأس المال, ويرفض إذا كان المعدل اقل تكلفة من رأس المال.

ج- **طريقة مؤشر الربحية:** مؤشر الربحية هو تقسيم القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة, فإذا كانت قيمة المؤشر اكبر أو تساوي واحد فانه يمكن قبول المشروع, أما إذا كانت قيمة المؤشر اقل من واحد فانه لايمكن قبول المشروع.

د- **طريقة فترة الاسترداد:** يقصد بها مقدار الوقت الذي سيستغرق لتراكم التدفقات النقدية الداخلة بعد الضرائب لتغطية مبلغ الاستثمار الأصلي.

تحسب فترة الاسترداد بالعلاقة التالية:

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الاستثمار المبدئي المطلوب}}{\text{التدفق النقدي الداخل السنوي بعد الضرائب}}$$

تستخدم هذه العلاقة عندما تكون التدفقات النقدية الداخلة متساوية, أما في حالة التدفقات الداخلة غير المتساوية التي يولدها المشروع خلال عمره الإنتاجي, فان عملية إيجاد فترة الاسترداد تتم عن طريق إيجاد التدفقات النقدية المتراكمة التي يولدها المشروع خلال عمره الإنتاجي, ومن ثم تحديد الفترة التي تتساوى عندها التدفقات النقدية المتراكمة مع مبلغ الاستثمار الذي يتطلبه المشروع.

هـ- **معدل العائد البسيط (معدل العائد المحاسبي):** تعتمد هذه الطريقة في تقييم المشاريع الرأسمالية على مفهوم صافي الربح, أو صافي الدخل المحاسبي المتوقع أن يحققه المشروع خلال عمره الإنتاجي, وبخلاف الطرق السابقة التي تعتمد على التدفقات السنوية للمشروع, فان هذه الطريقة تستخدم البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للشركة, مع مراعاة أن الربح المحاسبي للمشروع الذي يحتسب على أساس الاستحقاق يختلف عن التدفق النقدي للمشروع, وخلافا لطريقة فترة الاسترداد فان طريقة معدل العائد المحاسبي تأخذ الربحية كهدف, ويؤخذ عليها أنها تتجاهل القيمة الزمنية للنقود, ويعبر عنها بالمعادلة:

---

[1] نهاد اسحق عبد السلام ابوهويدي، مرجع سابق، ص ص59-64.

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = \frac{\text{الزيادة في معدل الدخل التشغيلي السنوي المتوقع}}{\text{الاستثمار المبدئي المطلوب}}$$

وقاعدة قرار الاستثمار انه إذا كان معدل العائد المحاسبي اكبر من معدل العائد المطلوب على الاستثمار, فان المشروع يكون رابحا يمكن قبوله, وفي حالة المشاريع البديلة فانه يتم قبول المشروع الذي يحقق عائد اكبر.

2-6- أثر جودة المعلومات المحاسبية على القرارات الاستثمارية المالية

إن المستثمر في مجال الأوراق المالية يحتاج بدوره إلى معلومات محاسبية جيدة يحصل غليها من مصادر مختلفة تسمح له بصنع قرارات راشدة. فبعد التطرق إلى أنواع القرارات الاستثمارية المالية، نستعرض المعلومات المحاسبية المهمة بالنسبة للمستثمر في الأوراق المالية وكذلك المعلومات المحاسبية الداخلية وأثرها على القرارات الاستثمارية المالية.

2-6-1- أنواع القرارات الاستثمارية في مجال الأوراق المالية

في الحالات العادية يواجه المستثمر في مجال الأوراق المالية ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية هي:[1]

أ) قرار الشراء : يتمثل هذا لقرار في حيازة أصل مالي، ويلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى بأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطرة المصاحبة لهذه التدفقات النقدية، تفوق القيمة السوقية الحالية للأصل المالي محل التداول، فهذه المعادلة تكون الرغبة والحافز لدى المستثمر لاتخاذ قرار الشراء.

ب) قرار عدم التداول: يحجم المستثمر عن تداول (شراء أو بيع) أصل مالي معين عندما تكون قيمته السوقية الحالية تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، لأن في هذه الحالة تكون هناك عوائد ينتظرها المستثمر.

ج) قرار البيع: يلجأ المستثمر إلى قرار بيع أصل مالي معين بحوزته عندما تكون قيمته السوقية أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، لأن في هذه الحالة يرى المستثمر بأن هناك فرصة مواتية لتحقيق أرباح من وراء هذه العملية. بعد ذلك ينتظر الوضعيات الجديدة التي تفرزها قوى العرض والطلب في السوق المالية لصنع قرار جديد يتمثل في شراء أصل مالي أو عدمه.

2-6-2- أهم المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمر في الأوراق المالية

يوجد العديد من المعلومات المحاسبية التي تؤثر في عملية اتحاد القرارات الاستثمارية وتؤثر على حركة تداول الأوراق المالية ويتطلب الأمر نشر هذه المعلومات طالما أن المنفعة المحققة منها تفوق تكلفة النشر ويعتبر كل من ربح السهم والمبيعات من أهم مفردات المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية كما أن البيانات المتعلقة بالتدفقات النقدية لها علاقة وثيقة بالتنبؤ بتوزيع الأرباح وتكون ذات أهمية في اتخاذ قرارات الاستثمار وتتمثل هذه المعلومات في ما يلي:[2]

[1] أحمد مصيبح، الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2001-2002، ص42.

[2] سليمة نشنش، مرجع سابق، ص ص11-12.

أ) الربح المحاسبي

يعتبر الربح من المعلومات المحاسبية التي تؤثر في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية سواء بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بها، ويعتبر الربح من المعلومات التي توضح القدرة الكسبية للشركة والتي تعطي مؤشرا يبين مدى كفاءة الشركة في استخدام الموارد المتاحة لها خلال الفترة السابقة. وتمدنا أرقام الربح المحاسبي بالمعلومات عن التدفقات النقدية خلال الفترة بالإضافة إلى أن التغير في الربح السنوي يرتبط بالتغير في أسعار الأسهم، وعلى ذلك يمكن القول أن الربح المحاسبي الدفتري يمثل عاملا مهما في أسعار الأسهم. ويستخدم الربح المالي في استخراج العديد من النسب والمؤشرات مثل العائد على الاستثمار, ربح السهم التوزيعات والتي تستخدم في المجالات المتعلقة بالمقترنة بين الشركات المتماثلة في التنبؤ بأسعار الأسهم.

ولكي تكون المعلومات المتعلقة بالربحية مؤثرة على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية فإنها يجب أن تكون متاحة للجميع وان تنشر بصفة منتظمة ودورية ويتم إعدادها وفقا لقواعد وأسس ثابتة من عام لآخر كما يجب توفرها لمدة سابقة لا تقل عن خمس سنوات حتى يتم استخدامها كأساس للتنبؤ والمقارنة, كما يعتبر الربح المحاسبي من أهم المعلومات التي تؤثر على قرارات المستثمر في الأوراق المالية حيث تؤثر على قيمة السهم لما لها من اثر على ربع السهم وكذلك على القيمة الدفترية للسهم وذلك بتأثيرها على الأرباح المحتجزة التي تؤدي إلى زيادة القيمة الدفترية للسهم.

ب) ربح السهم

يمثل نصيب من الثروة المجمعة في نهاية كل عام سواء تم توزيع جزء منه في شكل قسيمات أو تم احتجازه في صورة احتياط أرباح مرحلة وقد اعتبر من أهم المعلومات المحاسبية التي تؤثر على قرارات الاستثمار, ويعتبر ربح السهم ذا فائدة لحملة الأسهم لأنه يعكس نصيب السهم في أصول الشركة كما أنه يعتبر مؤشرا مقبولا للدلالة على مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الجارية.

ج) توزيع الأرباح

يتأثر سلوك المستثمر في التعامل بالأوراق المالية ليس فقط بالأرباح التي يحققها الشركة ككل أو بربح السهم ولكنه يتأثر أيضا بقرارات توزيع هذه الأرباح فالسعر الذي يرغب المستثمر في الشراء أو البيع به يتوقف على العائد المتوقع الذي يمكن أن يحققه السهم في المستقبل وعلى درجة التأكد من تحقيق العوائد وبقائها ومن أهم هذه العوائد الأرباح الموزعة على الأسهم سواء كانت نقدا أو في شكل أسهم ممنوحة.

وتلعب المعلومات المتعلقة بتوزيع الأرباح دورا هاما في مساعدة المستثمر في اختيار المحفظة التي تحقق له أهدافه وتضمن له تعظيم العائد المتوقع مع تخفيض درجة المخاطرة التي يتعرض لها المعلومات المحاسبة المتعلقة بتوزيع الكوبونات ونسبة هذا التوزيع إلى الأرباح المحققة ومدى مسايرتها لما حققته الشركات المماثلة تعتبر من المعلومات التي تساعد في تحسين اتخاذ القرارات . كما أن معرفة المستثمر بقرارات توزيع الأرباح والأسباب التي تبنى عليها مثل هذه القرارات تعتبر من المعلومات الهامة المؤثرة على سلوكه في مجال التعامل في الأوراق المالية وتعتبر الأرباح المحققة والموزعة عاملا مؤثرا للتدفقات النقدية للشركة بالإضافة إلى دلالاتها على مستوى التشغيل في الشركة.

2-6-3- المعلومات الداخلية وأثرها على القرارات الاستثمارية المالية

سبقت الإشارة إلى أن لنظام المعلومات المحاسبي أنظمة فرعية شأنه في ذلك شأن نظم المعلومات الأخرى، فكل فرع منه ينتج معلومات محاسبية معينة.

وعليه نجد معلومات محاسبية تنتج عن نظام معلومات المحاسبة المالية مثل تلك التي ترد في الميزانية وحساب الدخل والقوائم المالية الأخرى تلزم المؤسسات بالإفصاح عنها وتوضع في متناول مختلف المستفيدين منها الداخليين والخارجيين.

كما نجد معلومات محاسبية تنتج عن نظام معلومات المحاسبة الإدارية مثل تلك التي ترد في الموازنات والتي تتعلق بخطط المؤسسة المستقبلية نحو النمو أو التوسع أو التنوع وغيرها، فهي من المعلومات الموجهة إلى إدارة المؤسسة دون سواها من المستفيدين الآخرين في غياب إلزامية الإفصاح عنها. إذا كانت هذه المعلومات تتصف بالجودة واستطاعت فئة قليلة من المستثمرين الحصول عليها بطريقة أو بأخرى، فإنها توفر لحائزيها فرصة كبيرة لجني منافع معتبرة، على حساب مستثمرين آخرين، من جراء استغلالها في صنع قراراتهم بشأن التعامل الذي يخص أسهم وسندات المؤسسة المعنية. ويمكن القول أن لهذه المعلومات أثر مزدوج على قرارات المستثمرين.

يكون أثرها ايجابيا على فئة المستثمرين الذين يتمكنون من الحصول عليها، لأنها تسمح لهم بتحقيق أرباح أو تجنب خسائر من جراء الإقدام على قرار الاستثمار المالي المناسب (سواء كان شراء، بيع، أو عدم تداول الأوراق المالية) المتوصل إليه بفضل الاطلاع على تلك المعلومات الإضافية.

يكون أثرها سلبيا على أولئك المستثمرين المفتقدين لهذا النوع من المعلومات لأن قراراتهم تكون مبنية على معلومات أقل شمولا وبالتالي أقل ملائمة، وهذا الوضع يجعلهم يحققون أرباحا ضئيلة أو لا يحققون أرباح أصلا أو يقعون في خسائر.

في هذا الصدد ترى سليمة نشنش أن لهذا النوع من المعلومات آثارا عديدة على المستثمرين وعلى كفاءة السوق، فمن حيث أثرها على المستثمرين نجد أن حصول البعض على هذه المعلومات من شأنه خلق عدم التكافؤ في الحصول على المعلومات ما يؤدي إلى تحقيق أرباح غير عادية لفئة على حساب الأخرى, كما ستقوم الفئة التي لديها المعلومات بالعمل على عدم إتاحتها للفئة الأخرى مما يؤدي إلى مضاربة غير عادلة داخل السوق بالإضافة إلى أنها قد تدفع بعض المستثمرين إلى اتخاذ قرارات غير سليمة متعلقة باختيار البدائل الاستثمارية وبالتالي تحملهم لمستويات مخاطرة غير متوقعة.[1]

وبصفة عامة يتفق الكثير من الكتاب والباحثين بأن هناك تأثيرا مباشرا وصريحا للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة ، أو من جانب التأثير على أسعار أو العائد على الأسهم أم من جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية أو غير ذلك.[2]

---

[1] نشنش سليمة، مرجع سابق، ص 13.

[2] احمد سعيد قطب حسانين، المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية، رؤية مقترحة لدعم مقدرتها التفسيرية في سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد الثاني، 2003، ص ص69-120.

نقلا عن أحمد محمد إبراهيم خليل، مرجع سابق، ص32.

ويرى سليمان محمد مصطفي[1] أن أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية له شقان:

الأول: الدور التيسيري وذلك عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.
الثاني: الدور التأثيري على وظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بشكل يحقق التوازن المطلوب بين الخواطر والعوائد، بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة ويحفظ لسوق الأوراق المالية التوازن بقدر الإمكان.

ويرى إبراهيم خليل من جهته[2] أن دور المعلومات المحاسبية وتأثيرها سواء المباشر أو غير المباشر على تنشيط سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم به يكون محدودا، ما لم يتوفر في هذه المعلومات مستوى الجودة المطلوب، لذا أشار بيرث (Barth)[3] إلى أهمية خاصية التوقيت الملائم عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وأثرها على أسعار الاستثمارات المالية، كما أشار مفيد دوبان[4] بأن تأخير نشر المعلومات وعدم دقتها والتحيز في عرضها وعدم اعتمادها على مباديء ومعايير محاسبية متفق عليها يحدث تأثير سلبي على سلوك المستثمر ويؤثر في درجة المخاطر التي يرغب في تحملها وفقاً لظروفه . يضاف إلى ذلك أن القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية سواء السنوية أو الفترية لها دور فعال في التأثير على سلوك المستثمر في سوق الأوراق المالية.

مما سبق يرى الباحث انه يمكن إجراء مقارنة بين القرار الاستثماري الرأسمالي والقرار الاستثماري المالي وذلك كما يلي:

القرار الاستثماري الرأسمالي يصنع من قبل إدارة المؤسسة باعتبارها مستخدم داخلي للمعلومات المحاسبية باعتمادها على معلومات محاسبية ناتجة عن نظام المعلومات الحاسبية للمؤسسة. في هذه الحالة تكون المعلومات المحاسبية:

– متوفرة بحجم اكبر (إمكانية استعمال معلومات غير مفصح عنها للأطراف الخارجيين باعتبار أن المؤسسة ليست ملزمة قانونا بذلك)؛

– متوفرة في أي وقت تحتاج إليها إدارة المؤسسة؛

– أكثر قابلية للفهم والاستيعاب لأنه في حالة وجود أي غموض بشان أي معلومة يمكن طلب توضيحات من معدو التقارير المالية؛

– أكثر موثوقية لأنه لا يعقل أن تضلل الإدارة نفسها بمعلومات محاسبية بها أخطاء متعمدة.

---

[1] سليمان محمد مصطفى، القياس المحاسبي للعلاقة بين أسعار الأسهم ومؤشرات الأداء الاقتصادي في ضوء النظرية الايجابية– دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، مصر، السنة العاشرة، العدد الأول، 2000، ص301.

[2] أحمد محمد إبراهيم خليل، مرجع سابق، ص34.

[3] Barth, M. E., Fair Value Accounting Evidence From Investment Securities and Market Valuation of Bank , The Accounting Review, January, 1994, PP.5-61

[4] سعيد مفيد دوبان، أهمية المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد السابع، 1985، ص55.

واعتبارا لكل ذلك يمكن القول أن القرار الاستثماري الرأسمالي مرشح ليصنع باستخدام معلومات محاسبية تمتاز بجودة أكثر وتأثيرها على القرار يكون ايجابيا أكثر.

أما القرار الاستثماري المالي يصنع من قبل المستثمرين باعتبارهم من بين المستخدمين الخارجيين الذين يعتمدون على معلومات محاسبية يستخرجونها من التقارير المالية المفصح عنها من قبل المؤسسة بالقدر المنصوص عليه قانونا أي انه يفترض عدم حصولهم على معلومات إضافية (معلومات داخلية ليست المؤسسة ملزمة بالإفصاح عنها) لها فائدة أكثر في صنع القرار.

وعليه فان المعلومات المحاسبية في هذه الحالة تتميز بكونها:

- لا تلبي حاجات المستثمرين باعتبارها ناقصة من حيث الإفصاح؛

- يتحصل عليها المستثمرون في أوقات محددة يمكن أن تكون غير مناسبة لهم؛

- تتضمن غموض في بعض جوانبها وحينئذ يحتمل أن يتم تأويلها إما بكيفية صحيحة أو بكيفية خاطئة؛

- تتضمن تضليلات عن قصد أو عن غير قصد لا يمكن اكتشافها.

ويرى الباحث أنه على ضوء ما سبق يمكن القول أن لجودة المعلومات المحاسبية المتوفرة بين أيدي صانع القرار أثر بالغ في صنع القرار.

فإذا كانت هذه المعلومات تتميز بالخصائص النوعية المطلوبة التي تجعلها مفيدة فإنها تساعد على التوصل إلى قرارات جيدة تعود بالفائدة على الطرف المعني.

أما إذا كانت هذه المعلومات لا تتميز بالجودة المطلوبة حينئذ يكون هناك احتمالين هما:

* التوصل إلى قرار غير راشد في حالة الاعتماد عليها؛
* استبعادها نهائيا مع البحث عن معلومات أخرى تكون مفيدة للتوصل إلى قرار جيد.

خلاصة الفصل الثاني

إن المعلومات المحاسبية، باعتبارها نتاج نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، كانت تستخدم من طرف إدارة هذه الأخيرة فقط ولأغراض محدودة (من قياس الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة وصولا إلى تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة). أما الآن اتسعت دائرة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية وتعددت الأطراف التي تستفيد منها، فبعدما كانت مختلف الجهات المستخدمة لهذه المعلومات تبحث عن الحصول على أكبر حجم ممكن منها، أصبحت الآن تبحث عن الحصول على تلك المعلومات المحاسبية الجيدة التي تتوفر فيها الخصائص النوعية المتعارف عليها لتساعدها على بلوغ الأهداف المرجوة منها لاسيما منها صنع القرارات الجيدة. ولا يمكن الحصول على هذا النوع من المعلومات إلا بتوفر ظروف وشروط عديدة خاصة منها ما يتعلق بالجوانب القانونية والتنظيمية والاقتصادية التي تضاف إليها الرغبة أو الاستعداد من جانب المؤسسات للاستجابة لحاجات المستفيدين من تلك المعلومات.

ونظرا لأهمية المعلومات بصفة عامة والمعلومات المحاسبية بصفة خاصة تناولنا في هذا الفصل كل من نظام المعلومات ونظام المعلومات الحاسبية بالتركيز على عناصرهما ومكوناتهما حيث تم التطرق إلى الفرق بين البيانات والمعلومات. وبالنسبة لهذه الأخيرة تناولنا أنواعها ومصادرها وصولا إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومعايير جودة هذا النوع من المعلومات والعوامل المؤثرة فيها.

وإذا كانت جودة المعلومات المحاسبية تتأثر بعوامل عديدة تناولنا بالدراسة البعض منها فإنها في المقابل تؤثر في القرارات التي يصنعها مستخدمو المعلومات المحاسبية. وعلى سبيل المثال وليس الحصر تطرقنا إلى نموذجين من القرارات وكيفية تأثير المعلومات المحاسبية عليها عندما تتوفر فيها الخصائص النوعية من ملاءمة وموثوقية وغيرهما. والنموذجين من القرارات هما القرار الاستثماري في شقه الرأسمالي والقرار الاستثماري في شقه المالي، الأول يصنع من طرف إدارة المؤسسة أين تكون درجة المخاطرة أقل مقارنة بالثاني نظرا لتوفر الإدارة على معلومات أكثر وتمتاز بملاءمة وموثوقية أكثر كما أشرنا إلى ذلك ضمن المطلب الثالث من المبحث الثالث من هذا الفصل.

الجانب التطبيقي

الفصل الثالث

واقع اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة, الوحدة الإنتاجية التجارية -آريس-

تمهيد

بما أن موضوع الدراسة يتضمن دراسة حالة فإنه لأجل انجاز الدراسة التطبيقية تم اختيار إحدى المؤسسات الاقتصادية التي تنشط بمدينة آريس والتي تنتمي لقطاع هام واستراتيجي ألا وهو قطاع الصناعات الغذائية. هذه المؤسسة تتمثل في الوحدة الإنتاجية والتجارية بآريس وهي تابعة لمؤسسة مطاحن الأوراس بباتنة. وتمثل هذه المؤسسة نموذج حي عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية باعتبار أن موضوع الدراسة له علاقة بهذه الأخيرة.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث نقوم في الأول بتقديم الوحدة التي مستها الدراسة بتقديم لمحة عن المؤسسة الفرعية بباتنة وبطاقة فنية عن الوحدة محل الدراسة التطبيقية دون أن ننسى مختلف مصالح الوحدة ووظائفها، ثم نتناول في الثاني واقع نظام المعلومات المحاسبي في الوحدة محل الدراسة، وأخيرا نخصص المبحث الثالث لعرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة مطاحن الأوراس، الوحدة الإنتاجية التجارية آريس

في هذا المبحث يتم تناول ثلاثة جوانب تتعلق بالمؤسسة التي مستها الدراسة تتمثل في التعريف بهذه الأخيرة مع ذكر أسباب نشأتها وأهدافها والمشاكل التي تعترضها ثم دراسة المصالح المختلفة الموجودة في الوحدة وأخيرا نتطرق إلى المورد البشري للوحدة.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مطاحن الأوراس، الوحدة الإنتاجية التجارية آريس

في هذا المطلب نحاول أخذ فكرة موجزة عن المؤسسة التي مستها الدراسة وذلك من خلال تقديم لمحة موجزة عن المؤسسة الفرعية مطاحن الأوراس بباتنة من جهة وتقديم بطاقة فنية الوحدة الإنتاجية التجارية بآريس مع تناول أسباب نشأتها، أهدافها والمشاكل التي تعترضها من جهة أخرى.

1. لمحة موجزة عن المؤسسة الفرعية مطاحن الأوراس

باعتبار أن الوحدة الإنتاجية والتجارية آريس تابعة للمؤسسة الفرعية مطاحن الأوراس نقدم فيما يلي لمحة موجزة عن هذه الأخيرة:

تعتبر مطاحن الأوراس من بين المؤسسات الإقتصادية القديمة التابعة لمجموعة الرياض "ERIAD" وبالتحديد لمجمع الرياض قسنطينة، ومع هيكلة هذه الأخيرة بتاريخ 1997/12/24 والتي أصبحت تسمى مجمع سميد "SMIDE" لناحية قسنطينة، انبثقت مطاحن الأوراس كشركة فرعية تابعة لها برأسمال يقدر حاليا ب: 000 000 367 دج[1]، وتضم وحدتين إنتاجيتين وتجاريتين هما وحدة باتنة ووحدة آريس، وهذه الأخيرة هي التي تعتبر محل الدراسة.

2. بطاقة فنية للتعريف بالوحدة الإنتاجية التجارية آريس

يتم التعريف بالوحدة من خلال العناصر التالية[2]:

المجمع: مجمع سميد قسنطينة.

المؤسسة الفرعية: مطاحن الأوراس باتنة.

اسم الوحدة: الوحدة الإنتاجية والتجارية آريس.

عنوان الوحدة: ص ب رقم 70 المنطقة الصناعية آريس (05007).

رقم التعريف للوحدة: 051281 آريس.

الموقع: المنطقة الصناعية لمدينة آريس ولاية باتنة.

نشاط الوحدة: ينقسم إلى نشاطين هما:

- **النشاط الرئيسي:** إنتاج وبيع السميد والدقيق كمنتجين رئيسيين والمستخلصات الأخرى (النخالة، فضلات القمح...) كمنتجات ثانوية.
- **النشاط الثانوي:** شراء وإعادة بيع سميد الشعير المشترى من وحدات تابعة لمجمع سميد قسنطينة.

([1]) بناء على معلومات متحصل عليها من مصلحة المستخدمين للوحدة التي مستها الدراسة.

([1]) بناء على معلومات متحصل عليها من مصلحة المستخدمين للوحدة التي مستها الدراسة.

بداية أشغال الانجاز: في سنة 1977.

تاريخ بداية النشاط (الدخول في مرحلة الإنتاج): 1988/10/18.

المساحة الإجمالية: 6.5 هكتار.

المساحة المغطاة: 1.0 هكتار.

قدرة الطحن (الإنتاج):

- السميد: 1000 قنطار / 24 سا.
- الدقيق: 1000 قنطار / 24 سا.

قدرة التخزين للقمح في الخلايا: 125000 قنطار.

قدرة التخزين للمنتجات في الخلايا:

- السميد: 9300 قنطار.
- الدقيق: 7200 قنطار.
- المستخلصات الأخرى: 3100 قنطار.

مساحة التخزين للمنتجات المكيفة: 2436 $م^2$ تنقسم بالتساوي بين الطابق الأرضي والطابق الأول.

- الطابق الأرضي: 1218 $م^2$.
- الطابق الأول: 1218 $م^2$.

نظام العمل: تطبق الوحدة عدة أنظمة في عملها اليومي وذلك تبعا لظروف السوق والإمكانيات المتاحة، وهذه الأنظمة هي:

- نظام التناوب 2 x 8 وهو النظام المعمول به حاليا؛
- نظام التناوب 3 x 8؛
- النظام العادي.

عدد العمال: 74 عامل إلى غاية 2011/01/31.

3. أسباب إنشاء الوحدة، أهدافها، ومشاكلها

3-1- أسباب الإنشاء: جاء قرار إنشاء الوحدة في إطار المخطط الرباعي الثاني 1975 – 1979 لتبدأ عملية الانجاز في أكتوبر 1977 لتنتهي سنة 1988، وتعود أسباب إنشائها إلى ما يلي:

- أسباب سياسية بالدرجة الأولى وذلك في إطار تنمية المنطقة التاريخية سياسيا واقتصاديا بفك العزلة عنها في إطار تطبيق سياسة التوازن الجهوي العام وتوزيع الأقطاب الاقتصادية الكبرى وطنيا وجهويا؛
- أسباب اقتصادية تتمثل في تحقيق التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني وتلبية حاجات المواطنين.

3-2- أهداف الوحدة: أنشئت الوحدة من أجل تحقيق عدة أهداف على المديين المتوسط والطويل وهي:

- المساهمة في زيادة الإنتاج من السميد والدقيق في المنطقة خاصة وفي الوطن عامة؛
- إنتاج نوعية رفيعة من السميد والدقيق؛
- تنويع المنتجات إلى عدة أصناف وهذا على المدى الطويل؛
- تموين السوق الوطنية بمنتجات تعد أساسية في المنظومة الغذائية للمجتمع الجزائري؛
- توفير مناصب الشغل لسكان المنطقة.

3-3- المشاكل التي تعترض الوحدة: رغم أن الوحدة حققت جزء من الأهداف المسطرة إلا أنها تعاني من عدة مشاكل التي يمكن حصرها فيما يلي:

- الموقع الجغرافي غير الملائم باعتبار أن الوحدة تقع في منطقة جبلية شبه معزولة مما يصعب عمليتي التموين والتوزيع؛
- قلة وقدم وسائل النقل المتوفرة لدى الوحدة مما يؤثر سلبا على عمليتي التموين والتوزيع؛
- المنافسة من جانب الوحدات المماثلة خاصة تلك التابعة للقطاع الخاص والتي ظهرت إلى الوجود في السنوات الأخيرة وذلك من ناحية الخدمات المقدمة للزبائن كالنقل المجاني للمنتجات، البيع على الحساب وغيرها.

المطلب الثاني: مصالح الوحدة ووظائفها

يوضح الهيكل التنظيمي للوحدة المستويات الإدارية الموجودة في الوحدة، ففي المستوى الأول نجد مدير الوحدة، في المستوى الثاني نجد المصالح حيث كل واحدة منها يشرف عليها رئيس مصلحة، وفي المستوى الثالث نجد الفروع حيث كل واحد منها يشرف عليه رئيس فرع. إن كل هذه المستويات تسعى إلى القيام بدورها لضمان سير العمل في الوحدة على أحسن وجه ومن ثم تحقيق أهداف الوحدة. ويظهر الهيكل التنظيمي للوحدة في الصفحة الموالية:

الهيكل التنظيمي يوجد في ملف (صفحة) مستقل(ة)

وفيما يلي نظرة موجزة عن مهام كل من مدير الوحدة، الأمانة ومختلف المصالح الموجودة في الوحدة التي مستها الدراسة:

1. مدير الوحدة

هو شخص معين من طرف المديرية العامة للشركة الفرعية مطاحن الاوراس بباتنة وهو مصنف كإطار عالي في المؤسسة ويعتبر الرئيس الإداري الأعلى في الوحدة. ومن أهم مهامه:

_ الإشراف والمتابعة لكل الأعمال في الوحدة لضمان السير العادي للعمل في الوحدة .

_ إصدار القرارات والأوامر والتعليمات والتوجيهات.

_ إمضاء الوثائق التي تدخل في مجال اختصاصاته.

_ ينسق العمل بين الوحدة والمديرية العامة للشركة الفرعية.

_ يرأس الاجتماعات الدورية والطارئة التي تتم مع رؤساء المصالح.

2. الأمانة

تقوم الأمانة بعدة أعمال إدارية أهمها:

_ تسجيل البريد الصادر والوارد.

_تحرير المراسلات الإدارية المختلفة.

_استقبال المكالمات الهاتفية.

_الاتصال بمختلف المتعاملين مع الوحدة في حدود اختصاصاتها.

_ استقبال الزوار والعمال وتنظيم استقبالات مدير الوحدة لهم.

_ توزيع الوثائق الموجهة لمختلف مصالح الوحدة .

_ تنظيم وترتيب الملفات الإدارية.

3. مصلحة المستخدمين

مهمتها تتمثل فيما يلي:

- التكفل بتسيير ملفات المستخدمين، وتحرر لهم المقررات المختلفة منها: التشغيل, الترسيم, الترقية, التكوين، التقاعد وكل ما له علاقة بالمسار المهني للعامل؛
- حساب الأجور والمخلفات في حالة وجودها؛
- القيام بإعداد الكشوف والتصريحات المختلفة التي لها علاقة بعملية حساب الأجور؛
- التكفل بنقل العمال؛
- الإشراف على النظام العام للعمال من ناحية الانضباط في العمل والغيابات؛
- التنسيق مع مصلحة المالية والمحاسبية بشأن تسديد الأجور وتسجيلها؛
- التنسيق مع المصالح الأخرى لتوفير العمال بالعدد والمؤهل اللازمين.

4. مصلحة المشتريات

مهمتها التكفل باقتناء التجهيزات وكذا شراء وتسيير مخزون مختلف المواد واللوازم التي تحتاجها مصالح الوحدة ما عدا مادة القمح بنوعيه التي أدرجت ضمن اختصاصات مصلحة الإنتاج على أن تتولى المديرية العامة لمؤسسة مطاحن الأوراس تسديد ثمن القمح للمورد المتمثل في تعاونية الحبوب والبقول الجافة.

كما تتكفل هذه المصلحة بعمليات الجرد الشهرية والسنوية للمواد واللوازم الموجودة في المخازن التي تشرف عليها.

إن مصلحة المشتريات تربطها علاقات بالمصالح الأخرى كمصلحة المالية والمحاسبة من ناحية تسجيل فواتير الشراء وتسديد قيمتها، وكذا مصلحة الصيانة التي تمدها بقطع الغيار ومصلحة الانتاج التي تمدها بالأكياس.

5. مصلحة الإنتاج

تعتبر مصلحة الإنتاج الركيزة الأساسية في الوحدة حيث يصعب بدونها عمل المصالح الأخرى أي أنها العمود الفقري في المؤسسة وتبدأ مهام مصلحة الإنتاج من بداية استلام المادة الأولية وتنتهي بتسليم المنتج النهائي.

5-1- فروع مصلحة الإنتاج

يساعد مصلحة الإنتاج في مهامها عدة فروع وضعت تحت وصايتها لتسهيل العمل ومساعدة رئيس المصلحة على التواصل مع المصالح الأخرى ويمكن توضيح هذه الفروع فيما يلي:

أ) فرع الاستقبال: تتمثل مهمته في استقبال المادة الأولية والتأكد من وزنها ونوعها ويقوم بتصفيتها من الشوائب وتحويلها إلى المطحنة كما يقوم بإعداد كل عشرة أيام وثائق تبين الكميات المستلمة من المادة الأولية ونوعها إلى رئيس مصلحة الإنتاج.

ب) فرع الإنتاج: تتمثل مهمته في مراقبة عملية الطحن والاستخراج مع إعداد الكشف اليومي للمنتجات المطحونة وكذلك إعداد التقرير الشهري عن الإنتاج.

ج) فرع الإرسال: تتمثل مهمته في تعبئة مختلف المنتجات في الأكياس وتهيئتها للبيع، ويمكن اعتباره همزة وصل بين مصلحة الإنتاج ومصلحة التجارة لأنه يقوم بالإضافة إلى المهام الأخرى بمراقبة الكمية الموجهة للبيع سواء لنقاط البيع أو للزبائن (تجار الجملة وغيرهم)، وكذلك إحصاء وجرد المخزون المتواجد في المطحنة.

بالإضافة إلى الفروع الثلاثة، يقوم المكلف بالوزن على مستوى الميزان الأرضي بدور فعال بمراقبة الكميات المستلمة من المادة الأولية وكذا الكميات المسلمة من مختلف المنتجات، حيث يقوم بإعداد الوثائق اللازمة التي تبين ما يلي:

- الكميات المستلمة من المواد الأولية ونوعيتها؛
- الكميات المسلمة خلال اليوم, نوعها وكميتها (المبيعات للزبائن والتحويلات إلى نقاط البيع).

أما العمل على مستوى المطحنة فيدوم 12 ساعة في اليوم، حيث قسم العمال إلى فوجين يعملان بالتناوب سبع (7) ساعات في اليوم على مدار ستة (6) أيام في الأسبوع، و يتكون كل فوج من عدة عمال يوجد من بينهم أربعة عمال يتولون المهام التالية:

*/ رئيس الوردية :(chef de quart) ويعتبر رئيس المجموعة فهو المشرف على العمال والمسؤول المباشر عن عملية الطحن.

*/ مسير الاسطوانات:(conducteur – cylindre) والذي يقوم بمراقبة آلات الطحن.

*/ مسير التنظيف:(conducteur- nettoyage) وهو الذي يقوم بتصفية المادة الأولية وإعدادها لعملية الطحن.

*/ حارس المناخيل:(garde sasseurs) يتكفل بإزالة التسريبات التي تحدث أثناء عملية الطحن من اجل المحافظة على نظافة المطحنة.

الفوجان يعملان بالتناوب طيلة الأيام الخمسة الأولى من الأسبوع (من الأحد إلى الخميس) كما يلي:

الفوج الأول: يعمل من 06:00 سا إلى 13:00 سا

الفوج الثاني: يعمل من 12:00 سا إلى 19:00 سا

وفي الأسبوع الموالي يتغير التناوب بين الفوجين طيلة الأيام الخمسة الأولى بتبادل فترتي العمل بينهما.

ويتداول الفوجان على العمل يوم الجمعة من 06:00 سا إلى 16:00 سا

5-2- دور رئيس مصلحة الإنتاج: يقوم رئيس المصلحة بمراقبة مختلف الفروع والسهر على السير الحسن لعملهم. كما يقوم بتفقد نوعية المادة الأولية, وكذا نوعية المنتجات والسهر على أن تكون هذه الأخيرة في المستوى المطلوب. كما يقوم بإعداد كشف يومي بالكميات المطحونة والكميات المنتجة.

5-3- علاقة مصلحة الإنتاج بالمصالح الأخرى

أ) علاقتها بمصلحة المخبر: تقوم مصلحة المخبر بإعداد وثيقة تتضمن مجموعة من التحاليل تعدها بصفة يومية لمراقبة نوعية المنتج ومدى مطابقة المواصفات المعمول بها.

ب) علاقتها بمصلحة التجارة: تقوم مصلحة الإنتاج بتوفير الكميات المطلوبة للبيع من طرف مصلحة التجارة, وتقوم هذه الأخيرة بإعداد وثيقة يومية تتضمن الكمية المباعة وهذا لتسهيل عملية مراقبة الكميات المخزنة.

ج) علاقتها بمصلحة المالية والمحاسبة: تقوم مصلحة الإنتاج بإعداد التقرير الشهري عن الإنتاج تتضمن كميات وقيم المنتجات المنتجة مع تفاصيل عن كمية وقيمة القمح المستهلك والقمح المطحون وتقدمها إلى مصلحة المالية والمحاسبة, كما تقوم مصلحة الإنتاج بتقديم طلب شراء المادة الأولية كل عشرة أيام بناء على الوثائق المقدمة من طرف رئيس فرع الاستقبال وكذا الوثيقة المقدمة من طرف المعاير وهذا لتحديد سعر المادة الأولية الذي سيسدد إلى تعاونية الحبوب والبقول الجافة.

د) علاقتها بمصلحة الصيانة: في حالة وقوع عطب في آلات الإنتاج تطلب مصلحة الإنتاج من مصلحة الصيانة التدخل في أقرب وقت لإصلاح ذلك العطب.

6. مصلحة المخبر

تقوم مصلحة المخبر بإجراء تحاليل على المادة الأولية (القمح بنوعيه) للتأكد من مدى توافر المواصفات المعمول بها في القمح الذي تم شراءه هذا من جهة، وتقوم يوميا بإجراء تحاليل على المنتجات لمراقبة نوعيتها من جهة أخرى. وبعد ذلك تقوم هذه المصلحة بإعداد كشف التحاليل يوميا وتقدمه لمصلحة الإنتاج التي على أساسه تتصرف وفق ما تقتضيه الحاجة.

7. مصلحة الصيانة

مهمتها إصلاح أي عطب يحدث لمعدات وتجهيزات الوحدة خاصة منها آلات الإنتاج (المطحنة) بالاعتماد على إمكانيات الوحدة، وعند الضرورة يتم اللجوء لخدمات الغير.

8. مصلحة التجارة

يمكن اعتبار مهام هذه المصلحة مكملة لمهام مصلحة الإنتاج حيث بعد خروج المنتجات من الدورة الإنتاجية تتدخل للقيام ببيع السميد، الدقيق، وغيرها للزبائن بمختلف أصنافهم (تجار الجملة، الخبازين، المستهلكين عن طريق نقاط البيع التابعة للوحدة...). وعند الضرورة تقوم بعملية نقل المبيعات ونقل المادة الأولية بواسطة الشاحنات التابعة للوحدة.

وعندما يسجل نقص كبير في المبيعات تقوم المصلحة بعملية الاتصال بالزبائن قصد إقناعهم لشراء منتجات الوحدة.

تقوم هذه المصلحة بإعداد عدة وثائق يوميا أو شهريا أهمها:

- التحويلات اليومية إلى كل نقطة من نقاط البيع؛
- كشف المبيعات اليومية؛
- حوصلة التحويلات اليومية إلى نقاط البيع؛
- الوضعية اليومية للمخزونات على مستوى نقاط البيع؛
- كشف اجمالي المبيعات الشهرية؛
- كشف المبيعات الشهرية للزبائن؛
- كشف الجرد الشهري للمخزونات؛
- كشف استهلاكات الوقود من طرف الشاحنات التابعة للوحدة؛
- كشف استعمالات قطع الغيار للشاحنات التابعة للوحدة؛
- بيان الصيانة المتعلقة بالشاحنات التابعة للوحدة.

9. مصلحة المالية والمحاسبية

9-1- مهام مصلحة المالية والمحاسبة

تتكفل هذه المصلحة بما يلي:

- تجميع الوثائق اللازمة التي تتكون منها ملفات مختلف العمليات؛
- مراقبة الملفات قبل تسجيل العمليات المحاسبية؛
- تمويل العمليات سواء تعلق الأمر بشراء المواد أو استفادة من خدمات وذلك بطلب من المصلحة المعنية؛
- تسجيل جميع التدفقات الاقتصادية الناتجة عن العمليات التي تقوم بها الوحدة؛
- مسك الدفاتر المحاسبية؛
- القيام بأعمال نهاية الدورة من جرد مادي وجرد محاسبي مع تسجيل التسويات اللازمة؛
- إعداد مختلف الوثائق المحاسبية الدورية والختامية من قوائم مالية وغيرها .

9-2- فروع مصلحة المالية والمحاسبة

تتكون مصلحة المالية والمحاسبة من ثلاثة (03) فروع وهي:

أ) فرع الخزينة

يتكفل هذا الفرع بمتابعة مقبوضات ومصروفات الوحدة فيتولى تسجيل ما يلي:

- التسجيل في يومية الصندوق مدفوعات لعمليات التسديد التي تتم نقدا بالصندوق والتي لا يتعدى مبلغها 1500 دج؛
- التسجيل في يومية بنك الاستغلال (بنك مدفوعات) لعمليات السداد التي تتم بشيك بنكي عندما يتجاوز مبلغها 1500 دج.

ب) فرع متابعة المبيعات

كما يدل اسمه يتكفل هذا الفرع بمتابعة المبيعات التي تقوم بها الوحدة يوميا من خلال الوثائق المختلفة المتعلقة بعمليات البيع بنوعيها (نقدا أو على الحساب)، من فواتير البيع، إيداعات الزبائن وغيرها. إضافة إلى ذلك يقوم هذا الفرع بمتابعة وضعية الزبائن من خلال البطاقة الخاصة بكل زبون.

ويتكفل هذا الفرع بتسجيل ما يلي:

- عمليات البيع في يومية المبيعات سواء كانت نقدا أو على الحساب؛
- عمليات تحصيل الأموال من الزبائن في يومية بنك مقبوضات؛
- عمليات البيع المفصلة حسب كل زبون في يومية العمليات المختلفة.

ج) فرع المحاسبة العامة

يقوم هذا الفرع بمراقبة كل الوثائق المستلمة من مختلف مصالح الوحدة مع القيام بعملية التسجيل اليدوي في دفاتر اليوميات المختلفة المستعملة في إطار العمل المحاسبي على مستوى الوحدة كمرحلة أولى، ثم تليها عملية حجز البيانات آليا في اليوميات الالكترونية المناسبة التي تظهر على شاشة الحاسوب كمرحلة ثانية وذلك من خلال استخدام البرنامج التطبيقي للمحاسبة الذي تم اقتناؤه من طرف المديرية العامة للشركة الفرعية.

يتكفل هذا الفرع بتسجيل العمليات التي تتم في اليوميات الأخرى غير تلك التي تستعمل من طرف فرعي الخزينة ومتابعة المبيعات. وفيما يلي أهم هذه العمليات:

_ اقتناء التثبيتات العينية التي تسجل في يومية الاستثمارات؛

- عمليات الشراء التي تسجل في يومية المشتريات؛
- عمليات دخول وخروج المخزونات التي تسجل في يومية المخزونات؛
- عملية حساب الأجور التي تسجل قي يومية الأجور؛
- عمليات التنازلات بين الوحدات التي تسجل في يومية تحمل اسم العمليات التي تسجل فيها؛
- العمليات المختلفة الأخرى بخلاف عمليات البيع المفصلة حسب كل زبون التي تسجل في يومية العمليات المختلفة.

9-3- علاقة مصلحة المالية والمحاسبة بالمصالح الأخرى

لمصلحة المالية والمحاسبة علاقات مع مختلف مصالح الوحدة حيث تتلقى من هذه الأخيرة الوثائق والمستندات القانونية التي تعتبر من مكونات الملفات اللازمة لتسجيل العمليات المحاسبية في دفاتر اليوميات المستعملة من طرف الوحدة.

10. مصلحة الشؤون الاجتماعية

تتولى تقديم بعض الخدمات ذات الطابع الاجتماعي والصحي لفائدة عمال الوحدة من خلال الإشراف على عدة مرافق كالمطعم، النادي، والعيادة وكذا تقديم قروض بدون فوائد للعمال وفق شروط محددة على أن يتم السداد بواسطة أقساط تقتطع من أجر المعني خلال مدة زمنية معينة.

11. مصلحة الوقاية والأمن

كما يدل اسمها، فإن مهمة هذه المصلحة هي السهر على أمن وسلامة الوحدة من خلال العمل على ضمان النظافة والوقاية من الحوادث والحرائق وعدم تعرض ممتلكات الوحدة للضياع بمراقبة دخول وخروج العربات سواء كانت ملكا للوحدة أو للغير هذا من جهة، والأفراد سواء كانوا عمال أو زوار من جهة أخرى. تقوم المصلحة بتوعية العمال حول الأخطار المتعلقة بالعمل ومختلف القواعد الصحية والأمنية وتحثهم على تطبيق جميع التعليمات المتعلقة بحفظ الأمن والصحة.

المطلب الثالث: العنصر البشري للوحدة

يعد العنصر البشري من أهم الموارد المتاحة للمؤسسة الاقتصادية وللمجتمع ككل باعتباره محرك النشاط الإنتاجي والنشاط الاقتصادي بصفة عامة. وفيما يلي مختلف المعطيات التي تخص الموارد البشرية للوحدة محل الدراسة.

1. تصنيف عمال الوحدة

كما أشرنا سابقا فإن عدد الإطارات والعمال في الوحدة يبلغ 74 عامل وذلك وفقا لتعداد المستخدمين المنجز بتاريخ 2011/01/31 من طرف مصلحة المستخدمين، ويصنفون كما يلي:

1-1- تصنيف عمال الوحدة حسب نوع علاقة العمل

يمكن عرض تصنيف عمال الوحدة حسب نوع علاقة العمل التي تربطهم بالوحدة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): تصنيف عمال الوحدة حسب نوع علاقة العمل خلال سنة 2011.

التصنيف	عمال دائمين	عمال متعاقدين	عمال الإدماج المهني	المجموع
العدد	66	03	05	74
النسبة المئوية	%89.19	%4.05	%6.76	% 100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مصلحة المستخدمين للوحدة محل الدراسة.

من الجدول رقم (3-1) يتضح أن الوحدة تعتمد أكثر على العمال الدائمين الذين يمثلون حوالي 90 % من مجموع عمالها.

1-1-1- تصنيف العمال الدائمين

إن العمال الدائمين يتوزعون على مختلف الفئات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): تصنيف العمال الدائمين حسب الفئات خلال سنة2011.

التصنيف	الفئة الأولى			الفئة الثانية			الفئة الثالثة			مجموع
	عامل غير مؤهل	عامل مؤهل	عامل ذو تأهيل عالي	عون تحكم	تقني	تقني سامي	إطار متوسط	إطار عالي	إطار مسير أو إطار مدير	
العدد	26	7	00	21	01	00	10	01	00	66
النسبة المئوية	%39.39	%10.6	%00	%31.82	%1.52	%00	%15.15	%1.52	%00	%100
العدد حسب الفئة	33			22			11			66
النسبة المئوية	%50			%33.33			%16.67			%100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مصلحة المستخدمين للوحدة التي مستها الدراسة.

1-1-2- تصنيف العمال المتعاقدين

إن العمال المتعاقدين يتوزعون على مختلف الفئات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): تصنيف العمال المتعاقدين حسب الفئات خلال سنة 2011 .

التصنيف	الفئة الأولى			الفئة الثانية	الفئة الثالثة	المجموع
	عامل غير مؤهل	عامل مؤهل	عامل ذو تأهيل عالي			
العدد	00	02	01	00	00	03
النسبة المئوية	%00	%66.66	%33.34	%00	%00	%100
العدد حسب	%03			00	00	03

الفئة				
النسبة المئوية حسب الفئة	100	%00	0%00	%100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مصلحة المستخدمين للوحدة التي مستها الدراسة.

من الجدول رقم (3-3) نلاحظ أن كل العمال المتعاقدين ينتمون إلى الفئة الأولى المتمثلة في أعوان التنفيذ لأن الاحتياجات في الفئات الأخرى تعطى بواسطة عقود الإدماج المهني.

1-1-3- تصنيف عمال الإدماج المهني

إن تصنيف عمال الإدماج المهني حسب المؤهل العلمي يظهر كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-4): تصنيف عمال الإدماج المهني حسب المؤهل العلمي خلال سنة 2011.

التصنيف	تقني فلاحي	جامعيين (ليسانس)	المجموع
العدد	01	04	05
النسبة المئوية	%20	%80	%100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مصلحة المستخدمين للوحدة التي مستها الدراسة.

من الجدول رقم (3-4) نلاحظ أن عدد عمال الإدماج المهني محدود جدا وأغلبهم من خريجي الجامعة، ويفسر هذا بقلة المناصب التي تخصصها الوحدة في هذا الإطار.

والجدير بالذكر أن عمال الإدماج المهني لا يشغَلون في منصب محدد, وإنما خلال الفترة التي يقضونها في الوحدة تسند لهم مهام عديدة ترتبط بتخصص كل واحد منهم.

1-2- تصنيف عمال الوحدة حسب الجنس

إن تصنيف عمال الوحدة حسب الجنس يظهر كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-5): تصنيف عمال الوحدة حسب الجنس خلال سنة 2011.

التصنيف	الذكور	الإناث	المجموع
العدد	71	03	74
النسبة المئوية	%95.95	%4.05	%100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مصلحة المستخدمين للوحدة التي مستها الدراسة.

من الجدول رقم (3-5) نلاحظ أن الأغلبية العظمى من عمال الوحدة ذكور حيث تقدر نسبتهم بحوالي 96 % من مجموع العمال.

وتجدر الإشارة إلى أن كل العاملات تنتمي إلى العمال الدائمين

1-2-1- تصنيف العمال الذكور حسب فئات العمال

إن توزيع الإطارات والعمال الذكور على فئات العمال يظهر كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): تصنيف العمال الذكور حسب فئات العمال خلال سنة 2011.

التصنيف	الفئة الأولى			الفئة الثانية			الفئة الثالثة	المجموع
	عامل غير	عامل مؤهل	عامل ذو تأهيل	عون تحكم	تقني	تقني سامي		

	مؤهل		عالي					
العدد	25	09	01	20	00	00	16	71
النسبة المئوية	%35.21	%12.68	%01.40	%28.17	%00	%00	%22.54	%100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مصلحة المستخدمين للوحدة محل الدراسة.

من الجدول رقم (3-6) نلاحظ أن العمال الذكور يتوزعون على مختلف الفئات توزيعا طبيعيا، إلا أن توزيعهم داخل كل فئة غير متوازن إلى حد ما، حيث أن عدد العمال المنتمين لبعض الأصناف الموجودة داخل الفئات متدني جدا أو معدوم، فمثلا ما يلاحظ بالنسبة للعمال الذكور المصنفين ضمن الفئة الثانية كلهم ينتمون إلى صنف أعوان التحكم ولا يوجد أي منهم كتقني أو تقني سامي.

1-2-2- تصنيف العاملات حسب فئات العمال

إن توزيع العاملات على فئات العمال يظهر كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-7): تصنيف العاملات حسب فئات العمال خلال سنة 2011.

التصنيف	الفئة الأولى			الفئة الثانية			الفئة الثالثة	المجموع
	عامل غير مؤهل	عامل مؤهل	عامل ذو تأهيل عالي	عون تحكم	تقني	تقني سامي		
العدد	01	00	00	01	01	00	00	03
النسبة المئوية	%33.33	%00	%00	%33.33	%33.34	%00	%00	%100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مصلحة المستخدمين للوحدة محل الدراسة.

من الجدول رقم (3-7) نلاحظ أن كل العاملات تنتمي إلى الفئتين الأولى والثانية فقط وأن قلة عددهن في الوحدة هو الذي يفسر عدم تواجدهن في كل الفئات وفي كل الأصناف.

2. توزيع عمال الوحدة على المصالح

إن إطارات وعمال الوحدة يتوزعون على مختلف المصالح التابعة لها كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-8): توزيع عمال الوحدة على المصالح خلال سنة 2011.

المصلحة	العدد	النسبة المئوية
مديرية الوحدة	01 (المدير)	% 01.35
مصلحة المستخدمين	06	% 08.10
مصلحة الأمن الوقائي	08	% 10.81

مصلحة المشتريات	02	% 02.70
مصلحة المخبر	02	% 02.70
مصلحة الصيانة	05	% 06.76
مصلحة الإنتاج	26	%35.14
مصلحة الشؤون الاجتماعية	04	% 05.41
مصلحة التجارة	16	% 21.62
مصلحة المالية والمحاسبية	04	% 05.41
المجموع	74	% 100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مصلحة المستخدمين للوحدة محل الدراسة.

من خلال الجدول رقم (3-8) يتضح أن مصلحة الإنتاج هي التي يعمل بها أكبر عدد من العمال (26 عامل الذين يمثلون نسبة 35.14 %)، تليها مصلحة التجارة التي يعمل بها 16 عامل الذين يمثلون نسبة 21.62 %، أما عدد العمال في بقية المصالح يتراوح بين 02 و08 عامل. هذه الأرقام تتماشى مع منطق طبيعة النشاط الذي تمارسه الوحدة ألا وهو إنتاج وبيع مجموعة من المنتجات (السميد، الدقيق، والمستخلصات الأخرى).

المبحث الثاني: واقع نظام المعلومات المحاسبية للوحدة واستخدام معلوماته في صنع القرار

باعتبار أن المعلومات المحاسبية تنتج عن أهم نظام للمعلومات في المؤسسة الاقتصادية المتمثل في نظام المعلومات المحاسبي فمن الضروري إلقاء نظرة على هذا النظام القائم في الوحدة محل الدراسة لأخذ فكرة عن عناصره الأساسية وكيفية عمله ومدى جودة المعلومات المستخرجة من مخرجاته.

المطلب الأول: عناصر نظام المعلومات المحاسبية للوحدة

كأي نظام للمعلومات فان نظام المعلومات المحاسبية للوحدة يتكون من العناصر الأساسية المتمثلة في المدخلات، العمليات التشغيلية، والمخرجات. فهذا النظام عرف تطورات هامة مع مرور السنوات، فسابقا كانت جميع العمليات تتم يدويا لكن بعد ظهور الإعلام الآلي وانتشار استعماله في الإدارات والمؤسسات الاقتصادية وغيرها سارعت الوحدة إلى مسايرة تلك التطورات فجعلت من نظامها للمعلومات المحاسبية نظاما محوسبا باقتناء واستخدام أجهزة وبرامج الإعلام الآلي حديثة تسهل جمع البيانات وتسرع عمليات المعالجة.

باعتبار أن المدخلات هي العنصر الأساسي الأول من بين العناصر المكونة لأي نظام للمعلومات فمن المنطق أن يكون أول عنصر يتم تناوله ضمن هذا المطلب.

1. المدخلات

إن مدخلات نظام المعلومات المحاسبي تتمثل في تلك البيانات التي تنشأ نتيجة التدفقات الاقتصادية الناتجة بدورها عن عمليات تقوم بها الوحدة سواء كانت داخلية أو خارجية. وتتجسد البيانات المحاسبية في تلك المستندات والوثائق القانونية التي تتشكل منها الملفات اللازمة لتسجيل العمليات محاسبيا. هذه البيانات تقدمها مختلف النظم الفرعية الموزعة حسب مصالح الوحدة، حيث كل مصلحة لها نظام للمعلومات خاص بها، لهذا نجد نظام معلومات التموين، نظام معلومات الإنتاج، نظام معلومات الإنتاج، الخ...

وفيما يلي المستندات والوثائق القانونية اللازمة لأهم العمليات التي تقوم بها الوحدة:

1-1- المستندات والوثائق القانونية اللازمة لعمليات الشراء

1-1-1- شراء القمح وسداد قيمته

أ) شراء القمح

عملية شراء القمح بنوعية تتكفل بها مصلحة الإنتاج من عند المورد الذي يتمثل في تعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية باتنة.

الوثائق التي يتكون منها ملف الشراء هي كالتالي:

- فاتورة الشراء؛
- وصل الاستلام يتضمن الكميات المشتراة ويحرر من طرف رئيس الفرع الاستقبال ويوقع كذلك من طرف رئيس مصلحة الإنتاج ومدير الوحدة؛
- كشف التحاليل (المعايير)؛

مع العلم أن هذا الكشف يتضمن الكمية المشتراة خلال كل عشرية (10 أيام) مقيمة بثمن شراء يتحدد كما يلي:

ثمن الشراء = الثمن الوطني + الزيادة المرتبطة بالنوعية في حالة وجودها

حيث الثمن الوطني تحدده تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالتنسيق مع وزارة الفلاحة ووزارة التجارة. أما الزيادة المرتبطة بالنوعية، فكما يدل اسمها، تضاف في حالة ما إذا كانت نوعية القمح تستجيب لمعايير محددة تتعلق بكل من الوزن النوعي، نسبة الرطوبة، ونسبة الشوائب.

فمثلا الثمن الوطني للقمح الصلب يقدر حاليا بـــ: 2280 دج للقنطار.[1]

- طلب تسديد قيمة المشتريات من القمح بالثمن الوطني؛
- طلب تسديد الزيادة المرتبطة بالنوعية؛
- وثيقة التحميل.

إن طلبي التسديد المشار إليهما يحرران من طرف مصلحة الإنتاج ويوقعهما كل من رئيس مصلحة الإنتاج، رئيس مصلحة المالية والمحاسبية، ومدير الوحدة.

ب) سداد قيمة القمح المشترى

إن سداد قيمة المشتريات من القمح تتكفل به مديرية الشركة الفرعية مطاحن الأوراس التي ترسل بعد ذلك كشف الربط بين الوحدات كوثيقة إثبات ويتم على ضوء ذلك تسجيل العملية على مستوى الوحدة في يومية العمليات المختلفة حيث الملف يتضمن ما يلي:

- كشف الارتباط بين الوحدات المرسل من طرف المديرية العامة للشركة الفرعية؛
- فاتورة الشراء؛
- وثيقة التحميل يتم إعدادها من قبل مصلحة المالية والمحاسبية.

1-1-2- عملية شراء المواد الأخرى بخلاف القمح

كل مصلحة تريد شراء مواد ولوازم تحرر طلب الشراء يوقعه رئيس المصلحة المعنية ومدير الوحدة إذانا بالموافقة على الشراء، هذا الطلب يقدم لمصلحة المشتريات التي تحرر وصل الطلب الذي يوقعه كل من رئيسها ومدير الوحدة.

هذا النوع من المشتريات يعالج وفق ثلاث حالات مختلفة وهي كما يلي:

الحالة الأولى: قيمة المشتريات لا تتعدى 1500 دج

تسدد المشتريات نقدا عن طريق استخدام السيولة الموجودة في الصندوق مع الإشارة إلى أن تغذية هذا الأخير تتم عن طريق سحب مبلغ مالي يقدر بـــ:50000 دج شهريا من حساب المؤسسة لدى البنك (حساب "بنك الاستغلال")، لكن عند الضرورة يمكن سحب مبلغ إضافي. وملف عملية الشراء يكون في أربع (04) نسخ تتضمن كل واحدة الوثائق التالية:

- وصل الطلب في حالة وجوده (لأن مصلحة المشتريات ليست ملزمة بتحرير هذه الوثيقة في هذه الحالة)؛
- فاتورة الشراء؛
- وصل الاستلام يحرر من طرف مصلحة المشتريات ويوقع من طرف رئيسها وكذا رئيس فرع تسيير المخزونات؛

---

[1] المراسلة رقم 2007/410 المؤرخة في 02007/07/10 الصادرة عن تعاونية الحبوب والبقول الجافة المتضمنة سعر البيع الجديد للقمح الصلب الموجه للاستهلاك.

– طلب تسديد في ثلاث نسخ يحرر من طرف رئيس مصلحة المشتريات ويوقع من طرف كل من رئيس مصلحة المشتريات، رئيس مصلحة المالية والمحاسبية، ومدير الوحدة؛

– وصل نقدي يسلم من طرف المورد يثبت عملية السداد في حالة وجوده.

النسخة الأولى من ملف الشراء يحتفظ بها على مستوى مصلحة المشتريات، أما النسخ الثلاث الأخرى يتم إرسالها إلى مصلحة المالية والمحاسبة التي، بعد استلامها لهذه النسخ، تضيف لكل واحدة منها وثيقة تحميل تناسب القيد المحاسبي التي هي معنية به، لأن عملية الشراء في هذه الحالة تتطلب تسجيل ثلاثة قيود محاسبية في ثلاث يوميات مختلفة وهي:

- يومية المشتريات التي يسجل فيها قيد انتقال الملكية؛
- يومية المخزونات التي يسجل فيها قيد دخول المواد إلى المخازن؛
- يومية الصندوق مدفوعات التي يسجل فيها قيد السداد.

الحالة الثانية: قيمة المشتريات اكبر من 1500 دج دون ان تتجاوز 50000 دج: تسدد المشتريات بشيك وذلك من حساب " بنك الاستغلال " الذي تتم تغذيته من طرف مديرية الشركة الفرعية مطاحن الاوراس بقيمة 5000000 دج شهريا[1].

ملف عملية الشراء يكون في أربع (04) نسخ تتضمن كل واحدة الوثائق التالية:

– وصل الطلب (في هذه الحالة تحرر هذه الوثيقة إجباريا من طرف مصلحة المشتريات وتوقع من طرف كل من رئيسها ومدير الوحدة)؛

– فاتورة الشراء؛

– وصل الاستلام يحرر من طرف مصلحة المشتريات ويوقع من طرف رئيسها وكذا رئيس فرع تسيير المخزونات؛

– طلب تسديد في ثلاث نسخ يحرر من طرف مصلحة المشتريات ويوقع من طرف كل من رئيس هذه المصلحة، رئيس مصلحة المالية والمحاسبية، ومدير الوحدة.

النسخة الأولى من ملف الشراء يحتفظ بها على مستوى مصلحة المشتريات، أما النسخ الثلاث الأخرى يتم إرسالها إلى مصلحة المالية والمحاسبة التي، بعد استلامها لهذه النسخ، تضيف لكل واحدة منها ما يلي:

– وصل استلام الشيك من طرف المورد يحرره رئيس فرع الخزينة ويوقع من طرف كل من رئيس مصلحة المحاسبية، مدير الوحدة، والمستفيد (المورد).

– وثيقة تحميل تناسب القيد المحاسبي التي هي معنية به، لأن عملية الشراء في هذه الحالة تتطلب تسجيل ثلاثة قيود محاسبية في ثلاث يوميات مختلفة وهي:

* يومية المشتريات التي يسجل فيها قيد انتقال الملكية؛
* يومية المخزونات التي يسجل فيها قيد دخول المواد إلى المخازن؛
* يومية بنك الاستغلال التي يسجل فيها قيد السداد.

[1] بناء على معطيات مقدمة من طرف مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

الحالة الثالثة: قيمة المشتريات أكثر من 50000 دج دون أن تتجاوز 500000 دج: تسدد بشيك مع وجوب موافقة لجنة المشتريات على مستوى الوحدة تتكون من مدير الوحدة بصفته رئيسا ورؤساء مختلف المصالح بصفتهم أعضاء.

نجد نفس الملف بنفس العدد من النسخ ونفس الخطوات كما في الحالة الثانية مع إضافة ما يثبت موافقة لجنة المشتريات على مستوى الوحدة.

الحالة الرابعة: قيمة المشتريات أكثر من 500000 دج: تسدد بشيك مع وجوب موافقة لجنة المشتريات على مستوى المديرية العامة للشركة الفرعية والتي تتكون من المدير العام بصفته رئيسا ورؤساء مختلف الدوائر بالمديرية العامة بصفتهم أعضاء.

نجد نفس الملف بنفس العدد من النسخ ونفس الخطوات كما في الحالة الثانية مع إضافة ما يثبت موافقة لجنة المشتريات على مستوى المديرية العامة للشركة الفرعية.

الموافقة المشار إليها في الحالتين الثالثة والرابعة تتجسد في محضر اجتماع اللجنة المعنية وتأشيرة على وصل الطلب التي هي عبارة عن توقيع بالموافقة من قبل المدير المعني حسب كل حالة.

1-1-3- عملية اقتناء التثبيتات

لأجل تسجيل عملية الاقتناء في يومية الاستثمارات فان الوثائق اللازمة لتكوين الملف الخاص بهذه العملية هي كالتالي:

- **الفاتورة؛**
- **وصل الاستلام؛**
- **طلب التسديد؛**
- **وثيقة التحميل.**

يضاف كشف الربط بين الوحدات المرسل من طرف المديرية العامة للشركة الفرعية إذا كانت عملية الاقتناء قامت بها هذه الأخيرة مع تحويل التثبيتات المعنية للوحدة.

1-2- المستندات والوثائق القانونية اللازمة لعملية الإنتاج

إن عملية الإنتاج تنتهي بدخول المنتجات إلى المخازن ولأجل تسجيل هذه العملية لابد من ملف يتكون من الوثائق التالية:

- **كشف الإنتاج الشهري، الذي يتم إعداده من طرف مصلحة الإنتاج، يبين كميات وقيم المنتجات (السميد بنوعيه, الدقيق، وغيرها) التي تم إنتاجها خلال الشهر المعني؛**
- **كشف كميات وقيم المنتجات التي تم إنتاجها خلال الشهر المعني يتم إعداده من طرف مصلحة المالية والمحاسبية؛**
- **وثيقة التحميل.**

ونشير إلى أن تكلفة إنتاج مختلف المنتجات تحددها المديرية العامة للشركة الفرعية. وحاليا فان تكاليف الإنتاج المعمول بها هي كما يلي[1]:

- **السميد العادي: 3150 دج للقنطار**
- **السميد الممتاز: 3391 دج للقنطار**
- **دقيق السميد: 1113 دج للقنطار**
- **دقيقالخبز: 1772 دج للقنطار**

[1] بناء على معلومات متحصل عليها من مصلحة الإنتاج للوحدة محل الدراسة.

- **دقيق عادي معبأ في أكياس 10 كغ وأكياس 5 كغ: 1830 دج للقنطار**
- **النخالة: 1113 دج للقنطار**
- **الفضلات: 350 دج للقنطار.**

1-3- المستندات والوثائق القانونية اللازمة لعملية البيع

إن مصلحة التجارة هي التي تتكفل بالمبيعات وفي أغلب الأحيان تتم هذه الأخيرة بالدفع المسبق من طرف الزبون بإيداع المبلغ اللازم في الحساب البنكي للوحدة وبالتحديد في حساب بنك المقبوضات وذلك كخطوة أولى. بعد عملية الإيداع هذه, يقوم البنك بما يلي:

- تسليم وصل إيداع للزبون المعني؛
- تسليم إشعار دائن للوحدة يثبت تحويل المبلغ المودع من طرف الزبون إلى الحساب البنكي للوحدة (حساب بنك مقبوضات).

وكخطوة ثانية يتقدم الزبون إلى الوحدة ليدخل في اتصال مع خلية الفاتورة التي يسلم لها الوثيقتين التاليتين:

- وصل الإيداع المسلم له من قبل البنك أو صورة منه مرسلة إلى إدارة الوحدة عن طريق الفاكس؛
- وصل الطلب في نسختين الذي يبين فيه نوع المنتجات والكميات المراد شراؤها, مع التأكيد على وجوب تضمن هذه الوثيقة لختم وإمضاء الزبون.

بعد استلامه للوثيقتين المشار إليهما، يسلم رئيس فرع الفوترة للزبون إذْنٌ بالتعبئة. وهذه الوثيقة يجب استظهارها للعون المكلف بالميزان الأرضي الذي يقوم بعملية وزن الشاحنة وهي فارغة مع تسجيل هذا الوزن في وثيقة خاصة بذلك.

بعد ذلك تتجه الشاحنة إلى فرع الإرسال أين يتم تعبئتها بالسلع والمنتجات المطلوبة بعد استظهار إذن بالتعبئة. بعد انتهاء عملية الشحن، تعود الشاحنة إلى الميزان الأرضي للمرة الثانية لوزنها وهي محملة بالسلع والمنتجات (السميد و/ أو الدقيق و/ أو النخالة...)، ثم بعد ذلك يسلم العون المكلف بالميزان الأرضي للزبون ما يلي:

- وصل الأوزان يبين فيه وزن الشاحنة وهي فارغة ووزنها وهي معبأة والفرق بينهما(الصافي)؛
- سند التحويل يتضمن معلومات عن السائق وترقيم الشاحنة والسلع والمنتجات المأخوذة.

يعود الزبون إلى خلية الفوترة التي تحرر وتسلم له الفاتورة بعد استظهاره للوثيقتين المشار إليهما سابقا والمسلمة له من طرف العون المكلف بالميزان الأرضي (وصل الأوزان وسند التحويل).

وأخيرا يعود الزبون مرة أخرى إلى العون المكلف بالميزان الأرضي ليستظهر له الفاتورة والتي على ضوئها يحرر ويسلم له وصل الخروج الذي يقدمه لعون الأمن لكي يأذن له بالخروج من الوحدة آخذا معه المنتجات المباعة له.

في اليوم الموالي يرسل رئيس فرع الفوترة إلى مصلحة المالية والمحاسبية فواتير البيع المحررة مصحوبة بوصل الطلبيات كما يقوم بإعداد كشف إجمالي لهذه الفواتير.

إن أسعار بيع مختلف المنتجات المطبقة من طرف الوحدة هي تلك الأسعار التي ترد إليها من الوصاية وهي كما يلي:

بالنسبة للسميد بنوعيه

أسعار البيع بالتجزئة للسميد بنوعيه محددة كما يلي:[1]

- السميد الممتاز: 3700 دج للقنطار.

- السميد العادي: 3400 دج للقنطار.

أسعار البيع للمستهلكين محددة كما يلي:[2]

- السميد الممتاز: 4000 دج للقنطار.

- السميد العادي: 3600 دج للقنطار.

بالنسبة للدقيق (الفرينة)

سعر البيع بالجملة محدد بـــ: 1930 دج للقنطار[3]**.**

سعر البيع للخبازين محدد بـــ: 1910 دج للقنطار[4]**.**

سعر البيع للمستهلكين محدد بـــ: 1970 دج للقنطار[5]**.**

بالنسبة لدقيق السميد

أسعار البيع محددة كما يلي:[6] **بناء على**

- سعر البيع بالجملة: 1600 دج للقنطار.

- سعر البيع للمستهلكين: 1700 دج للقنطار.

بالنسبة للنخالة

أسعار البيع محددة كما يلي:[7]

*** أسعار بيع النخالة غير المعبأة في الأكياس (بالجملة فقط):**

- النخالة من خليط النوعين من القمح: 1650 دج للقنطار.

- النخالة من القمح الصلب: 1700 دج للقنطار.

*** أسعار بيع النخالة المعبأة في الأكياس بالجملة:**

- النخالة من خليط النوعين من القمح: 1850 دج للقنطار.

- النخالة من القمح الصلب: 1900 دج للقنطار.

*** أسعار بيع النخالة المعبأة في الأكياس للمستهلكين:**

- النخالة من خليط النوعين من القمح: 2100 دج للقنطار.

- النخالة من القمح الصلب: 2200 دج للقنطار.

1-3-1- عملية البيع نقدا

---

[1] المراسلة رقم: 338/DCM/B A/2011 بتاريخ 2011/05/29 الواردة من المديرية العامة للشركة الفرعية.

[2] المراسلة رقم: 298/DCM/B A/2011 بتاريخ 2011/05/17 الواردة من المديرية العامة للشركة الفرعية.

[3] **بتاريخ 2010/10/24 الواردة من المديرية العامة للشركة الفرعية. SM/MN/113 المراسلة رقم: 2010/**

[4] **/105 بتاريخ 2010/08/31 الواردة من المديرية العامة للشركة الفرعية. SM/MN المراسلة رقم: 2010/**

[5] **/105 بتاريخ 2010/08/31 الواردة من المديرية العامة للشركة الفرعية.SM/MN المراسلة رقم: 2010/**

[6] **/740 بتاريخ 2010/12/12 الواردة من المديرية العامة للشركة الفرعية. AB/DCM المراسلة رقم: 2010/**

[7] **/740 المؤرخة في 2010/12/12 الواردة من المديرية العامة للشركة الفرعية. AB/DCM المراسلة رقم: 2010/**

قبل إتمام عملية البيع تشترط الوحدة على الزبون الدفع المسبق للمبلغ المالي الذي يعتبر كمقابل للمنتجات التي يريد شراءها من عندها. إن العملية التي تحدث على هذا النحو يطلق عليها تسمية البيع نقدا.

لتسجيل العملية في يومية المبيعات لابد من ملف يتكون مما يلي:

- كشف المبيعات اليومية التي تمت نقدا تعده خلية الفوترة مرفقا بالوثائق التي تثبت التعامل مع كل زبون (فاتورة البيع التي تعدها خلية الفوترة ووصل الطلب الوارد من الزبون)؛

- وثيقة التحميل الخاصة بيومية المبيعات.

1-3-2- عملية البيع على الحساب

كقاعدة عامة فان الوحدة تبيع السلع والمنتجات لزبائنها بشرط الدفع المسبق إلا انه من باب الاستثناء يوجد زبائن لا تطبق عليهم هذه القاعدة نذكر منهم على سبيل المثال ما يلي:

- البلديات، عندما تشتري هذه الأخيرة المنتجات من الوحدة لتوزيعها على المعوزين في إطار العمليات التضامنية التي تنظم في بعض المناسبات مثل قفة رمضان؛

- الشركات الفرعية والوحدات التابعة للمجمع الذي تنتمي إليه الوحدة محل الدراسة.

الملف يتكون من الوثائق التالية:

- كشف المبيعات اليومية التي تمت على الحساب تتضمن تفاصيل تتعلق بكل زبون تم التعامل معه بهذه الطريقة وقيمة المبيعات له، مع إضافة مبلغ الرسم على القيمة المضافة في حالة وجوده. هذه الكشف يقوم بإعداده وتوقيعه رئيس خلية الفوترة؛

- فاتورة البيع لكل زبون تم التعامل معه على الحساب في ذلك اليوم يعدها ويوقعها رئيس خلية الفوترة؛

- وصل الطلب المرسل أو المسلم من قبل الزبون المعني؛

- وثيقة التحميل الخاصة بيومية المبيعات.

1-4- المستندات والوثائق القانونية اللازمة لعمليات دخول وخروج السلع، المواد الأولية والمنتجات

إن هذه الوثائق تثبت حركات المخزونات المعنية سواء تعلق الأمر بالدخول الى المخازن أو الخروج من هذه الأخيرة.

أ) دخول السلع، المواد الأولية، والمنتجات إلى المخازن

لتسجيل عملية دخول السلع والمنتجات إلى المخازن لابد من ملف يتكون مما يلي:

- كشف الإنتاج الشهري المعد من قبل مصلحة الإنتاج الذي يبين كميات وتكاليف السلع، المواد الأولية، والمنتجات التي دخلت إلى المخازن؛

- كشف الإدخالات يبين كميات وتكاليف السلع، المواد الأولية، والمنتجات التي دخلت إلى المخازن الذي تعده مصلحة المالية والمحاسبة؛

- بطاقة التحميل.

ب) خروج السلع، المواد الأولية، والمنتجات المباعة من المخازن

لتسجيل عملية خروج السلع والمنتجات المباعة من المخازن لابد من ملف يتكون مما يلي:

- كشف الإنتاج الشهري المعد من قبل مصلحة الإنتاج الذي يبين كميات وتكاليف السلع، المواد الأولية والمنتجات التي خرجت من المخازن للبيع؛

- كشف الاخراجات يبين كميات وتكاليف السلع، المواد الأولية، والمنتجات التي خرجت من المخازن للبيع الذي تعده مصلحة المالية والمحاسبة؛

- بطاقة التحميل.

عند الدخول إلى المخازن والخروج منها فإن المخزونات المعنية تقيم كما يلي:

- بالنسبة للسلع: تقيم بتكلفة شرائها.

- بالنسبة للمواد واللوازم المخزنة (بخلاف القمح بنوعيه): تقيم بتكلفة شرائها.

- بالنسبة للمنتجات: تقيم بتكلفة إنتاجها المحددة من طرف المديرية العامة للشركة الفرعية، وتكلفة انتاج منتجات الوحدة المعمول بها حاليا هي كما يلي:[1]

*** تكلفة انتاج السميد العادي: 3150.00 دج/ للقنطار.**

*** تكلفة انتاج السميد الممتاز: 3391.00 دج/ ق.**

*** تكلفة انتاج دقيق الخبز: 1772.00 دج/ ق.**

*** تكلفة انتاج الدقيق العادي المعبأ في أكياس 25 كغ: 1772.00 دج/ ق.**

*** تكلفة انتاج الدقيق العادي المعبأ في أكياس 10 كغ: 1830.00 دج/ ق.**

*** تكلفة انتاج الدقيق العادي المعبأ في أكياس 05 كغ: 1830.00 دج/ ق.**

*** تكلفة انتاج دقيق السميد: 1113.00 دج/ ق.**

*** تكلفة انتاج النخالة: 1113.00 دج/ ق.**

*** تكلفة انتاج الفضلات: 350.00 دج/ ق.**

1-5- المستندات والوثائق القانونية اللازمة لعملية السداد من طرف الزبائن

إن الإيداعات النقدية في البنك من جانب الزبائن كتسبيقات أو تسديدات لقيمة السلع والمنتجات المباعة لهم من طرف الوحدة تسجل في يومية بنك مقبوضات، والملف يتكون من الوثائق التالية:

- الإشعار الدائن من البنك يثبت دخول المبلغ المالي المعني إلى حساب بنك المقبوضات المفتوح باسم الوحدة؛

- بيان الإيداع أو صورة عن الفاكس المبين لعملية الإيداع التي قام بها الزبون؛

- بطاقة التحميل.

1-6- المستندات والوثائق القانونية اللازمة لعمليتي حساب الأجور ودفعها

إن عملية حساب تتولاها مصلحة المستخدمين، فبعد الانتهاء من ذلك يتم إعداد الكشف العام للأجور، الكشف التفصيلي لأجر كل عامل، والتصريحات الخاصة بكل من الضريبة على الدخل، اقتطاعات الضمان الاجتماعي وغيرها.

ولتسجيل العملية في يومية الأجور فإن الملف يتكون من الوثائق التالية:

- الكشف العام للأجور؛

[1] بناء على معلومات متحصل عليها من مصلحة الإنتاج للوحدة محل الدراسة.

- الكشف التفصيلي لأجر كل عامل؛

- كشف الحضور الشهري للعمال حسب المصالح (كل كشف يوقع من طرف كل من رئيس المصلحة المعنية، رئيس مصلحة المستخدمين، ومدير الوحدة)؛

- طلب التسديد تحرره مصلحة المستخدمين ويوقعه كل من رئيسها، رئيس مصلحة المالية والمحاسبة، ومدير الوحدة؛

كشف مصاريف القيام بالمهام يعده رئيس مصلحة المستخدمين ويوقع من طرف كل من هذا الأخير، رئيس مصلحة المالية والمحاسبة، ومدير الوحدة.

عند دفع الأجور يضاف ما يلي:

- أمر بالتحويل يوقعه كل من رئيس مصلحة المالية والمحاسبة ومدير الوحدة؛
- إشعار مدين يسلمه البنك.

1-7- المستندات والوثائق القانونية اللازمة لعمليات دفع مختلف الاشتراكات والاقتطاعات

أ) اشتراكات الضمان الاجتماعي

الملف يتكون من الوثائق التالية:

- تصريح يخص اشتراكات الضمان الاجتماعي (في نسختين) تعده مصلحة المستخدمين ويوقعه رئيس هذه الأخيرة؛
- وضعية حركية الأجراء (في نسختين) يبين فيها أسماء العمال الجدد والعمال الراحلين مع ذكر تاريخ الدخول أو تاريخ الرحيل حسب الحالة وسبب الرحيل؛
- طلب التسديد (في ثلاث نسخ) تحرره مصلحة المستخدمين ويوقع من طرف كلا من رئيسها، رئيس مصلحة المالية والمحاسبة، ومدير الوحدة.

وعندما تصل الوثيقتان إلى مصلحة المالية والمحاسبة يضاف إليهما ما يلي:

- بيان تسليم الشيك المحرر لدفع الاشتراكات الذي يجب أن يوقع عليه العون المعني على مستوى وكالة باتنة للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية؛
- وثيقة التحميل.

ب) اقتطاعات الضريبة على الدخل الإجمالي

الملف يتكون من الوثائق التالية:

- التصريح بالضرائب والرسوم المحصلة فورا أو عن طريق الاقتطاع من المصدر أي وثيقة G50 التي يقوم بملئها وتوقيعها رئيس مصلحة المستخدمين. هذا التصريح يبين مبلغ الأجور الخاضعة للضريبة ومقدار الضريبة الواجبة الأداء الذي يتحدد حسب السلم الضريبي، مع العلم أن المبلغ الخاضع للضريبة يساوي الفرق بين مجموع الأجر الخام واقتطاعات الضمان الاجتماعي؛
- طلب التسديد في ثلاث نسخ تحرره مصلحة المستخدمين. هذا الطلب يوقع من طرف كل من رئيس مصلحة المستخدمين، رئيس مصلحة المالية والمحاسبة، ومدير الوحدة؛

وعندما تصل الوثيقتان إلى مصلحة المالية والمحاسبة يضاف إليهما ما يلي:

- بيان تسليم الشيك يجب أن يوقع عليه عون قباضة الضرائب المختلفة الذي استلم الشيك المحرر لفائدة إدارة الضرائب؛
- وثيقة التحميل.

ج) اشتراكات الخدمات الاجتماعية

تحسب هذه الاشتراكات على أساس 2% من الأجر الخام لجميع العمال مضافا إليه مبلغ اشتراكات الضمان الاجتماعي التي تقع على عاتق صاحب العمل.[1]

حيث الأجر الخام يتحدد بالعلاقة التالية:

الأجر الخام = الأجر الأساسي + مختلف العلاوات والتعويضات بما فيها الأجر الوحيد وتعويض المنطقة ومنحة السلة وتعويض النقل ويستثنى من ذلك تعويض مصاريف القيام بالمهمة

الملف يتكون من الوثائق التالية:

- **بيان الاقتطاعات لفائدة الخدمات الاجتماعية يحرره ويوقعه رئيس مصلحة المستخدمين؛**
- **تصريح الاشتراكات (للخدمات الاجتماعية)؛**
- **طلب التسديد تحرره مصلحة المستخدمين؛**
- **بيان تسليم الشيك الذي يجب أن يوقع عليه المسؤول المعني في نيابة مديرية الشؤون الاجتماعية على مستوى المديرية العامة للشركة الفرعية مطاحن الاوراس باتنة؛**
- وثيقة التحميل.

د) اقتطاعات السلف الاجتماعي

السلف الاجتماعي هو مبلغ مالي تقرضه الخدمات الاجتماعية على مستوى المديرية العامة للشركة الفرعية لأي عامل يطلب ذلك، على أن يسدد بواسطة أقساط تقتطع شهريا من أجر العامل المعني، ويقدر مبلغه بأربعين ألف دينار جزائري (40000 دج).[2]

يجب على العامل المعني تقديم طلب خطي يبين فيه الأسباب كترميم مسكن، شراء تجهيزات وغيرهما، ويكون هذا الطلب مرفقا بما يلي:

- بيان العمل؛
- فاتورة خاصة بالمشتريات المرغوب فيها أو بالترميمات المراد القيام بها؛
- شهادة عائلية للحالة المدنية؛
- قسيمة الأجر؛
- بيان عن رقم الحساب الجاري البنكي للمعني.

[1] بناء على مذكرة عمل رقم 2010/246 مؤرخة في 2010/04/29 الصادرة عن مديرية الموارد البشرية للشركة الفرعية مطاحن الأوراس.

[2] بناء على معلومات متحصل عليها من مصلحة الشؤون الاجتماعية للوحدة محل الدراسة.

يمنح السلف الاجتماعي بعد موافقة كلا من رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية، مندوب العمال، ومدير الوحدة. عادة لا يمكن للعامل المعني الحصول على السلف الاجتماعي مرة أخرى إلا بعد الانتهاء من اقتطاع كل الأقساط المتعلقة بالسلف السابق ما عدا في حالات خاصة جدا مثل حالة إجراء عملية جراحية للعامل أو لأحد أفراد عائلته.

ملف اقتطاعات السلف الاجتماعي يكون في ثلاث (03) نسخ، الأولى لمصلحة الشؤون الاجتماعية, الثانية لمصلحة المستخدمين, والثالثة لمصلحة المالية والمحاسبة، ويتكون من الوثائق التالية:

– الكشف الإجمالي بأسماء العمال المعنيين بالاقتطاع ومبلغ الاقتطاع يحرر ويوقع من طرف رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية على مستوى الوحدة كما يوقع أيضا من طرف رئيس مصلحة المستخدمين ومدير الوحدة

– طلب التسديد (في ثلاث نسخ) يحرر ويوقع من طرف رئيس مصلحة المستخدمين، كما يوقع من طرف رئيس مصلحة المالية والمحاسبة، ومدير الوحدة. يحرر هذا الطلب لأن مبلغ الاقتطاعات التي مست أجور العمال المعنيين يدفع إلى مصلحة الشؤون الاجتماعية على مستوى المديرية العامة للشركة الفرعية مطاحن الاوراس بباتنة؛

وعندما تصل الوثيقتان إلى مصلحة المالية والمحاسبة يضاف إليهما ما يلي:

– بيان تسليم الشيك المحرر لدفع الاقتطاعات الذي يجب أن يوقع عليه المسؤول المعني على مستوى المديرية العامة للشركة الفرعية مطاحن الاوراس بباتنة؛

–وثيقة التحميل.

ه) اقتطاعات السلف التعاضدي

السلف التعاضدي هو مبلغ مالي تقرضه تعاضدية عمال مؤسسة مطاحن الأوراس بدون فوائد لأي عامل في المؤسسة يطلب ذلك عندما يكون بحاجة إلى أموال لتغطية نفقات العلاج، على أن يسدد بواسطة أقساط تقتطع شهريا من أجر العامل المعني، ومبلغه يقدر بعشرين ألف دينار جزائري (20000 دج)[1].

يمنح السلف التعاضدي بإتباع نفس الإجراءات المعمول بها في إطار السلف الاجتماعي ما عدا اشتراط تقديم المعني لشهادة طبية بدلا من فاتورة السلع أو الأشغال.

إن ملف اقتطاعات السلف يتكون بدوره من ثلاث نسخ تتضمن نفس الوثائق المذكورة في إطار ملف اقتطاعات السلف الاجتماعي.

و) اقتطاعات متعلقة بالبيع بالتقسيط من طرف التعاونية الاستهلاكية لعمال الوحدة

عندما كانت التعاونية الاستهلاكية موجودة، فإن كل عامل يريد شراء سلع من التعاونية المذكورة مع السداد بالتقسيط عن الاقتطاع من الأجر يجب عليه تقديم طلب خطي يؤشر عليه بالموافقة كلا من رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية ومندوب العمال. بعد ذلك يتم إبرام عقد بيع بين التعاونية الاستهلاكية ممثلة من طرف رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية من جهة والعامل المعني من جهة أخرى يحدد فيه مبلغ المبيعات الذي لا يتجاوز مئة ألف دينار جزائري (100000 دج)[2] ومبلغ الاقتطاع الشهري الذي هو عبارة عن مبلغ قسط السداد الشهري.

ملف الاقتطاعات المتعلقة بالبيع بالتقسيط يتكون من الوثائق التالية:

– كشف بأسماء العمال المعنيين بالاقتطاع ومبلغ الاقتطاع في ثلاث (03) نسخ يحرره ويوقعه رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية؛

---

[1] بناء على معلومات متحصل عليها من مصلحة الشؤون الاجتماعية للوحدة محل الدراسة.

[2] بناء على معلومات متحصل عليها من مصلحة الشؤون الاجتماعية للوحدة محل الدراسة.

– طلب التسديد في ثلاث نسخ تحرره مصلحة المستخدمين. هذا الطلب يوقع من طرف كل من رئيس مصلحة المستخدمين، رئيس مصلحة المالية والمحاسبة ومدير الوحدة. يحرر هذا الطلب لأن مبلغ الاقتطاعات يحول إلى حساب التعاونية الاستهلاكية؛

وعندما تصل الوثيقتان إلى مصلحة المالية والمحاسبة يضاف إليهما ما يلي:

– أمر بالتحويل تحرره مصلحة المالية والمحاسبة ويوقع من طرف كل من رئيس هذه الأخيرة ومدير الوحدة؛

– إشعار مدين من البنك؛

– وثيقة التحميل.

2. العمليات التشغيلية

تتمثل في تلك العمليات التي يتم من خلالها معالجة البيانات المحاسبية للحصول على مخرجات تتضمن معلومات محاسبية تحتاجها أطراف عديدة تستخدمها لأغراض مختلفة من بينها صنع القرارات. وسنتعرض ضمن المطلب الثاني للمعالجة المحاسبية لأهم العمليات التي تقوم بها الوحدة والتي تترتب عنها تدفقات اقتصادية.

3. المخرجات

تنقسم المخرجات إلى مخرجات دورية ومخرجات سنوية، فالأولى يتم إعدادها في نهاية كل شهر وفي نهاية كل سداسي أم الثانية يتم إعدادها في نهاية الدورة أي في نهاية السنة.

3-1- المخرجات الدورية

أ) في نهاية كل شهر يتم إعداد التقرير الشهري يتضمن الجداول التالية:

1 حساب النتائج؛

2 جدول التمويل والاستغلال الشهري؛

3 جدول خزينة المقبوضات؛

4 جدول خزينة الاستغلال؛

5 جدول المقاربة البنكية؛

6 الوضعية العامة للحقوق؛

7 جدول تفصيلي لديون الزبائن؛

8 وضعية الشيكات غير المحصلة؛

9 وضعية الزبائن المشكوك في تحصيل ديونهم.

ب) في نهاية كل سداسي، بالإضافة لجداول التقرير الشهري، يتم إعداد ما يلي:

1 ميزانية سداسية والقوائم المالية الأخرى الملحقة بها؛

2 ميزان المراجعة السداسي؛

3 تحليل الحسابات: عبارة عن جداول تفصيلية تفسر أرصدة الحسابات المعنية

3-2- المخرجات السنوية

في نهاية كل سنة مالية، بالإضافة لجداول التقرير الشهري، يتم إعداد ما يلي:

- ميزانية ختامية سنوية والقوائم المالية الأخرى الملحقة بها؛
- ميزان المراجعة السنوي؛
- تحليل الحسابات لتفسير أرصدة الحسابات في نهاية الدورة.

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لأهم العمليات التي تقوم بها الوحدة

بعد حدوث عملية ما يترتب عنها تدفق اقتصادي تتم معالجتها محاسبيا من خلال جمع البيانات المحاسبية المتعلقة بها (المستندات والوثائق القانونية) والتأكد من صحتها وسلامتها من الناحية القانونية شكلا ومضمونا، ثم تحليلها إلى مصدر واستخدام لتحديد الطرف الدائن والطرف المدين للقيد المحاسبي الواجب تسجيله في اليومية.

1. أهم اليوميات المستعملة في إطار نظام المعلومات المحاسبي للوحدة

يومية الاستثمارات JAL 01

يومية حركات المخزونات JAL 02

يومية المشتريات JAL 03

يومية المبيعات JAL 04

يومية الصندوق مقبوضات JAL 05

يومية الصندوق مدفوعات JAL 06

يومية بنك الاستغلال JAL 07

يومية بنك مقبوضات JAL 08

يومية العمليات المختلفة JAL 12

يومية التنازلات بين الوحدات JAL 13

يومية الأجور JAL 14

يومية استئناف الدورة JAL 20

تتم عملية التسجيل في اليوميات المذكورة سابقا بطريقتين هما:

- الطريقة الأولى: هي التسجيل يدويا في دفاتر اليوميات العادية. مازالت تستعمل هذه اليوميات من باب الاحتياط، ففي حالة وقوع خلل في أجهزة الإعلام الآلي وإتلاف البيانات والمعلومات يمكن الرجوع إليها لإعادة حجز البيانات.
- الطريقة الثانية: وهي التسجيل في اليوميات الالكترونية التي يظهرها البرنامج المحاسبي عبر شاشة الحاسوب بحجز البيانات المناسبة فيها.

بعد التسجيل في اليوميات الالكترونية، يقوم البرنامج المحاسبي بالمعالجة الآلية للبيانات وانجاز المراحل الأخرى من العمل المحاسبي المتمثلة أساسا في الترحيل إلى الدفتر الأستاذ وإعداد المخرجات المختلفة.

2. تسجيل العمليات المحاسبية في اليوميات المختلفة

2-1- التسجيل في يومية الاستثمارات JAL 01

تسجل في هذه اليومية العمليات التالية:

أ) عملية اقتناء التثبيتات العينية: هذه العملية يمكن أن تتم نقدا و/أو على الحساب و/أو بتمويل من المديرية العامة للشركة الفرعية.

ومحاسبيا يسجل ما يلي:

		تاريخ العملية		
2.....		التثبيتات المعنية	xxxx	
4422000		الرسم ق م القابل للاسترجاع على التثبيتات	xxxx	
	512....	البنك استغلال		xxxx
	1850581	و/أو ارتباط بين الوحدات متعلق بالتثبيتات		xxxx
	4048000	و/أو موردو التثبيتات		xxxx
		فاتورة رقم ...		

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

ب) عملية خروج التثبيتات العينية بسبب التنازل عنها: إن عملية التنازل عن التثبيتات تتولاها المديرية العامة للشركة الفرعية، فعند تحويل التثبيتات المراد التنازل عنها يتم استعمال كشف الارتباط بين الوحدات.

ومحاسبيا يسجل ما يلي:

		تاريخ العملية		
1850500		ارتباط بين الوحدات متعلق بالتثبيتات	xxxx	
	2.....	التثبيتات المعنية		xxxx
		كشف الارتباط بين الوحدات رقم...		

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

ويسجل قيد آخر في يومية العمليات المختلفة لتحويل الاهتلاكات المطبقة على التثبيتات المعنية بعملية التنازل إلى المديرية العامة للشركة الفرعية.

2-2- التسجيل في يومية حركات المخزونات JAL 02

تسجل في هذه اليومية العمليات التالية:

أ) عملية دخول سميد الشعير: محاسبيا يسجل ما يلي:

		تاريخ العملية		
3021130		سميد الشعير	xxxx	
	3800140	مشتريات سميد الشعير		xxxx
		تخزين سميد الشعير		

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

ب) عملية دخول القمح إلى المخازن: محاسبيا يسجل ما يلي:

		تاريخ العملية		
3100000		القمح الصلب	xxxx	
3110000		و/أو القمح اللين	xxxx	
	3810100	مشتريات القمح الصلب		xxxx
	3810200	و/أو مشتريات القمح اللين		xxxx
		تخزين القمح بنوعيه		

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

ج) عملية دخول المواد واللوازم إلى المخازن: محاسبيا يسجل ما يلي:

		تاريخ العملية		
31.....		اللوازم	xxxx	
32.....		و/أو تموينات أخرى	xxxx	
	38.....	مشتريات مخزنة		xxxx
		تخزين اللوازم و/أو التموينات الأخرى.		

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

د) عملية دخول المنتجات التامة إلى المخازن: محاسبيا يسجل ما يلي:

		تاريخ العملية		
355....		المنتج التام المعني	xxxx	
	715....	إنتاج مخزن للمنتجات التامة	xxxx	
		تخزين المنتج المصنع المعني.		xxxx

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

ه) عملية خروج سميد الشعير من المخازن: محاسبيا يسجل ما يلي:

		تاريخ العملية		
600		مشتريات السلع المباعة	xxxx	
	3021130	سميد الشعير		xxxx
		خروج سميد الشعير من المخازن لغرض البيع		

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

و) عملية خروج القمح من المخازن لغرض الاستهلاك في الإنتاج: محاسبيا يسجل ما يلي:

		تاريخ العملية		
6010100		القمح الصلب المستهلك	xxxx	
6010200		القمح اللين المستهلك	xxxx	
	3100000	القمح الصلب		xxxx
		القمح اللين		xxxx
		خروج القمح من المخازن لغرض الطحن.		

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

ز) عملية خروج اللوازم و/أو التموينات الأخرى من المخازن: محاسبيا يسجل ما يلي:

		تاريخ العملية		
601....		اللوازم المستهلكة	xxxx	
602....		و/أو التموينات الأخرى المستهلكة	xxxx	
	31.....	اللوازم		xxx x
	32.....	و/أو تموينات أخرى		xxx x
		خروج اللوازم و/أو التموينات الأخرى من المخازن لغرض الاستعمال.		

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

ح) عملية خروج المنتجات التامة من المخازن: محاسبيا يسجل ما يلي:

		تاريخ العملية		
715....		إنتاج مخزن للمنتجات التامة	xxxx	
	355....	المنتج التام المعني		xxxx
		خروج المنتج التام المعني من المخازن لغرض البيع.		

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

2-3- التسجيل في يومية المشتريات JAL 03

تسجل فيها العمليات المتعلقة بشراء السلع والمواد واللوازم

أ) عملية شراء سميد الشعير من وحدة لا تنتمي لنفس الشركة الفرعية: محاسبيا يسجل ما يلي:

3800140		ـــــــــــ تاريخ العملية ـــــــــــ		
		مشتريات سميد الشعير	xxxx	
	4010200	موردون محليين للسلع		xxxx
		فاتورة الشراء رقم ...		

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

ب) عملية شراء القمح بنوعيه (الصلب واللين): محاسبيا يسجل ما يلي:

3810100		ـــــــــــ تاريخ العملية ـــــــــــ		
3810200		مشتريات القمح الصلب	xxxx	
		و/ أو مشتريات القمح اللين	xxxx	
	4010000	موردو المواد الأولية حبوب		xxxx
		فاتورة الشراء رقم ...		

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

ج) المشتريات الأخرى: تسجيلها المحاسبي يكون كما يلي:

3812...		ـــــــــــ تاريخ العملية ـــــــــــ		
		نوع المشتريات المعني	xxxx	
	4011990	موردون آخرون		xxxx
		فاتورة الشراء رقم ...		

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

2-4- التسجيل في يومية المبيعات JAL 04

تسجل فيها العمليات المتعلقة ببيع السلع والمنتجات التي نتناولها كما يلي:

أ) عملية بيع سميد الشعير: محاسبيا يسجل ما يلي:

411		ـــــــــــ تاريخ العملية ـــــــــــ		
		زبائن	xxxx	
	700	مبيعات بضائع		xxxx
		فاتورة البيع رقم		

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

وتسجل عملية أخرى في يومية العمليات المختلفة (JAL 12) لإظهار تفاصيل الزبائن الذين تم التعامل معهم.

ب) عملية بيع المنتجات: محاسبيا يسجل ما يلي:

411		ـــــــــــ تاريخ العملية ـــــــــــ		
		زبائن	xxxx	
	701....	إنتاج مباع		Xxxx

	4451000	رسم ق م محصل على المبيعات فاتورة البيع رقم		xxxx

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

وتسجل عملية أخرى في يومية العمليات المختلفة " JAL 12" لإظهار تفاصيل الزبائن الذين تم التعامل معهم.

يفرض الرسم على القيمة المضافة على النخالة أما المنتجات الأخرى (السميد، الدقيق، والفضلات) فهي معفية من هذا الرسم.

2-5- التسجيل في يومية الصندوق مقبوضات JAL 05

لا تسجل أية عملية في هذه اليومية بمعنى أنها غير مستعملة من طرف الوحدة لأن هذه الأخيرة ليست لها مقبوضات نقدية من جراء تعاملها مع الغير.

2-6- التسجيل في يومية الصندوق مدفوعات JAL 06

تسجل فيها العمليات التالية :

أ) عملية التحويل للنقديات من حساب بنك الاستغلال إلى حساب الصندوق: محاسبيا يسجل ما يلي:

		تاريخ العملية		
5370581		الصندوق مدفوعات	xxxx	
	581	تحويل داخلي للأموال		xxxx
		تحويل نقديات من البنك إلى الصندوق		

ب) عملية سداد المشتريات والخدمات التي لا يتعدى مبلغها 1500 دج: محاسبيا يسجل ما يلي:

		تاريخ العملية		
4011990		موردون آخرون	xxxx	
	5370581	الصندوق مدفوعات		xxxx
		وصل نقدي رقم...		

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

2-7- التسجيل في يومية البنك استغلال JAL 07

تسجل في هذه اليومية العمليات التالية:

أ) عملية تحويل مبلغ الاعتماد الشهري من المديرية العامة للشركة الفرعية لفائدة الوحدة: **محاسبيا يسجل ما يلي:**

		تاريخ العملية		
512....		بنك استغلال	xxxx	
	1820500	الارتباط بين الوحدات لتحويل الاعتماد		xxxx
		تحويل الاعتماد الشهري إلى البنك استغلال.		

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

ب) عملية تحويل النقديات من بنك الاستغلال إلى حساب الصندوق: **محاسبيا يسجل ما يلي:**

581		تاريخ العملية	xxxx	
	512....	تحويل داخلي للأموال البنك استغلال شيك رقم...		xxxx

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

ج) تسديد المشتريات والخدمات التي تفوق قيمتها 1500 دج: محاسبيا يسجل ما يلي:

4011990		تاريخ العملية	xxxx	
	512....	موردون آخرون بنك الاستغلال شيك رقم...		xxxx

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

2-8- التسجيل في يومية البنك مقبوضات JAL 08

تسجل في هذه اليومية العمليات التالية:

أ) الإيداعات النقدية من جانب الزبائن: هذه الإيداعات النقدية هي عبارة عن تسبيق أو تسديد لقيمة السلع والمنتجات المباعة لهم. محاسبيا يسجل ما يلي:

5121581		تاريخ العملية	xxxx	
	411....	البنك مقبوضات حساب الزبون المعني إشعار دائن من البنك رقم		xxxx

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

ب) عملية التحويل الآلي من حساب بنك المقبوضات للوحدة إلى الحساب البنكي للمديرية العامة للشركة الفرعية:

هذه العملية يقوم بها البنك آليا وذلك بمعدل مرة واحدة في الأسبوع.

محاسبيا يسجل ما يلي:

1820581		تاريخ العملية حساب الارتباط بين الوحدات للتحويل الآلي بنك المقبوضات إشعار مدين رقم ...	xxxx	xxxx
	512....			

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

2- 9- التسجيل في يومية العمليات المختلفة JAL 12

تسجل فيها العمليات المتعلقة بما يلي :

- **اهتلاكات التثبيتات؛**
- **إيجار محلات نقاط البيع الخاصة بكل شهر؛**
- **التسويات الشهرية متعلقة بتسبيقات إيجار محلات نقاط البيع؛**
- **تحويلات الرسم على القيمة المضافة الواجب الدفع خلال الشهر إلى المديرية؛**
- **قيمة الاستهلاكات لكل من االكهرباء , الغاز, الماء؛**
- **الفروق الناتجة عن احتساب التكلفة الوسطية المرجحة؛**
- **قيمة الصيانات والإصلاحات؛**
- **تسويات متعلقة بحساب فواتير قيد الاستلام؛**
- **حقوق طب العمل؛**
- **قيمة الرقابة التقنية لمعدات النقل؛**
- **مصاريف نقل العمال؛**
- **مصاريف الشحن والتفريغ؛**
- **الرسم على النشاط المهني؛**
- **المقاصة المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة؛**
- **خدمات أخرى مختلفة؛**
- **قسيمة السيارات والمركبات؛**
- **العمليات المتعلقة بالمؤونات؛**
- **عملية تسديد قيمة المادة الأولية من قبل المديرية؛**
- **عملية تسوية مصاريف نقل المشتريات من المادة الأولية.**

وفيما يلي وعلى سبيل المثال كيفية تسجيل لبعض العمليات في هذه اليومية

أ) عملية إثبات اهتلاكات التثبيتات: تسجل هذه العملية محاسبيا كما يلي:

		تاريخ العملية		
6816820		مخصصات الاهتلاكات	xxxx	
	281....	اهتلاك التثبيتات		xxxx
		إثبات اهتلاك التثبيتات لدورة ...		

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

ب) عملية إثبات استهلاك الكهرباء والغاز: تسجل هذه العملية محاسبيا كما يلي:

		تاريخ العملية		
6028000		استهلاك الطاقة	xxxx	
4424500		الرسم ق م القابل للاسترجاع	xxxx	
	4010200	موردو المواد المستهلكة		xxxx
		إثبات استهلاك الطاقة (الكهرباء والغاز).		

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

ج) عملية إثبات مصاريف نقل العمال: تسجل هذه العملية محاسبيا كما يلي:

		تاريخ العملية		
6028000		مصاريف نقل العمال	xxxx	
	4019900	موردو الخدمات		xxxx
		إثبات مصاريف نقل العمال لشهر...		

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة.

2-10-التسجيل في يومية الأجورJAL14

تسجل في هذه اليومية عملية حساب الأجور بواسطة القيد التالي:

		ـــــــــ تاريخ العملية ـــــــــــ		
6310000		الأجر الأساسي	XXXX	
6311000		الساعات الإضافية	XXXX	
6310100		تعويض الخبرة المهنية	XXXX	
6312100		مكافأة المردود الجماعي	XXXX	
6312200		مكافأة المردود الفردي	XXXX	
6312...		علاوات أخرى....	XXXX	
638....		تعويضات أحرى...	XXXX	
6382100		الأجر الوحيد	XXXX	
6350100		اشتراكات الضمان (نصيب صاحب العمل)	XXXX	
6352500		مساهمة خ إ في تمويل نظام التقاعد	XXXX	
6352200		مساهمة خ إ في تمويل السكن الاجتماعي	XXXX	
6357000		اشتراكات الخدمات الاجتماعية	XXXX	
	4320000	اقتطاعات السلف الاجتماعي		XXXX
	4270000	اعتراضات على الأجور		XXXX
	4253000	التسبيقات على الأجور		XXXX
	4321000	اقتطاعات السلف التعاضدي		XXXX
	4313000	اقتطاع اشتراكات التعاضدية		XXXX
	4473000	اقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي		XXXX
	4312200	اقتطاع اشتراك الضمان الاجتماعي ن ع		XXXX
	4311800	ص و ت إ تأمينات اجتماعية		XXXX
	4312000	ص و ت إ التقاعد المسبق		XXXX
	4318400	ص و ت إ اشتراكات السكن الاجتماعي		XXXX
	4318700	اشتراكات الخدمات الاجتماعية		XXXX
	4210000	المستخدمون – الأجور الصافية المستحقة		XXXX

المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة للوحدة محل الدراسة

المطلب الثالث: استخدام المعلومات المحاسبية الجيدة لصنع القرار في الوحدة

1. العوامل المساعدة للحصول على معلومات محاسبية جيدة

هناك عدة عوامل مساعدة نجدها متوفرة على مستوى الوحدة محل الدراسة ترشح المعلومات الناتجة عن نظامها للمعلومات المحاسبية بان تكون مفيدة لمختلف الأطراف التي تستفيد منها، لأنها تعمل على جعل هذه المعلومات تتمتع بالجودة المطلوبة. ونستعرض أهم هذه العوامل على النحو التالي:

– أغلب عمال الوحدة، الذين من بينهم العاملين في مصلحة المالية والمحاسبة، لديهم خبرة عملية طويلة مما يؤهلهم لانجاز مختلف الأعمال المطلوبة بكفاءة وتقليص دائرة النقائص، وهو ما يدعم ملاءمة المعلومات المحاسبية الناتجة.

– نظام المعلومات المحاسبي والأنظمة الفرعية الخاصة بمختلف مصالح الوحدة كلها أنظمة محوسبة لأنها تستخدم أجهزة وبرامج الإعلام الآلي الحديثة والأفراد العاملين ضمنها المعنيين باستخدام أداة الإعلام الآلي يتحكمون في هذه الأخيرة بعد استفادتهم من دورات تكوينية خاصة بذلك. إن تلك الميزة في الأنظمة المشار إليها تسمح بالحصول على معلومات محاسبية دقيقة دون عناء وفي أي وقت تطلب فيه مما يدعم ملاءمتها في إطار عملية صنع القرار.

– كما نص عليه المشرع، فانه منذ جانفي 2010 شرعت الوحدة في تطبيق النظام المحاسبي والمالي الجديد الذي جاء للقضاء على النقائص الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 ومسايرة المستجدات على المستوى العالمي في المجال المحاسبي، مما يسمح بالحصول على معلومات محاسبية دقيقة ومعبرة وهو ما يدعم ملاءمة المعلومات المحاسبية المحصل عليها.

– يخضع العمل المحاسبي في الوحدة للمراجعة الداخلية من طرف جهتين هما:

* الجهة الأولى تتمثل في رئيس مصلحة المالية والمحاسبة على مستوى الوحدة باعتباره المسؤول المباشر عن هذا العمل؛

* الجهة الثانية تتمثل في نائب المدير للمالية والمحاسبة على مستوى مديرية الشركة الفرعية.

– يخضع العمل المحاسبي في الوحدة للمراجعة الخارجية التي يقوم بها محافظ الحسابات.

النوعان من المراجعة يهدفان إلى التأكد من صحة المعلومات المحاسبية وبالتالي جعل هذه الأخيرة ذات موثوقية.

– هناك ثبات في الطرق المحاسبية المطبقة في إطار نظام المعلومات المحاسبي للوحدة، وهذا ما يساعد على جعل المعلومات المحاسبية المحصل عليها تتمتع بالقابلية للمقارنة.

2. نموذج عن صنع القرار في الوحدة باستخدام المعلومات المحاسبية الجيدة

إن تحديد مكافأة المردود الجماعي التي يستفيد منها عمال الوحدة تتم وفق ما ورد في بروتوكول اتفاق رقم 2008/01 المتضمن ثوابت مكافأة المردود الجماعي في مؤسسة مطاحن الأوراس الذي ابرم بين المؤسسة العمومية الاقتصادية ذات أسهم "مطاحن الأوراس" من جهة والهيكل النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين من جهة أخرى.

تحديد ثوابت مكافأة المردود الجماعي الخاصة بالوحدتين الإنتاجيتين ومعاملاتهم

نص بروتوكول الاتفاق رقم 2008/01 2008 على أن ثوابت مكافأة المردود الجماعي الخاصة بالوحدتين الإنتاجيتين ومعاملاتهم هي[1]:

– استعمال الطاقة الإنتاجية 10 % (بمعنى أن المكافأة تكون 10 % عن هذا العنصر)؛

– رقم الأعمال 10 % (بمعنى أن المكافأة تكون 10 % عن هذا العنصر)؛

– القيمة المضافة 10 % (بمعنى أن المكافأة تكون 10 % عن هذا العنصر)؛

– نتيجة الاستغلال 20 % (بمعنى أن المكافأة تكون 20 % عن هذا العنصر).

للإشارة فإنه بعد تطبيق النظام المحاسبي والمالي تعوض نتيجة الاستغلال بالنتيجة العادية قبل طرح الضريبة

مجموع معاملات ثوابت مكافأة المردود الجماعي هو: 10%+10%+10%+20% = 50 %.

2-1- كيفية تحديد المعاملات الفعلية

[1] المادة 01 من بروتوكول اتفاق رقم 2008/01 المؤرخ في 2008/02/10 المتضمن ثوابت مكافأة المردود الجماعي في مؤسسة مطاحن الأوراس.

وتتحدد المعاملات الفعلية في كل شهر كما يلي:

أ) بالنسبة لاستعمال الطاقة الإنتاجية

يتم تحديد معامل استعمال الطاقة الإنتاجية كما يلي[1]:

$$\text{نسبة استعمال الطاقة الإنتاجية} = \frac{\text{الكمية المطحونة فعلا خلال الشهر}}{\text{الكمية المطحونة التقديرية خلال الشهر}} \times 100$$

إذا كانت النسبة ≥ 80 % فإن المعامل الفعلي (نسبة المكافأة) هو 00 %.

إذا كانت النسبة > 80 % و≥ 90 % فإن المعامل الفعلي (نسبة المكافأة) هو 05 %.

إذا كانت النسبة > 90 % و≥ 100 % فإن المعامل الفعلي (نسبة المكافأة) هو 10 %.

ملاحظة: إذا كانت النسبة المحسوبة > 100 % فإن المعامل الفعلي (نسبة المكافأة) هو 10 % لأن ذلك هو الحد الأقصى.

ب) بالنسبة لرقم الأعمال

يتم تحديد المعامل المتعلق برقم الأعمال كما يلي[2]:

$$\text{نسبة رقم الأعمال} = \frac{\text{رقم الأعمال المنجز خلال الشهر}}{\text{رقم الأعمال التقديري خلال الشهر}} \times 100$$

إذا كانت النسبة ≥ 80 % فان المعامل الفعلي (نسبة المكافأة) هو 00 %.

إذا كانت النسبة > 80 % و≥ 90 % فان المعامل الفعلي (نسبة المكافأة) هو 05 %.

إذا كانت النسبة > 90 % و≥ 100 % فان المعامل الفعلي (نسبة المكافأة) هو 10 %.

ملاحظة: إذا كانت النسبة المحسوبة > 100 % فإن المعامل الفعلي (نسبة المكافأة) هو 10 % لأن ذلك هو الحد الأقصى.

ج) بالنسبة للقيمة المضافة

يتم تحديد معامل القيمة المضافة كما يلي:[3]

$$\text{نسبة القيمة المضافة} = \frac{\text{القيمة المضافة المنجزة خلال الشهر}}{\text{القيمة المضافة التقديرية خلال الشهر}} \times 100$$

إذا كانت النسبة ≥ 90 % فإن المعامل (نسبة المكافأة) هو 00 %.

---

[1] المادة 02 من بروتوكول اتفاق رقم 2008/01 المؤرخ في 2008/02/10 المتضمن ثوابت مكافأة المردود الجماعي في مؤسسة مطاحن الأوراس.

[2] المادة 03 من بروتوكول اتفاق رقم 2008/01 المؤرخ في 2008/02/10 المتضمن ثوابت مكافأة المردود الجماعي في مؤسسة مطاحن الأوراس.

[3] المادة 04 من بروتوكول اتفاق رقم 2008/01 المؤرخ في 2008/02/10 المتضمن ثوابت مكافأة المردود الجماعي في مؤسسة مطاحن الأوراس.

إذا كانت النسبة > 90 % و≤ 95 % فإن المعامل (نسبة المكافأة) هو 05 %.

إذا كانت النسبة > 95 % و≤ 100 % فإن المعامل (نسبة المكافأة) هو 10 %.

ملاحظة: إذا كانت النسبة المحسوبة > 100 % فإن المعامل الفعلي (نسبة المكافأة) هو 10 % لأن ذلك هو الحد الأقصى.

د) بالنسبة للنتيجة العادية قبل طرح الضريبة (نتيجة الاستغلال سابقا)

يتم تحديد معامل النتيجة كما يلي[1]:

إذا كانت النتيجة سالبة فإن المعامل الفعلي (نسبة المكافأة) هو 00 %.

إذا كانت النتيجة موجبة ولا تتجاوز 2000000 دج فإن المعامل الفعلي (نسبة المكافأة) هو 05 %.

إذا كانت النتيجة موجبة تفوق 2000000 دج دون أن تتجاوز 5000000 دج فإن المعامل الفعلي (نسبة المكافأة) هو 10 %.

إذا كانت النتيجة موجبة وتفوق 5000000 دج فإن المعامل الفعلي (نسبة المكافأة) هو 20 %.

2-2- تقديرات الثوابت المختلفة

هذه التقديرات حددت من طرف المديرية العامة للشركة الفرعية وهي كما يلي:[2]

أ) بالنسبة للكمية المطحونة

من جانفي إلى ديسمبر باستثناء شهر أوت: 17952 قنطار شهريا.

شهر أوت = 00 قنطار لأن هذا الشهر تم اعتباره شهر عطلة.

ب) بالنسبة لرقم الأعمال

من جانفي إلى ديسمبر باستثناء شهر أوت: 39652000 دج شهريا.

شهر أوت = 00 دج لأن هذا الشهر تم اعتباره شهر عطلة.

ج) بالنسبة للقيمة المضافة

من جانفي إلى ديسمبر باستثناء شهر أوت: 5025000 دج شهريا.

شهر أوت = - 300000 دج لأن ها الشهر تم اعتباره شهر عطلة.

2-3 - حساب مكافأة المردود الجماعي

تحسب مكافأة المردود الجماعي لكل عامل باستخدام العلاقة التالية:

مكافأة المردود الجماعي لعامل ما = الأجر القاعدي للعامل المعني × نسبة مكافأة المردود الجماعي المحسوبة.

ويقصد بنسبة مكافأة المردود الجماعي المحسوبة مجموع المعاملات الفعلية للثوابت الأربعة الذي يتحدد باستخدام العلاقة التالية:

مجموع المعاملات الفعلية للثوابت الأربعة = المعامل الفعلي لاستعمال الطاقة الإنتاجية

+ المعامل الفعلي لرقم الأعمال

+ المعامل الفعلي للقيمة المضافة

+ المعامل الفعلي للنتيجة العادية قبل طرح الضريبة

---

[1] المادة 05 من بروتوكول اتفاق رقم 2008/01 المؤرخ في 2008/02/10 المتضمن ثوابت مكافأة المردود الجماعي في مؤسسة مطاحن الأوراس.

[2] معلومات مقدمة من طرف مصلحة المستخدمين للوحدة محل الدراسة.

2-4- تحديد نسبة مكافأة المردود الجماعي خلال شهر ماي 2011

- بالنسبة لاستعمال الطاقة الإنتاجية

الكمية المطحونة من القمح خلال شهر ماي 2011 = الكمية المطحونة من القمح الصلب
+ الكمية المطحونة من القمح اللين

الكمية المطحونة من القمح خلال شهر ماي 2011 = 12403 + 10415

= 22818 قنطار

هذه الكميات مستخرجة من كشف كمية وقيمة القمح المطحون بنوعيه خلال شهر ماي 2011 الذي تم إعداده في آخر يوم عمل من هذا الشهر (الملحق رقم 04).

$$\text{نسبة استعمال الطاقة الإنتاجية في شهر ماي 2011} = \frac{22818}{17952} \times 100$$

= 127.10 %

بما أن النسبة > 100 % فإن المعامل الفعلي (نسبة المكافأة) هو 10 %.

- بالنسبة لرقم الأعمال

رقم الأعمال المحقق خلال شهر ماي 2011 يقدر بـــ: 48902878.89 دج. هذا الرقم مستخرج من حساب النتائج للشهر المعني (ماي 2011) الذي تم إعداده في آخر يوم عمل من هذا الشهر (الملحق رقم 03).

$$\text{نسبة رقم الأعمال في شهر ماي 2011} = \frac{48902878.89}{39652000} \times 100$$

= 123.33 %

بما أن النسبة > 100 % فإن المعامل الفعلي (نسبة المكافأة) هو 10 %.

- بالنسبة للقيمة المضافة

القيمة المضافة المحققة خلال شهر ماي 2011 تقدر بـــ: 6112362.99 دج. هذه القيمة مستخرجة من حساب النتائج للشهر المعني (ماي 2011) الذي تم إعداده في آخر يوم عمل من هذا الشهر (الملحق رقم 03).

$$\text{نسبة القيمة المضافة في شهر ماي 2011} = \frac{6112362.99}{5025000} \times 100$$

= 121.63 %

بما أن النسبة > 100 % فإن المعامل الفعلي (نسبة المكافأة) هو 10 %.

- بالنسبة للنتيجة العادية قبل طرح الضريبة

النتيجة المعنية المحققة خلال شهر ماي 2011 تقدر بـــ: 2477391.06 دج. هذه النتيجة مستخرجة من حساب النتائج للشهر المعني (ماي 2011) الذي تم إعداده في آخر يوم عمل من هذا الشهر (الملحق رقم 03).

إن النتيجة العادية قبل طرح الضريبة المحققة خلال شهر ماي 2011 محصورة بين 2000000 دج 5000000 دج وبالتالي فإن المعامل الفعلي المقابل لهذا المجال هو 10 %.

نسبة مكافأة المردود الجماعي في شهر ماي 2011 = مجموع المعاملات الفعلية للثوابت الأربعة

نسبة مكافأة المردود الجماعي في شهر ماي 2011 = المعامل الفعلي لاستعمال الطاقة الإنتاجية + المعامل الفعلي لرقم الأعمال + المعامل الفعلي للقيمة المضافة + المعامل الفعلي للنتيجة العادية قبل طرح الضريبة

نسبة مكافأة المردود الجماعي في شهر ماي 2011 = 10 % + 10 % + 10 % + 10 %

= 40 %

فمثلا إذا كان الأجر القاعدي للعامل "س" يقدر بـــ: 20000 دج فإن مكافأة المردود الفردي التي يستفيد منها هذا العامل في شهر ماي 2011 تتحدد كما يلي:

$$\text{مكافأة المردود الجماعي للعامل "س" في ماي 2011} = \frac{20000 \times 40}{100}$$

= 8000 دج

2-5- واقع جودة المعلومات المحاسبية المستعملة

لتحديد المجموع الفعلي لثوابت مكافأة المردود الجماعي خلال شهر معين (نسبة المردودية) الذي على أساسه تحسب مكافأة المردود الجماعي لعمال الوحدة خلال شهر معين، فان رئيس مصلحة المستخدمين، باعتباره صانع القرار في هذه الحالة، يكون بحاجة إلى مجموعة معينة من المعلومات. ومن خلال الواقع العملي في الوحدة يتبين ما يلي:

- المعلومات المحاسبية التي يحتاجها ويعتمد عليها يجدها متوفرة كلها في بعض مخرجات نظام المعلومات المحاسبي حيث:

* رقم الأعمال للشهر المعني يستخرجه من حساب النتائج للشهر المعني؛
* القيمة المضافة للشهر المعني يستخرجها من حساب النتائج للشهر المعني؛
* نتيجة الاستغلال المحققة خلال الشهر المعني يستخرجها من حساب النتائج للشهر المعني؛
* الطاقة الإنتاجية يستخرجها من كشف كمية وقيمة القمح المطحون بنوعيه خلال الشهر المعني الذي يتم إعداده من طرف مصلحة المالية والمحاسبة بناء على التقرير الشهري للإنتاج.

هذا الوضع يسمح بتوفر خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية.

- المعلومات المحاسبية التي يحتاجها ويعتمد عليها تصله في الوقت المناسب (نهاية الشهر المعني)، وهذا أصبح حقيقة لأن نظام المعلومات المحاسبي للوحدة محوسب.

هذا الوضع يسمح كذلك بتوفر خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية.

– المعلومات المحاسبية التي يحتاجها ويعتمد عليها هي ثمرة عمل أنجز بكفاءة من قبل عمال لديهم تجربة عملية معتبرة وخضع لمراجعة رئيس مصلحة المالية والمحاسبة التابعة للوحدة، ويمكن أن يكون قد خضع لمراجعة نائب المدير للمالي والمحاسبة على مستوى مديرية الشركة الفرعية لأن هذا المسؤول يقوم بزيارات عمل للوحدة في أي وقت.

هذا الوضع يسمح بتوفر خاصيتي الملاءمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية.

– المعلومات المحاسبية التي يحتاجها ويعتمد عليها هي ثمرة المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية باعتبار أن نظام المعلومات المحاسبي للوحدة نظاما محوسبا، مما يجعل المعلومات الناتجة عنه صحيحة على الأقل من الناحية الحسابية ويدعم ملاءمتها وموثوقيتها.

بناء على ما تقدم نستطيع القول بأن نسبة المردودية التي يحددها رئيس مصلحة المستخدمين ويحسب على أساسها مبلغ مكافأة المردود الجماعي بالنسبة لكل عامل يتم من خلال الاعتماد على معلومات محاسبية تتمتع بالجودة المطلوبة وتؤثر في صنع قرار يتعلق بمكافأة المردود الجماعي لعمال الوحدة التي تصرف لهؤلاء شهريا وهذا التأثير يكون عبر إخراج صانع القرار من دائرة عدم التأكد وإدخاله في دائرة التأكد التام هذا من جهة وجعل القرار المتوصل إليه رشيدا بإعطاء العمال حقهم وعدم إلحاق ضرر بمصلحة الوحدة لعدم تحميلها مصاريف غير مبررة اقتصاديا وقانونيا.

المبحث الثالث: عرض وتحليل النتائج

للوقوف على واقع أثر جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية على صنع القرار في الوحدة محل الدراسة، ونظرا لعدم إمكانية قياس كل من تلك الخصائص النوعية وصنع القرار كميا، تم استعمال أداة الاستبيان لأجل تجاوز هذا العائق من خلال اعتماد مقياسين نقيس بهما كل من المتغير المستقل بأبعاده (مكوناته) الأربعة والمتغير التابع مما يسمح بالتوصل إلى تحقيق أهداف الدراسة. وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، نتناول في الأول إجراءات البحث وأدواته بالتركيز على منهج الدراسة: حدودها، عينتها، أداتها، وفي الثاني نستعرض اختبار فرضيات الدراسة، وفي الأخير نستعرض تفسير ومناقشة النتائج.

المطلب الأول: إجراءات البحث وأدواته

يتم التركيز على عدة إجراءات وأدوات البحث في جانبه التطبيقي كمنهج الدراسة، حدودها، عينتها، وأداتها كما نستعرض ثبات هذه الأخيرة إلى جانب درجة الاستجابة من قبل أفراد العينة.

1. منهج الدراسة: اتبع الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وتحليلها كمنهج مناسب لمثل هذه الدراسات، ولتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام برنامج الحزمة (الرزمة) الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 18 مع استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة؛
- معامل ألفا كرونباخ لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة؛
- معامل الارتباط لاختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة تبعا لإجابات أفراد العينة؛
- الانحدار الخطي لاختبار إمكانية التنبؤ بالمتغير التابع من خلال أبعاد المتغير المستقل أي بمعنى آخر اختبار أثر أبعاد المتغير المستقل في المتغير التابع.

2. حدود الدراسة: يمكن تلخيصها كما يلي:

- **مكانيا:** أجريت الدراسة الحالية في مؤسسة مطاحن الأوراس الوحدة الإنتاجية والتجارية أريس.
- **زمنيا:** تم إجراء الدراسة ابتداء من شهر سبتمبر من عام ألفان وعشرة إلى غاية شهر ماي من عام ألفان وإحدى عشر.
- **بشريا:** اشتملت عينة الدراسة 74 فرد هم عمال المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

3. عينة الدراسة: تتمثل عينة الدراسة (المشاركين) في عمال الوحدة الإنتاجية والتجارية بآريس التابعة لمؤسسة مطاحن الأوراس وذلك بمختلف فئاتهم والبالغ عددهم 74 عامل. ونظرا لكون عدد عمال الوحدة محل الدراسة غير مرتفع، أي أنه عبارة عن مجموعة صغيرة نسبيا، تم اعتماده كعينة للدراسة.

4. أداة الدراسة: طبق الباحث في هذه الدراسة أداة الاستبيان لجمع البيانات وذلك لأجل اختبار فرضيات الدراسة، من خلال مقياسين، المقياس الأول لقياس جودة المعلومات المحاسبية كمتغير مستقل بأبعاده (مكوناته) الأربعة المتمثلة في

الخصائص النوعية لجودة هذا النوع من المعلومات وهي ملاءمة المعلومات المحاسبية، موثوقية المعلومات المحاسبية، ثبات الطرق المحاسبية المطبقة، وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، والمقياس الثاني لقياس صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية كمتغير تابع.

ويتكون الاستبيان من ثلاثة (03) أجزاء على النحو التالي:

- **الجزء الأول:** خاص بالمعلومات الأولية (التعريفية) تتعلق بالجوانب الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وعددها ستة (06) وهي الجنس، العمر، الوظيفة، الخبرة المهنية العامة، والخبرة المهنية في المنصب، والمؤهل العلمي.

- **الجزء الثاني:** تضمن ما يلي:

المقياس الأول: خاص بالمتغير المستقل المتمثل في جودة المعلومات المحاسبية بأبعاده (مكوناته) الأربعة التي هي عبارة عن تلك الخصائص النوعية لهذه الجودة، ويشتمل على 20 بندا تتوزع كالتالي:

* البعد المتعلق بخاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية يضم 05 بنود وهي: 1، 2، 3، 4، 5.
* البعد المتعلق بخاصية موثوقية المعلومات المحاسبية يضم 05 بنود وهي: 6، 7، 8، 9، 10.
* البعد المتعلق بخاصية ثبات الطرق والسياسات المحاسبية المطبقة يضم 05 بنود وهي: 11، 12، 13، 14، 15.
* البعد المتعلق بخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة يضم 05 بنود وهي: 16، 17، 18، 19، 20.

المقياس الثاني: خاص بالمتغير التابع المتمثل في صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية، ويشتمل على 15 بندا.

وبغرض التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات تم اللجوء إلى تفريغ إجابات أفراد العينة وفق مقياس ليكرت ذو الخمس درجات حيث تم تحديد درجات الأهمية لكل عبارة ما بين موافق بشدة , موافق, محايد, غير موافق, غير موافق بشدة بأوزان (نقاط) ترجيحية هي 5، 4، 3، 2، 1 على الترتيب.

5. درجة استجابة أفراد عينة الدراسة: لقد تم توزيع 74 استمارة وكانت نتائج هذه العملية كما يلي:

الجدول رقم(3-9): قياس درجة استجابة أفراد العينة.

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	74	% 100
عدد الاستمارات المسترجعة	59	%79.72
عدد الاستمارات المستبعدة لوجود نقص في الإجابات	3	%5.35
عدد الاستمارات المقبولة	56	%75.67

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج عملية توزيع الاستبيان على أفراد العينة.

من الجدول رقم(3-9) يتبين أن نسبة الاستجابة الفعلية بلغت حوالي 76 % وهي نسبة جيدة ومقبولة.

6. ثبات أداة الدراسة: لمعرفة ثبات أداة الدراسة أي مدى الحصول على نفس النتائج في حالة تكرار الدراسة في ظروف مشابهة وباستخدام الأداة نفسها تم استخدام مقياس كرونباج ألفا.

لتحديد درجة ثبات الأداة حيث يعد هذا المقياس جيدا وملائما إذا زادت قيمة كرونباج ألفا عن 60 %[1]

وعند تطبيق هذا الاختبار وجد ما يلي:

بالنسبة للمقياس الأول المتعلق بجودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية كمتغير مستقل:

الجدول رقم(3-10): قيمة كرونباج ألفا لبنود المقياس الأول المتعلق بالمتغير المستقل المتمثل في جودة المعلومات المحاسبية بأبعاده (مكوناته) الأربعة.

قيمة كرونباخ ألفا	عدد البنود
0.847	20

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS) بعد معالجة البيانات التي تم جمعها.

كما هو مبين في الجدول رقم (3-10) فان قيمة كرونباج ألفا لبنود المتغير المستقل (جودة المعلومات المحاسبية) تساوي 0.847 أي 84.70 % وهي نسبة مقبولة لأنها أعلى من النسبة المطلوبة مما يعني أن ثبات المقياس الأول جيد ويدل على اتساقه الداخلي الجيد.

بالنسبة للمقياس الثاني المتعلق بصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية كمتغير تابع:

الجدول رقم (3-11): قيمة كرونباج ألفا لبنود المقياس الثاني المتعلق بالمتغير التابع المتمثل في صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

قيمة كرونباخ ألفا	عدد البنود
0.890	15

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS) بعد معالجة البيانات التي تم جمعها.

كما هو مبين في الجدول رقم (3-11) فان قيمة كرونباج ألفا لبنود مقياس المتغير التابع (صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية) تساوي 0.890 أي 89 % وهي درجة جيدة تدل على ثباته الجيد وعلى اتساقه الداخلي الجيد.

7. خصائص عينة الدراسة: يتم تقديم وصف تحليلي لعينة البحث بالتركيز على الخصائص الرئيسية التي يتميز بها أفراد العينة من خلال الاستمارات المقبولة.

7-1- التوزيع بحسب الجنس

يمكن عرض خصائص عينة الدراسة حسب الجنس كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-12): خصائص عينة الدراسة حسب الجنس.

الجنس	العدد (التكرار)	النسبة المئوية
ذكر	53	% 94.64
أنثى	03	% 05.36
المجموع	56	% 100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الإجابات الواردة في الاستمارات المقبولة.

يتضح من معطيات الجدول رقم (3-12) أن العمال الذكور يشكلون الأغلبية العظمى بنسبة 94.64% من عينة البحث بينما عدد العاملات متدني جدا ويشكل 05.36 % من عينة البحث.

[1] احمد عبد الرحمن المخادمة، مرجع سابق، ص 281.

7-2- التوزيع بحسب السن

يمكن عرض خصائص عينة الدراسة حسب السن كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-13): خصائص عينة الدراسة حسب السن.

فئات السن	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30سنة	13	% 23.21
من 30 إلى أقل من 40 سنة	15	% 26.79
من 40 إلى أقل من 50 سنة	18	% 32.14
50 سنة فما فوق	10	% 17.86
المجموع	56	% 100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الإجابات الواردة في الاستمارات المقبولة.

يتضح من معطيات الجدول رقم (3-13) أن أفراد العينة المنتمون إلى الفئة العمرية من 40 إلى أقل من 50 سنة يشكلون أعلى نسبة قدرها 32.14 %، تلي في الرتبة الثانية الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 40 سنة بنسبة 26.79 %، ثم تأتي في الرتبة الثالثة الفئة العمرية أقل من 30 سنة بنسبة 23.21 %، وأخيرا تأتي الفئة العمرية 50 سنة فما فوق بنسبة 17.86 %.

7-3- التوزيع بحسب منصب العمل

يمكن عرض خصائص عينة الدراسة من خلال منصب العمل كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-14): خصائص عينة الدراسة حسب منصب العمل.

منصب العمل	العدد	النسبة المئوية
مدير أو رئيس مصلحة	08	% 14.29
رئيس فرع	06	% 10.71
آخـــــــر	42	% 75.00
المجموع	56	% 100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الإجابات الواردة في الاستمارات المقبولة.

يتضح من معطيات الجدول رقم (3-14) أن نسبة الإطارات المسؤولة (المدير ورؤساء المصالح) تقدر بـــ 14.29 %، أما الفئات الأخرى مجتمعة تشكل نسبة 85.71 % من عينة البحث.

7-4- التوزيع بحسب الخبرة المهنية العامة

يمكن عرض خصائص عينة الدراسة من خلال الخبرة المهنية العامة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-15): خصائص عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية العامة.

فئات الخبرة العملية العامة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 05 سنوات	08	% 14.29
من 05 إلى أقل من 10 سنوات	06	%10.71
10 سنوات فما فوق	42	% 75.00
المجموع	56	% 100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الإجابات الواردة في الاستمارات المقبولة.

يتضح من معطيات الجدول رقم (3-15) أن نسبة 75.00 % من أفراد عينة البحث لديهم خبرة عملية عامة تقدر بـــ 10 سنوات فما فوق، وهذا يدل على أن الخبرة العملية الطويلة التي يتمتع بها أغلبية أفراد عينة البحث تجعل هؤلاء أكثر دراية بنظام المعلومات في الوحدة. وهذا الأمر يعد عنصرا ايجابيا يدعم مصداقية النتائج.

7-5- التوزيع بحسب الخبرة المهنية في المنصب

يمكن عرض خصائص عينة الدراسة من خلال الخبرة المهنية في المنصب كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-16): خصائص عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية في المنصب

فئات الخبرة العملية في المنصب	العدد	النسبة المئوية
أقل من 05 سنوات	11	% 19.55
من 05 إلى أقل من 10 سنوات	11	% 19.55
10 سنوات فما فوق	34	% 60.90
المجموع	56	% 100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الإجابات الواردة في الاستمارات المقبولة.

يتضح من معطيات الجدول رقم (3-16) أن حوالي 70 % من أفراد عينة البحث لديهم خبرة عملية في مناصبهم الحالية تقدر بـــ 10 سنوات فما فوق، وهذا الأمر يعد كذلك عنصرا ايجابيا يدعم مصداقية النتائج.

7-6- التوزيع بحسب المستوى التعليمي

يمكن عرض خصائص عينة الدراسة من خلال المستوى التعليمي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-17): خصائص عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
شهادة جامعية	07	% 12.50
بكالوريا او ما يعادلها	07	% 12.50

آخـــــــــــــر	42	% 75.00
المجموع	56	% 100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الإجابات الواردة في الاستمارات المقبولة.

يتضح من معطيات الجدول رقم (3-17) أن 12.50 % من أفراد عينة البحث يحصلون على شهادات جامعية (مهندس دولة، ليسانس، وشهادة الدراسات الجامعية التطبيقية)، ونفس النسبة من أفراد عينة البحث يحصلون على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها، أما 75 % من أفراد العينة لديهم مستوى تعليمي آخر(شهادات مهنية في تخصصات عديدة كالميكانيكا، الكهرباء، الكيمياء، المحاسبة، السكريتاريا وغيرها، المستوى النهائي...).

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

إن فرضيات الدراسة تبحث فيما إذا كانت هناك علاقة بين المتغير التابع المتمثل في صنع القرار وجودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية الأربعة، وكذلك فيما إذا كانت هناك إمكانية التنبؤ بالمتغير التابع من خلال مكونات المتغير المستقل. ولأجل اختبار فرضيات الدراسة قام الباحث باستخدام نموذجين إحصائيين هما:

- نموذج الارتباط الخطي لـــ بيرسون لاختبار الفرضية الأولى؛
- نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية الثانية.

بعد جمعها تم تحويل البيانات إلى البرنامج الإحصائي المستخدم (الرزمة الإحصائية للعلوم الاحصائية) ورمزنا لمختلف العناصر كما يلي:

س$_1$: خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية.

س$_2$: خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية.

س$_3$: خاصية ثبات الطرق المحاسبية المطبقة.

س$_4$: خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية.

ص: صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية.

1. نتائج معالجة البيانات بواسطة البرنامج الإحصائي ح إ ع إ (SPSS)

بعد معالجة البيانات بواسطة البرنامج الإحصائي، كانت النتائج المحصل عليها ملخصة في شكل جداول هي:

- جدول مصفوفة معاملات الارتباط،
- جدول المتغيرات التي أدخلت والتي استبعدت،
- جدول خلاصة النموذج،
- جدول تحليل التباين،
- جدول قيم معاملات معادلة الانحدار.

الارتباط (Correlation)

جدول رقم (3-18): مصفوفة معاملات الارتباط.

مكونات المتغير المستقل، والمتغير التابع	البيان	س1	س2	س3	س4	ص
س1 (الملاءمة)	ارتبط بيرسون	1	.461**	.567**	.260*	.767**
	المعنوية (الدلالة)		.000	.000	.023	.000
	ن	56	56	56	56	56
س2 (الموثوقية)	ارتباط بيرسون	.461**	1	.361**	.264*	.617**
	المعنوية (الدلالة)	.000		.006	.027	.000
	ن	56	56	56	56	56
س3 (الثبات)	ارتباط بيرسون	.567**	.361**	1	.286*	.429**
	المعنوية (الدلالة)	.000	.006		.032	.001
	ن	56	56	56	56	56
س4 (القابلية للمقارنة)	ارتباط بيرسون	.260*	.264*	.286*	1	.363**
	المعنوية (الدلالة)	.023	.027	.032		.006
	ن	56	56	56	56	56
ص (صنع القرار)	ارتباط بيرسون	.767**	.617**	.429**	.363**	1
	المعنوية (الدلالة)	.000	.000	.001	.006	
	ن	56	56	56	56	56

**. الدلالة الإحصائية لعلاقة الارتباط عند مستوى معنوية 0.01

*. الدلالة الإحصائية لعلاقة الارتباط عند مستوى معنوية 0.05

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي ح إ ع إ (SPSS) بعد معالجة البيانات التي تم جمعها.

إن مصفوفة معاملات الارتباط هي مصفوفة يتم فيها عرض معاملات الارتباط بين كل زوجين من المتغيرات، فكل سطر في الجدول يبين لنا ما يلي:

- معاملات الارتباط بين متغير معين والمتغيرات الأخرى كل واحد على حده؛
- الدلالة (المعنوية) الإحصائية لكل معامل ارتباط؛
- عدد الإجابات.

الانحدار (Regression)

جدول رقم (3-19): المتغيرات التي أدخلت والتي استبعدت.

الطريقة المستخدمة	المتغيرات التي استبعدت	المتغيرات التي أدخلت	النموذج
Enter		س1، س2، س3، س4	1

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي ح إ ع إ (SPSS) بعد معالجة البيانات التي تم جمعها.

هذا الجدول يحتوي على المتغيرات التي أدخلت في معادلة الانحدار والمتغيرات التي استبعدت، وفي هذه الحالة نجد أنه لم يستبعد أي بعد من أبعاد (مكونات) المتغير المستقل بل كل مكونات هذا الأخير(س1، س2، س3، س4) أدخلت في المعادلة. كما يبين هذا الجدول الطريقة المستخدمة في الانحدار وهي طريقة enter التي تستخدم عندما نكون بحاجة إلى إدخال جميع المتغيرات المستقلة إلى المعادلة في خطوة واحدة دون فحص أي المتغيرات لها أثر ذو دلالة إحصائية على المتغير التابع.

الجدول رقم (3-20): خلاصة النموذج.

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح $\overline{R^2}$	خطأ التقدير
1	.840[a]	.705	.682	3.35216

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS) بعد معالجة البيانات التي تم جمعها.

من الجدول رقم (3-20) نحصل على قيمة R أي معامل الارتباط البسيط وR^2 معامل التحديد و$\overline{R^2}$ الذي يسمى معامل التحديد المصحح وهو يقيس القوة التفسيرية للنموذج ككل وتدل قيمته (0.682) أن الخصائص النوعية (المكونات) للمتغير المستقل (س1، س2، س3، س4) فسرت 68.2% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ألا وهو صنع القرار (ص) والتغيرات الباقية تعود إلى عوامل أخرى.

الجدول رقم (3-21): جدول تحليل التباين.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	احصائية F	المعنوية
بين المجموعات	1372.469	4	343.117	30.535	0.000
داخل المجموعات	573.085	51	11.237		
المجموع	1945.554	55			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS) بعد معالجة البيانات التي تم جمعها.

من خلال الجدول (3-21) نحصل على الدلالة (المعنوية) الإحصائية للنموذج ككل (حسب اختبار F)، وإذا كان مستوى الدلالة أقل من مستوى الدلالة المحدد فذلك يعني أن الانحدار معنوي وبالتالي توجد علاقة بين مكونات المتغير المستقل والمتغير التابع مما يعني قبول معادلة الانحدار. والنتائج الواردة في الجدول توضح أن قيمة F ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.001.

الجدول رقم (3-22): قيم معاملات معادلة الانحدار.

النموذج		معاملات المتغيرات	الخطأ المعياري	إحصائية t	المعنوية (sig)
1	(الثابت)	13.434	6.702	2.005	.050
	س1	1.529	.243	6.297	.000
	س2	.694	.178	3.890	.000
	س3	.291	.292	.996	.0 24
	س4	.532	.245	2.175	.034

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS) بعد معالجة البيانات التي تم جمعها.

الجدول رقم (3-23) يبين لنا قيم معاملات معادلة الانحدار مع الدلالة (المعنوية) الإحصائية لكل معامل في معادلة الانحدار.

2. اختبار الفرضية الأولى

لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى أفراد العينة.

تتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات العدمية التالية:

1. لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى أفراد العينة.
2. لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين موثوقية المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى أفراد العينة.
3. لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ثبات الطرق المحاسبية المطبقة للحصول على المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى أفراد العينة.
4. لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى أفراد العينة.

قام الباحث باستخدام معامل الارتباط وفق البرنامج الإحصائي المتمثل في الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 18 للتعرف على درجة ونوع العلاقة بين كل خاصية من الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية كمتغير مستقل وصنع القرار كمتغير تابع، حيث تعد علاقة الارتباط غير قائمة وليست ذات دلالة إحصائية إذا كان معامل الارتباط يساوي الصفر وأن قيمة مستوى الدلالة (sig) أكبر من مستوى الدلالة المحدد ($\alpha \leq 0.05$). أما اتجاه ودرجة العلاقة فيفسران وفق ما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-23): اتجاه ودرجات قوة معامل الارتباط.

ارتباط طردي					ارتباط عكسي				
قوي جدا	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا
1 0.9	0.7	0.5	0.3	0	0.3	0.5	0.7	0.9	1

تام منعدم تام

المصدر: محمد بوعلاق، الموجه في الإحصاء الوصفي والاستدلالي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص74.

لإثبات أو رفض الفرضية الأولى سيتم أولا اختبار الفرضيات الفرعية المتعلقة بها والمبينة نتائجها في الجدول رقم (3-18).

2-1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى

نص الفرضية: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى أفراد العينة.

أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (3-18) ما يلي:

الجدول رقم (3-24): معامل الارتباط بين المتغير التابع وملاءمة المعلومات المحاسبية.

المتغير المستقل	معامل بيرسون للارتباط	القيمة المعنوية (الاحتمالية)
ملاءمة المعلومات المحاسبية	0.767^{**}	0.000

المصدر: إعداد الباحث بناء على النتائج الواردة في الجدول رقم (3-18).

من الجدول رقم (3-24) يتبين أن معامل بيرسون للارتباط بين المتغير المستقل المتمثل في ملاءمة المعلومات المحاسبية والمتغير التابع المتمثل في صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بلغ (0.767) وأن القيمة المعنوية sig= 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة (المعنوية) المحدد عند ($\alpha \leq 0.05$) وهذه النتائج تبين أن معامل بيرسون للارتباط قوي وموجب وذو دلالة إحصائية، ومن خلال ذلك يمكن القول انه توجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين كل من ملاءمة المعلومات المحاسبية والمتغير التابع مما يؤكد عدم صحة الفرضية الفرعية الأولى، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) وتقبل الفرضية البديلة لها التي نصها:

توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى أفراد العينة.

2-2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية

نص الفرضية: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين موثوقية المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى أفراد العينة.

أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (3-18) ما يلي:

الجدول رقم (3-25): معامل الارتباط بين المتغير التابع وموثوقية المعلومات المحاسبية.

المتغير المستقل	معامل بيرسون للارتباط	القيمة المعنوية (الاحتمالية)
موثوقية المعلومات المحاسبية	0.617^{**}	0.000

المصدر: إعداد الباحث بناء على النتائج الواردة في الجدول رقم (3-18).

من الجدول رقم (3-25) يتبين أن معامل بيرسون للارتباط بين المتغير المستقل المتمثل في موثوقية المعلومات المحاسبية والمتغير التابع المتمثل في صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بلغ (0.617) وأن القيمة المعنوية sig = 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة (المعنوية) المحدد عند ($\alpha \leq 0.05$) وهذه النتائج تبين أن معامل بيرسون للارتباط متوسط وموجب وذو دلالة إحصائية، ومن خلال ذلك يمكن القول انه توجود علاقة ارتباطية طردية

متوسطة بين كل من موثوقية المعلومات المحاسبية والمتغير التابع مما يؤكد عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) وتقبل الفرضية البديلة لها التي نصها:

توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين موثوقية المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى أفراد العينة.

2-3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

نص الفرضية: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ثبات الطرق المحاسبية المطبقة للحصول على المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى أفراد العينة.

أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (3-18) ما يلي:

الجدول رقم (3-26): معامل الارتباط بين المتغير التابع وثبات الطرق المحاسبية المطبقة التي تنبثق عنها المعلومات المحاسبية.

المتغير المستقل	معامل بيرسون للارتباط	القيمة المعنوية (الاحتمالية)
ثبات الطرق المحاسبية المطبقة للحصول على المعلومات المحاسبية	.429**	0.001

المصدر: إعداد الباحث بناء على النتائج الواردة في الجدول رقم (3-18).

من الجدول رقم (3-26) يتبين أن معامل بيرسون للارتباط بين المتغير المستقل المتمثل في ثبات الطرق المحاسبية المطبقة للحصول على المعلومات المحاسبية والمتغير التابع المتمثل في صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بلغ (0.429) وأن القيمة المعنوية sig = 0.001 وهي أقل من مستوى الدلالة (المعنوية) المحدد عند ($\alpha \leq 0.05$). وهذه النتائج تبين أن معامل بيرسون للارتباط ضعيف وموجب وذو دلالة إحصائية، ومن خلال ذلك يمكن القول انه توجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين خاصية ثبات الطرق المحاسبية المطبقة للحصول على المعلومات المحاسبية والمتغير التابع مما يؤكد عدم صحة الفرضية الفرعية الثالثة، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) وتقبل الفرضية البديلة لها التي نصها:

توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ثبات الطرق المحاسبية المطبقة للحصول على المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى أفراد العينة.

2-4- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

نص الفرضية: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى أفراد العينة.

أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (3-18) ما يلي:

الجدول رقم (3-27): معامل الارتباط بين المتغير التابع والقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية.

المتغير المستقل	معامل بيرسون للارتباط	القيمة المعنوية (الاحتمالية)
القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية	.363**	0.006

المصدر: إعداد الباحث بناء على النتائج الواردة في الجدول رقم (3-18).

من الجدول رقم (3-27) يتبين أن معامل بيرسون للارتباط بين المتغير المستقل المتمثل في القابلية للمقارنة المعلومات المحاسبية والمتغير التابع المتمثل في صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بلغ (0.363) وأن القيمة المعنوية sig = 0.006 وهي أقل من مستوى الدلالة (المعنوية) المحدد عند ($\alpha \leq 0.05$). وهذه النتائج تبين أن معامل بيرسون للارتباط ضعيف وموجب وذو دلالة إحصائية، ومن خلال ذلك يمكن القول انه توجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية والمتغير التابع مما يؤكد عدم صحة الفرضية الفرعية الرابعة، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) وتقبل الفرضية البديلة لها التي نصها:

توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى أفراد العينة.

مما سبق، وبالنظر إلى أن معامل الارتباط للنموذج ككل (R= 0.840) الذي يعبر عن وجود ارتباط قوي بين متغيرات الدراسة، نستطيع تأكيد عدم صحة الفرضية الأولى وعليه ترفض الفرضية الأولى العدمية وتقبل الفرضية البديلة لها التي نصها:

توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى أفراد العينة.

3. اختبار الفرضية الثانية

نص الفرضية: لا يوجد تأثير لجودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى أفراد العينة.

ويمكن صياغة هذه الفرضية بعبارة أخرى على النحو التالي:

لا يمكن التنبؤ بصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية لدى أفراد العينة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد درجة تأثير الخصائص النوعية للمتغير المستقل (ملاءمة المعلومات المحاسبية، موثوقية المعلومات المحاسبية، ثبات الطرق المحاسبية المطبقة، والقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية) على المتغير التابع، ويتيح هذا النموذج إمكانية التعرف على أقوى الخصائص النوعية للمتغير المستقل تأثيرا على المتغير التابع. وتم صياغة هذا النموذج في صورته الجبرية على النحو التالي:

$$ص = أ_0 + أ_1 \times س_1 + أ_2 \times س_2 + أ_3 \times س_3 + أ_4 \times س_4$$

حيث:

$س_1$: البعد المتعلق بخاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية.

$س_2$: البعد المتعلق بخاصية موثوقية المعلومات المحاسبية.

$س_3$: البعد المتعلق بخاصية ثبات الطرق المحاسبية المطبقة.

$س_4$: البعد المتعلق بخاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية.

ص: صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية.

ص: المتغير التابع للدراسة المتمثل في صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية.

س$_1$، س$_2$، س$_3$، س$_4$: أبعاد (مكونات) المتغير المستقل المتمثل في جودة المعلومات المحاسبية (س$_1$ يعبر عن خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية، س$_2$ يعبر عن خاصية موثوقية المعلومات المجاسبية، س$_3$ يعبر عن خاصية ثبات الطرق المحاسبية المطبقة، وس$_4$ يعبر عن خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية).

أ$_0$: المعامل الثابت لنموذج الانحدار.

أ$_1$، أ$_2$، أ$_3$، أ$_4$: معاملات الانحدار لأبعاد (مكونات) المتغير المستقل.

يعد التأثير غير قائما بتوفر بعض الشروط وهي كما يلي:

– أن يكون نموذج الانحدار غير مقبولا ويتحقق ذلك إذا كانت معنوية F أكبر من مستوى الدلالة المحدد عند (0.05 ≥α).

_ إذا كان الارتباط بين أبعاد (مكونات) المتغير المستقل والمتغير التابع منعدما.

– إذا كانت القوة التفسيرية للنموذج ككل منعدمة.

– إذا كانت كل قيم المعنوية (sig) لمعاملات الانحدار أكبر من مستوى المعنوية المحدد عند ($\alpha \leq 0.05$).

بعد إدخال البيانات التي تم جمعها إلى البرنامج الإحصائي ح إ ع إ (SPSS) فإن النتائج المتعلقة بنموذج الانحدار المحصل عليها تبين ما يلي:

من الجدول رقم (3–21) نستنتج قبول نموذج الانحدار المتعلق بالدراسة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (30.535) وقيمتها المعنوية sig =0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة (المعنوية) المحدد عند ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول (3–20) يبين أن معامل التحديد المصحح ($R^2 = 0.682$) وهو الذي يقيس القوة التفسيرية للنموذج ككل في حالة تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وتدل قيمته أن 68.2 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (ص) ألا وهو صنع القرار ناتجة عن أبعاد (مكونات) المتغير المستقل (س$_1$، س$_2$، س$_3$، س$_4$) بينما التغيرات الباقية تعود إلى عوامل أخرى، مما يعني أن مكونات المتغير المستقل مجتمعة (س$_1$ المعبر عن الملاءمة، س$_2$ المعبر عن الموثوقية، س$_3$ المعبر عن ثبات الطرق المحاسبية المطبقة، س$_4$ المعبر عن القابلية للمقارنة) تؤثر بنسبة معتبرة في المتغير التابع (ص) المعبر عن صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. وما يدعم ذلك قيمة معامل الارتباط الخطي للنموذج ككل التي بلغت (R = 0.840) وهي تدل على وجود ارتباط قوي بين مكونات المتغير المستقل ككل والمتغير التابع.

أما الجدول رقم (3–22) يبين لنا قيم معاملات معادلة الانحدار وهي كالتالي:

– قيمة المعامل الثابت (أ$_0$ = 13.434) وان قيمته المعنوية (sig = 0.050) وهي في نفس مستوى الدلالة المحدد عند ($\alpha \leq 0.05$)؛

– قيمة معامل انحدار (درجة التأثير) المكون الأول (الخاصية الأولى) للمتغير المستقل "س$_1$" الذي يمثل ملاءمة المعلومات المحاسبية (أ$_1$ = 1.529) وأن قيمته المعنوية (sig = 0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المحدد عند ($\alpha \leq 0.05$)؛

– قيمة معامل انحدار (درجة التأثير) المكون الثاني (الخاصية الثانية) للمتغير المستقل "س$_2$" الذي يمثل موثوقية المعلومات المحاسبية (أ$_2$ = 0.694) وأن قيمته المعنوية (sig = 0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المحدد عند α ≤ 0.05)؛

– قيمة معامل انحدار (درجة التأثير) المكون الثالث (الخاصية الثالثة) للمتغير المستقل "س$_3$" الذي يمثل ثبات الطرق المحاسبية المتبعة للحصول على المعلومات المحاسبية (أ$_3$= 0.291) وأن قيمته المعنوية (sig = 0.024) وهي أقل من مستوى الدلالة المحدد عند ($\alpha \leq 0.05$)؛

– قيمة معامل انحدار (درجة التأثير) المكون الرابع (الخاصية الرابعة) للمتغير المستقل "س$_4$" الذي يمثل القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية (أ$_4$ = 0.532) وأن قيمته المعنوية (sig = 0.034) وهي أقل من مستوى الدلالة المحدد عند ($\alpha \leq 0.05$).

وعليه فان معادلة الانحدار للنموذج تكون كما يلي:

ص = 13.434 + 1.529 س$_1$ + 0.694 س$_2$ + 0.291 س$_3$ + 0.532 س$_4$

إن كل هذه المؤشرات تؤكد عدم صحة الفرضية الثانية، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) وتقبل الفرضية البديلة لها التي نصها:

يوجد تأثير لجودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى أفراد العينة.

أو بعبارة أخرى:

يمكن التنبؤ بصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية لدى أفراد العينة.

المطلب الثالث: تفسير النتائج

بعد اختبار فرضيات الدراسة، يأتي دور تفسير ومناقشة النتائج المتوصل إليها حسب ترتيب الفرضيات ونستعرض ذلك كما يلي:

1. تفسير نتائج الفرضية الأولى

إن النتائج المتوصل إليها من خلال اختبار الفرضية الأولى توضح بأن العلاقات بين مختلف الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية هي علاقات طرية (موجبة)، إلا أن قوتها تختلف من خاصية إلى أخرى حيث تتراوح بين قوية وضعيفة. فتعتبر العلاقة قوية بين خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتعتبر العلاقة متوسطة بين خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أما العلاقة بين خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فهي ضعيفة.

إن وجود العلاقة بين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وعملية صنع القرار يبين أنه يتم استخدام المعلومات المحاسبية في هذه الأخيرة وأن صناع القرار يعتمدون كثيرا على هذه المعلومات وهو ما نستشفه من بعض الدراسات السابقة المتمثلة في كل من دراسة (إبراهيم خليل، 2005) ودراسة (كمال، 1999 – 2000). الدراسة الأولى أشارت إحدى نتائجها إلى وجود ارتباط معنوي بين تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وبين تنشيط حركة سوق الأوراق المالية للوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات، ممثلا ذلك زيادة حركة تداول الأوراق المالية وارتفاع أسعار أسهم هذه الوحدات. فحركة تداول الأوراق المالية ما هي إلا عملية من عمليات صنع القرار. أما

الدراسة الثانية فقد أوضحت نتائجها صحة فروض البحث التي يشير احدها بأن هناك علاقة بين المعلومات المحاسبية واتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم الذي يعد من بين القرارات ذات الطابع الاقتصادي التي يمكن أن تكون من بين اهتمامات صناع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

كما أنه من خلال ما توصلت إليه دراسة (علي المجهلي، 2008 – 2009) بأن التقارير المالية ما زالت تشكل المصدر الأساسي لمتخذ القرار، فهذا يبين أن صانع القرار يعتمد كثيرا على التقارير المالية التي يستخرج منها المعلومات المحاسبية الجيدة لأجل استخدامها وهو ما يعني بأن هناك علاقة بين هذه المعلومات وصنع القرار.

2. تفسير نتائج الفرضية الثانية

إن النتائج المتوصل إليها من خلال اختبار الفرضية الثانية تشير إلى أن صناع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يهتمون بجودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية الأكثر شيوعا وتؤثر إيجابا في قراراتهم. فكلما سجل تحسن في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلا وكان لذلك أثر ايجابي على عملية صنع القرار باتضاح الرؤية لدى صناع القرار بدرجات متفاوتة كما توضحه قيم معاملات الانحدار الموجبة مما يساعد على التوصل إلى قرارات أكثر ترشيد.

إن كل زيادة (تحسن) في ملاءمة المعلومات المحاسبية بدرجة واحدة تؤدي إلى تحسن في صنع القرار بـــ 1.529 درجة.

إن كل زيادة (تحسن) في موثوقية المعلومات المحاسبية بدرجة واحدة تؤدي إلى تحسن في صنع القرار بـــ 0.694 درجة.

إن كل زيادة (تحسن) في ثبات الطرق المحاسبية المطبقة التي تنبثق عنها المعلومات المحاسبية بدرجة واحدة تؤدي إلى تحسن في صنع القرار بـــ 0.291 درجة.

إن كل زيادة (تحسن) في القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية بدرجة واحدة تؤدي إلى تحسن في صنع القرار بـــ 0.532 درجة.

ويمكن ترتيب مقدرة المتغيرات المستقلة على التنبؤ بالمتغير التابع على النحو التالي: في المرتبة الأولى جاءت ملاءمة المعلومات المحاسبية، في المرتبة الثانية موثوقية المعلومات المحاسبية، في المرتبة الثالثة القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية، وأخيرا في المرتبة الرابعة ثبات الطرق المحاسبية المطبقة.

إن النتيجة المتمثلة في قبول الفرضية البديلة للفرضية الثانية تتفق مع ما خلصت إليه دراسة (علي المجهلي، 2008– 2009) التي أوضحت ما يلي:

– إن نتائج التحليل والدلالات الإحصائية لأراء فئات أفراد العينة تظهر موافقة أغلبية المستجوبين بدرجة عالية وتأييدهم حول توفير التقارير المالية التي تنشرها الشركات التجارية في اليمن معلومات ملائمة وتؤثر في اتخاذ القرارات.

– تأييد أراء المستجوبين من فئات عينة الدراسة بالموافقة على توفير التقارير المالية التي تصدرها الشركات التجارية في اليمن معلومات محاسبية موثوق منها وتؤثر في عملية اتخاذ القرارات.

– وافق أفراد العينة بدرجة معقولة ومرتفعة على أن التقارير المالية التي تصدرها الشركات التجارية في اليمن تتضمن معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج السنوات الماضية أو مع نتائج الشركات المماثلة، وأن قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة تؤدي إلى كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرارات.

كما أن رفض الفرضية الثانية وقبول الفرضية البديلة لها يتسق بنسبة كبيرة مع ما توصلت إليه دراسة (المخادمة، 2007) التي أشارت إلى أن جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي كانت محل اختبار تؤثر في عملية صنع القرارات باستثناء خاصية الحيادية وخاصية المقارنة.

إن كل هذا يبين أن للمعلومات المحاسبية الجيدة أهمية كبيرة في مجال صنع القرار، فلهذه المعلومات دور هام في ترشيد القرارات وهو ما نستشفه من خلال دراسة (شبير، 2006) التي خلصت إلى أن للمعلومات المحاسبية دور هام وحيوي عند اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة وأن هذه المعلومات تتوافر على الخصائص والمتطلبات الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية.

خلاصة الفصل الثالث

باعتبار أن الدراسة الميدانية تمت في إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية, فقد قام الباحث في هذا الفصل بالتعريف بالمؤسسة محل الدراسة بتقديم لمحة عن المؤسسة الفرعية مطاحن الأوراس وبطاقة فنية عن الوحدة الإنتاجية والتجارية بآريس مبرزا أسباب نشأتها، أهدافها، مشاكلها، وهيكلها التنظيمي الذي تم من خلاله تناول مختلف مصالح الوحدة ووظائفها, ثم تقديم نظام معلوماتها المحاسبي بالتطرق إلى مدخلاته, عملياته التشغيلية أو التحويلية, مخرجاته, جودة معلوماته ونموذج عن إحدى القرارات التي تستخدم المعلومات المحاسبية لصنعه.

وأخيرا فإن الدراسة الميدانية كانت فرصة للباحث لتوزيع استبيان على أفراد عينة الدراسة وجمع البيانات واستغلالها لأجل اختبار فرضيات الدراسة. وقد تبين من خلال ذلك عدم صحة فرضيات الدراسة وقبول الفرضيات البديلة لها، ثم بعد ذلك تم تفسير نتائج الدراسة التطبيقية بناء على الدراسات السابقة و الكتابات المتصلة بالموضوع بصفة عامة.

الخاتمة العامة

خاتمة الدراسة

إن المؤسسة الاقتصادية تنشط في ظل محيط متشعب ومليء بالتعقيدات ولها وظائف متعددة ومن ثم فان مهمة تسييرها ليست بالأمر الهين فهي تستدعي توفر مسيرين يتمتعون بدرجة عالية من الكفاءة والخبرة لأنهم مطالبون يوميا بصنع قرارات يفرضها الواقع العملي, والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية لا تخرج عن هذه القاعدة.

إن وظيفة صنع القرارات لها أهمية بالنسبة لجميع الوظائف فهي تعتبر جوهر العملية الإدارية إذ نجدها ترتبط بالتنظيم, التخطيط, الرقابة وغيرها.

ومن خلال ما تقدم من دراسة لعملية صنع القرارات (مراحلها, ظروفها, الخ) ولأنواع القرارات يتبين وجود الحاجة للمعلومات من بينها المعلومات المحاسبية وذلك بغض النظر عن مرحلة صنع القرار المعنية (تحديد الهدف أو المشكلة, اقتراح البدائل الممكنة...), أهمية القرار (قرار تشغيلي, أو تكتيكي أو استراتيجي), الوظيفة المعنية (تمويل, تموين, إنتاج...) ومستوى الإدارة المعنية (عليا, وسطى, تنفيذية).

ويحتاج صناع القرارات إلى المعلومات المحاسبية أكثر من غيرها من المعلومات الأخرى نظرا لارتباطها بالقرارات ذات الطابع الاقتصادي هذا من جهة وكونها معلومات كمية قابلة للتحقق من صحتها من جهة أخرى.

وقد زاد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية من جانب المسيرين في المؤسسات الاقتصادية من حيث الكم والنوع في نفس الوقت لوجود عدة عوامل خاصة منها نمو حجم المؤسسات الاقتصادية وازدياد حدة المنافسة إضافة إلى كون معظم القرارات المطلوب صنعها يوميا في هذه المؤسسات هي قرارات اقتصادية, وفي كثير من الأحيان ليست المشكلة التي يواجهها صانع القرار هي عدم توافر المعلومات المحاسبية بل بالعكس نجد في ظل الظروف الحالية (العولمة, المعلوماتية ...) بان المشكلة أصبحت تكمن في توفر كم هائل من المعلومات ومن مصادر عديدة إلا أنها تحتاج إلى التأكد من صحتها وفائدتها لصنع القرارات الناجحة التي تتطلب توفر معلومات جيدة ومفيدة.

مما تقدم تبرز أهمية جودة المعلومات بصفة عامة والمعلومات المحاسبية بصفة خاصة, وجودة الأخيرة تتوقف على مجموعة من الخصائص المحددة من قبل الكتاب والخبراء والهيئات الدولية المختصة.

إن اثر المعلومات المحاسبية المفيدة يظهر لدى صانع القرارات وعلى القرارات المتوصل إليها فهذا النوع من المعلومات يجب إن يزيد من معرفة صناع القرارات وان يقلل من درجة عدم التأكد لديهم ويساعدهم على التوصل إلي قرارات رشيدة وفي المقابل فان عدم توفر المعلومات المحاسبية التي تتصف بالجودة المطلوبة يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات ذات الطابع الاقتصادي, وقد نبه الكثير من المختصين عن المخاطر من الإفصاح عن معلومات محاسبية مضللة التي تؤدي إلى إيقاع مستخدمي هذه المعلومات في أخطاء تكلفهم غاليا وأثبتت التجربة أن المعلومات المحاسبية المضللة أدت إلى انهيار عدة شركات عملاقة في العالم. لهذا انصب الاهتمام على إعداد المعلومات المحاسبية ومراجعتها والإفصاح بما يتوافق مع المعايير المتفق عليها وذلك لأجل أعطاء الثقة للمتعاملين المستخدمين لهذه المعلومات.

والدراسة الميدانية أظهرت بان جودة المعلومات الحاسبية من خلال خصائصها النوعية لها علاقة ارتباطية بصنع القرارات ووجود تأثير لهذه الخصائص النوعية على صنع القرار لكن بدرجات متفاوتة. وفيما يلي مختلف الاستنتاجات المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

بناء على ما تقدم يمكن فيما يلي أن نشير إلى الاستنتاجات المتوصل إليها والتوصيات المقدمة من خلال هذه الدراسة وآفاق هذه الأخيرة:

النتائج

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من نتائج تتبلور في النقاط التالية:

– عملية صنع القرار تمر بعدة مراحل، حيث خلال كل واحدة منها يكون فيها صانع القرار بحاجة إلى معلومات قد يكون بعضها أو كلها عبارة عن معلومات محاسبية.

– عملية صنع القرار التي تنطوي على تعقيدات تحتاج إلى معلومات ذات جودة قد يكون بعضها أو كلها عبارة عن معلومات محاسبية للخروج من دائرة عدم التأكد والاقتراب من حالة التأكد التام.

– المعلومات بصفة عامة والمعلومات المحاسبية بصفة خاصة عبارة عن سلعة تتصف بمستويات عديدة من الجودة ويريدها مستعملوها أن تكون ذات جودة عالية لكي تلبي الحاجة بالدرجة المرغوبة, شانها في ذلك شان بقية السلع الأخرى المتداولة في السوق.

– المستفيدون من المعلومات المحاسبية لا يحصلون على كل ما يحتاجونه من هذه المعلومات المتوفرة لدى الجهة المعنية (المصدر) المتمثلة في المؤسسات الاقتصادية نظرا لعدم إلزامية الإفصاح عنها.

– هناك اهتمام متزايد بالمعلومات المحاسبية الجيدة نظرا لدورها ومنفعتها في عملية صنع القرار.

وأثبتت الدراسة التطبيقية عدم صحة فرضيات الدراسة وعليه:

– توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى أفراد العينة.

– توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى أفراد العينة.

– توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين موثوقية المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى أفراد العينة.

– توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ثبات الطرق المحاسبية المطبقة للحصول على المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى أفراد العينة.

– توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى أفراد العينة.

– يمكن التنبؤ بصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية لدى أفراد العينة. وهذا يعني أنه يوجد تأثير للخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدى أفراد العينة. إلا أن درجة تأثير الخصائص النوعية الرئيسية (الملاءمة والموثوقية) هي أكبر من درجة تأثير الخصائص النوعية الثانوية (الثبات والقابلية للمقارنة) وهو ما يتفق مع تصنيفها.

– أفضل مقياس للتنبؤ بصنع القرار هو ملاءمة المعلومات المحاسبية لأنه الأكثر تأثيرا في صنع القرار مقارنة بالمقاييس الأخرى.

التوصيات

– ضرورة العمل على توفير الظروف المناسبة للحصول على معلومات محاسبية ذات جودة في المستوى المطلوب لكونها مفيدة في عملية صنع القرار.

– حث المؤسسات الاقتصادية على استخدام أكثر للمعلومات المحاسبية التي تتميز بالجودة لأنها هي المفيدة في عمليات صنع القرارات وتؤدي إلى قرارات رشيدة.

– ضرورة اهتمام المؤسسات الاقتصادية باحتياجات مستخدمو المعلومات المحاسبية بمختلف فئاتهم بالإفصاح عن تلك المعلومات بالكم والنوع اللازمين وفي الأوقات المناسبة.

– ضرورة تدريب صناع القرارات في المؤسسات الاقتصادية وذلك في مختلف المستويات على فهم المعلومات المحاسبية واختيار المفيد منها لاستخدامها في عمليات صنع القرارات.

– إقناع إدارات المؤسسات الاقتصادية بضرورة تكوين مستخدميها لكسب القدرة على فهم واستيعاب المعلومات المحاسبية لأجل الاعتماد عليها في عملية صنع القرارات.

– إجراء المزيد من البحوث المحاسبية التي تهتم بالتوصل إلى قياس جودة المعلومات المحاسبية وتوحيده.

– حث المؤسسات الاقتصادية على استخدام نظم المعلومات المحاسبية الفرعية الأخرى بخلاف نظام المعلومات المحاسبي المالي وألا تكتفي بالمعلومات الناتجة عن هذا الأخير نظرا لما للمعلومات المحاسبية الناتجة عن الأنظمة الفرعية الأخرى من أهمية في عملية صنع القرارات ذات الصلة بمختلف جوانب حياتها.

– ضرورة سن تشريعات تلزم المؤسسات الاقتصادية على الإفصاح بالمزيد من المعلومات المحاسبية بما فيها تلك الناتجة عن نظام معلومات المحاسبة الإدارية وفق قواعد محددة.

آفاق الدراسة

– دراسة أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع قرارات اقتصادية محددة كالقرارات المتعلقة بالإنتاج، التسويق وغيرهما.

– دراسة أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في مؤسسات اقتصادية تنشط في قطاع معين.

– مقارنة أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في مؤسستين أو أكثر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ) الكتب

1. السيد أمين أحمد لطفي، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
2. إبراهيم درويش، الإدارة العامة في النظرية والممارسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،مصر، 1978.
3. إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية (مدخل إداري)، الطبعة الأولى, الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000.
4. إبراهيم عبد العزيز شيحا, أصول الإدارة العامة, منشاة المعارف, الإسكندرية, مصر, 1993.
5. أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1997.
6. أحمد ماهر, اتخاذ القرار ما بين العلم والابتكار, الدار الجامعية, الإسكندرية, مصر, 2007.
7. جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2005.
8. جمعة أحمد توفيق، جاب الله رفعت محمد، نظم المعلومات المحاسبية بين النظري والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 1986.
9. حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية للطلبة الجامعيين، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2001.
10. حسين حريم، السلوك التنظيمي (سلوك الأفراد في المنظمة)، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 1997.
11. حسين حريم وآخرون، أساسيات الإدارة، دار حامد، عمان، الأردن، 1998.
12. حسين علي مشرقي، نظرية القرارات الإدارية، دار الميسرة للنشر والطباعة، عمان، الأردن، 1997.
13. حسين القاضي،مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
14. حكمت أحمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
15. خالد سليمان المومني ومحمد علي القضاة, فاعلية عملية اتخاذ القرار لدى مديرات رياض الأطفال في إقليم شمال الأردن , مجلة العلوم الإنسانية , العدد 36 , الأردن.
16. خليل محمد حسن الشماع وآخرون، مبادئ إدارة الأعمال، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، العراق، بدون سنة نشر.
17. ستيفن أ موسكوف ومارك ح سميكن، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات (مفاهيم وتطبيقات)، ترجمة كمال الدين سعيد، مراجعة أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002.
18. سليم إبراهيم الحسينة، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الرواق، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2002.
19. سليمان سفيان، مجيد الشرع، المحاسبة الإدارية (اتخاذ قرارات ورقابة)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

20. سليمان سفيان، مجيد الشرع, المحاسبة الإدارية (اتخاذ قرارات ورقابة), دار الشروق للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2002.
21. سعيد محمد المصري، التنظيم والإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
22. شكري حنا طيب، مقداد أحمد الجليل، النظم المحاسبية، الإطار العام، جامعة الموصل، العراق، 1984.
23. شمس الدين عبد الله شمس الدين، مدخل في نظرية تحليل المشكلات واتخاذ القرارات الإدارية، مركز تطوير الإدارة والإنتاجية، وزارة الصناعة، سوريا، 2005.
24. ظاهر كلالده, الاتجاهات الحديثة للقيادة الإدارية, دار زهران, عمان, الأردن, 1997
25. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 2000.
26. عبد الحميد طلعت اسعد، وآخرون، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1992.
27. عبد الرحمان الصباح، نظم المعلومات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
28. عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
29. عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف, تنظيم وإدارة أعمال, الدار الجامعية, الإسكندرية, مصر, 1993.
30. عبد الكريم بويعقوب ، المحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
31. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية, بن عكنون, الجزائر, 1991 .
32. قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2003.
33. كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات، دار المناهج، عمان، الأردن، 2001.
34. كمال الدين الدهراوي، سمير كمال محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
35. كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الثانية, الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
36. محمد أحمد المصري, الإدارة الحديثة, اتصالات, معلومات, قرارات, الدار الجامعية, الإسكندرية, مصر, 2000.
37. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
38. محمد بوعلاق، الموجه في الإحصاء الوصفي والاستدلالي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
39. محمد رفيق الطيب مدخل للتسيير (أساسيات, وظائف, تقنيات) الجزء الثاني, ديوان المطبوعات الجامعية, بن عكنون, الجزائر, 1995.
40. محمد فريد الصحن وآخرون, مبادئ الإدارة, الدار الجامعية, الإسكندرية, مصر, 1999.
41. محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الاولى, دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
42. منصور البدوي, دراسات في الأساليب الكمية واتخاذ القرار, الدار الجامعية للطباعة والنشر, الإسكندرية, مصر, 1987.

43. منير محمود سالم، رمضان محمد غنيم، نظم المعلومات الحاسبية، جامعة القاهرة، مصر، 1986.
44. مؤيد الفضل، عبد النصر نور، المحاسبة الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.
45. نبيل محمد مرسي، التقنيات الحديثة للمعلومات، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، االاسكندرية، مصر، 2005.
46. نادرة أيوب, نظرية القرارات الإدارية ، دار زهران، الأردن، 1996.
47. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
48. ناصر دادي عدون، المحاسبة التحليلية، دروس وتمارين، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
49. نواف كنعان, اتخاذ القرارات الإدارية (بين النظرية والتطبيق), دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 1998.
50. هاشم احمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
51. يحي مصطفى حلمي، محمد سعيد خشبة، الكمبيوتر ونظم المعلومات، مكتبة عين الشمس، الإسكندرية، مصر، 1990.

ب) الدوريات العلمية

52. أحمد عبد الرحمن المخادمة، أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية "دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية"، مجلة المنارة، المجلد13، العدد2، 2007.
53. أحمد لعماري، طبيعة وأهمية المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الأول، نوفمبر 2001.
54. رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية، مجلة كلية التجارة العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم2، المجلد رقم 46، يوليو 2009.
55. محمد أحمد إبراهيم الخليل، دور حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، العدد الأول، 2005.
56. وابل علي الوابل، كارثة انهيار بعض الشركات العالمية العملاقة من منظور محاسبي، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، السنة التاسعة، العدد 36، ديسمبر 2002.
57. وائل إبراهيم الراشد، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت، جامعة الكويت، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثالث، العدد الأول، ماي1990.

ج) الملتقيات العلمية

58. الأخضر عزي، حسن بوبعاية، صنع واتخاذ القرار في ضوء علم اجتماع الإدارة، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 14 و15 أفريل 2009.

59. حسين بلعجوز، محاد عريوة، دور معلومات محاسبة التسيير الإستراتيجية في صنع قرارات الاستثمار الرأسمالي، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 14 و15 أفريل 2009.

60. خليل الرفاعي وآخرون، أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين (دراسة حالة سوق عمان المالي)، المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009.

61. راشدة عزيرو، المشاركة في عملية صنع القرار وسبل تفعيلها، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 14 و15 أفريل 2009.

62. سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 14 و15 أفريل 2009.

63. سمية طالب، فاطمة الزهراء بوجمعة، الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 27 و28 جانفي 2009.

64. طارق عبد الرؤوف عامر، نظريات صنع القرار ومهاراته في الإدارة التعليمية وطرق مواجهة مشكلاته (تصور مقترح)، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 14 و15 أفريل 2009.

65. كريمة مخطاري وعبد القادر مخطاري، رضا العميل والمشاركة في صنع القرار التسويقي، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 14 و15 أفريل 2009.

66. منير نوري وآخرون، الاتصالات الإدارية وأهميتها في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية–التوصيات والمتطلبات، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 14 و15 أفريل 2009.

67. وداد عزيز, حنان بوفروم, فعالية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية, الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 14 و15 أفريل 2009.

د) الرسائل الجامعية

68. أحمد جنان، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2004.

69. أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.

70. أحمد مصيبح، الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2001– 2002 .

71. سليمة نشنش، دور المعلومة المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع مالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003–2004.

72. سميرة بيالة، المدير وعملية اتخاذ القرار في إطار إدارة المؤسسة، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.
73. ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه في جامعة عمان العربية للدراسات العليا، تخصص (محاسبة)، 2003.
74. ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008- 2009
75. نور الدين مزهودة، تقييم أداء نظام المعلومات في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007- 2008.
76.نهاد اسحق عبد السلام أبوهويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2011.
77. هلال درحمون، المحاسبة التحليلية: نظام المعلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية – دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خده، الجزائر، 2005/2004.

هـ) الجرائد الرسمية

78. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد رقم 77, سنة 2001.
79. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد رقم 74, سنة 2007.

و) مواقع الانترنت

80. www.aazs.net
81. www.almizanmag.com
82. www.ar.mhabc.net
83. www.faculty.edu.sa
84. www.infotechaccountants.com
85. www.kemanaonline.com
86. www.lanmobil.info
87. www.manhal.net
88. www.ssic2008.com
89. www.tillouline.com
90. www.world-acc.net
91.www.6ollab-amman.ne
92. www.9alam.com

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

93. Barth, M. E., Fair Value Accounting Evidence From Investment Securities and Market Valuation of Bank , The Accounting Review, January, 1994, PP.5-61
94. Demirag , I.,& et al., Corporate Governance: Overview and Research Agenda, British Accounting Review, Vol. 32, 2000.
95. Good Win, Jenny and Jeanl. Seow, the Influence Of Corporate Governance Mechanisms On The quality Of Financial Reporting and Auditing Perceptions Of Auditors and Directors in Singapore , Accounting and Finance , vol. 42 ,2002.
96. Jean François Dhenin, Brigitte Fournie, 50 Thèmes d'initiation à l'économie d'entreprise, Editions Bréal, Paris, France, 1998.
97. J.-E. Russo, P.-J.-H. Schoemaker, Les chausse-trappes de la prise de décision, Editions Organisation, Paris, France, 1994.
98. J. M. AURIAC et les autres, Economie d'entreprise, Costeilla, Paris, France, 1995.
99. Pierre. Conso, Gestion Financière de l'entreprise, Editions Dunod, Paris, France, 1996.

الملاحق

حساب النتائج
(حسب الطبيعة)
الفترة من 2010/01/01 إلى 2010/12/31

البيـــــــــــــان	ملاحظة	السنة المالية الحالية(2010)	السنة المالية السابقة(2009)
رقم الأعمال		305469332.91	395046912.61
تغير مخزنات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع		14000.00	-9450.00
الإنتاج المثبت		-12076970.50	5776249.25
إعانات الإستغلال			
تنازلات بين الوحدات		-952175.00	-7488300.00
1- إنتاج السنة المالية		**229454187.41**	**393325411.86**
المشتريات المستهلكة		240304509.42	348082234.84
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى		7094313.56	9831249.48
2-إستهلاك السنة المالية		**247398828.98**	**357913484.32**
3-القيمة المضافة للإستغلال(1-2)		**45055364.43**	**35411927.54**
أعباء المستخدمين		38810739.90	37589083.78
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		1256695.00	1081157.48
4-الفائض الإجمالي عن الإستغلال		**4987929.53**	**-3258313.72**
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى		26629997.84	26262953.51
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات		11996905.93	1347662.98
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات		26782516.27	27933673.03
5-النتيجة العملياتية		**-6856457.97**	**-2935257.18**
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية		44863.69	34678.83
6-النتيجة المالية		**-44863.69**	**-34618.83**
7-النتيجة العادية قبل الضرائب		**-6901321.66**	**-2969936.01**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية		319236703.68	421259084.89
مجموع أعباء الأنشطة العادية		326138025.34	424229020.90
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية		**-6901321.66**	**-2969936.01**
العناصر غير العادية- المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9-النتيجة غير العادية			
10-النتيجة الصافية للسنة المالية		**-6901321.66**	**-2969936.01**
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلةفي النتيجةالصافية			
11-النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية(1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

حساب النتائج
(حسب الطبيعة)
شهر ماي 2011

البيان	ملاحظة	السنة المالية الحالية(2011)	السنة المالية السابقة(2010)
رقم الأعمال		48421240.88	26162941.54
تغير مخزنات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع		3338888.50	714285.90
الإنتاج المثبت			
إعانات الإستغلال			
1- إنتاج الشهر		**51760129.38**	**26877227.44**
المشتريات المستهلكة		43902878.89	22513176.88
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى		1744887.50	484333.41
2-إستهلاك الشهر		**45647766.39**	**22997510.29**
3-القيمة المضافة للإستغلال(1-2)		**6112962.99**	**3879717.15**
أعباء المستخدمين		3364169.18	2967802.18
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		149343.69	97783.00
4-الفائض الإجمالي عن الإستغلال		**2604250.12**	**814131.97**
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات		113493.06	109069.99
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5-النتيجة العملياتية		**2490757.06**	**705061.98**
المنتوجات المالية			515.30
الأعباء المالية		13366.00	941545.88
6-النتيجة المالية		**-13366.00**	**-941030.58**
7-النتيجة العادية قبل الضرائب		**2477391.06**	**-235968.60**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية- المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9-النتيجة غير العادية			
10-النتيجة الصافية للشهر		**2477391.06**	**-235968.60**
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11-النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية(1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

مجمع سميد قسنطينة

الشركة الفرعية مطاحن الأوراس

باتنة

الوحدة الإنتاجية التجارية 05.12.81

آريس

ملحق رقم (04)

كشف الكميات المطحونة مقيمة بتكلفتها

شهر ماي 2011

رقم	التعيين	الكمية بالقنطار	سعر الوحدة	المبلغ
01	القمح الصلب	12403.00	2281.92	28302653.76
02	القمح اللين	10415.00	1286.33	13397126.95
المجاميع	/	22818	/	41699780.71

رئيس مصلحة الإنتاج رئيس مصلحة المالية والمحاسبة مدير الوحدة

مجمع سميد قسنطينة

الشركة الفرعية مطاحن الأوراس

باتنة

الوحدة الإنتاجية التجارية 05.12.81

آريس

ملحق رقم (05)

كشف إنتاج (إدخالات) المنتجات التامة

شهر ماي 2011

رقم	المنتجات	الكمية بالقنطار	سعر الوحدة	المبلغ
01	سميد عادي 25 كغ	1351.00	3150.00	4255650.00
02	سميد ممتاز 25 كغ	6160.75	3391.00	20891103.25
03	سميد الدقيق	0.00	1113.00	0.00
04	دقيق الخبز 50 كغ	7343.00	1772.00	13011796.00
05	دقيق عادي 25 كغ	527.00	1772.00	933844.00
06	دقيق عادي 10 كغ	0.00	1830.00	0.00
07	دقيق عادي 05 كغ	40.00	1830.00	73200.00
08	نخالة غير معبأة	5022.00	1113.00	5589486.00
09	نخالة معبأة في أكياس	2277.40	1113.00	2534746.20
10	فضلات	149.80	350.00	52430.00
المجموع	/	/	/	47342255.45

رئيس مصلحة الإنتاج رئيس مصلحة المالية والمحاسبة مدير الوحدة

مجمع سميد قسنطينة

الشركة الفرعية مطاحن الأوراس

باتنة

الوحدة الإنتاجية التجارية 05.12.81

آريس

ملحق رقم (06)

كشف اخراجات المنتجات

شهر ماي 2011

رقم	المنتجات	الكمية بالقنطار	سعر الوحدة	المبلغ
01	سميد عادي 25 كغ	1426.00	3150.00	4491900.00
02	سميد ممتاز 25 كغ	6280.75	3391.00	21298023.25
03	سميد ممتاز 10 كغ	0.00	3391.00	0.00
04	دقيق الخبز 50 كغ	6092.50	1772.00	10795910.00
05	دقيق عادي 25 كغ	282.50	1772.00	500590.00
06	سميد الدقيق	11.00	1113.00	12243.00
07	دقيق عادي 05 كغ	19.05	1830.00	34861.50
08	نخالة غير معبأة	4664.60	1113.00	51911699.80
09	نخالة معبأة في أكياس	1463.80	1113.00	1629209.40
10	فضلات	139.80	350.00	48930.00
المجموع	/	/	/	44003366.95

رئيس مصلحة الإنتاج رئيس مصلحة المالية والمحاسبة مدير الوحدة